DR. FAHED KHALEEL ZAYED

العولمة

سلام أم حرب



الدكتور فهد خليل زايد



العولمة

سلام أم حرب

العولمة

سلام أم حرب

الدكتور

فهد خليل زايد

2016

دار يافا العلمية للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(2015/9/4307)

320,90

زايد، فهد خليل

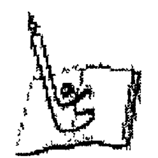
العولمة سلام أم حرب/ فهد خليل زايد. - عمان: دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، 2015.

(ص)

ر.أ: (2015/9/4307)

الواصفات: /الأحوال السياسية// العولمة// الإتصال الثقافي/

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعتبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.



دار يافا العلمية للنشر والتوزيع

الأردن- عمان- تلفاكس 4778770 6 00962

ص. ب 520651 عمان 11152 الأردن

E-mail: dar_yafa @yahoo.com

فهرس المحتويات

الفصل الثاني : الأزمة الاقتصادية وبداية الانهيار

المقدمة

الحمد لله الذي أحسن كل شيء خلقه وبدأ خلق الإنسان من طين واشهد أن لا اله إلا الله واشهد أن محمد رسول الله (ﷺ) يقول الله تعالى في محكم التنزيل ﴿ٱهۡبِطَا مِنۡهَا جَمِيعَۢاۖ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞۖ فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشۡقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنۡ أَعۡرَضَ عَن ذِكۡرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةٗ ضَنكٗا وَنَحۡشُرُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ أَعۡمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرۡتَنِيٓ أَعۡمَىٰ وَقَدۡ كُنتُ بَصِيرٗا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتۡكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَاۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلۡيَوۡمَ تُنسَىٰ ﴿١٢٦﴾ وَكَذَٰلِكَ نَجۡزِي مَنۡ أَسۡرَفَ وَلَمۡ يُؤۡمِنۢ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦۚ وَلَعَذَابُ ٱلۡأٓخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبۡقَىٰٓ ﴿١٢٧﴾ أَفَلَمۡ يَهۡدِ لَهُمۡ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا قَبۡلَهُم مِّنَ ٱلۡقُرُونِ يَمۡشُونَ فِي مَسَٰكِنِهِمۡۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّأُوْلِي ٱلنُّهَىٰ﴾ طه 122- 128.

لقد كثر الحديث في العصر الراهن عن العولمة وما آلت إليه والرأسمالية وما قادت البشرية إليه كثر الكلام على نحو غريب ومثير.

أن العاصفة التي تتعرض لها الرأسمالية (العولمة) عبر راعيتها ومدبرة أمرها الولايات المتحدة الأمريكية. قد تستمر حتى تطيح شيئا فشيئا بالنظام المالي العالمي بشكل كامل كما يتنبأ خبرا الاقتصاد.

أن الولايات المتحدة صاحبة القطب الأوحد في عالمنا المعاصر وصاحبة الجولات والصولات والتحكم بالبلاد والعباد لن تكون هي ضحية مغامراتها السياسية والمالية ولكناه ستجر أعوانها عن داروا في ملكها وارتضوا أن يكونوا من إتباعها ملايين الدولارات تضخ يوميا في البنوك والمؤسسات المالية من أجل إنعاش قلوبهم الميتة، ولكن الأمر بدون جدوى. أن كل الاحتياطات والخطط الإنقاذية قد تبوء بالفشل.

سنكون نحن شهودا لانتهاء حقبة من الظلم والتحكم بالضعفاء على هذه البسيطة حقبة تطاول فيها الضرب حتى اغتصب الأوطان وسلبت الثروات وحول الأرض وبلدانها إلى مجرد أسواق لتصريف منتجاته ولم يأخذ بالحسبان إنسانية الإنسان ومشاعره.

علينا أن نتحرك سريعا حتى نحمي العالم من تجربة جديدة تبحث بالإنسان وبطاقاته وبأخلاقه ربما تهوي إلى القاع مرة أخرى علينا أن نتهاون فان الإسلام-ونظامه الاقتصادي هو البديل الناجح.

هذا الكتاب يبرز خفايا العولمة في عالمنا المعاصر ويحدد م آلت إليه اليوم فربما هي بداية النهاية لما يسمى (بالعولمة)

أرجو من الله أن يوفقنا لان نبرز الحقيقة كما هي ونحاكها ونبحث عن آمل قادم يصون كرامة الإنسان وحياته. اسأل الله سبحانه أن يوفقنا لخدمة أمة محمد (ص) والإنسانية وخدمة البشرية من اجل خيرهم في الدنيا والآخرة. والحمد لله رب العالمين.

الدكتور

فهد زايد

الفصل الأول

العولمة والرأسماليّة

الفصل الأول

العولمة والرأسماليّة

العولمة:

ظهر مصطلح العولمة منذ بداية التسعينيات الميلاديّة من القرن الماضي. وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكيّة ومعها الدول الغربية الأخرى على نشر هذا المصطلح إعلاميا، وان كان مضمونه السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، معروفا ومعمولا به منذ عقود وبخاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. فالعولمة ظاهر قديمة ومستجدة في أن واحد، أو بعبارة أخرى، هي لفظ جديد لمضامين قديمة.

1-1 مفهوم العولمة:

يعتبر مصطلح العولمة من أكثر المصطلحات المعاصرة انتشارا وغموضا في الوقت نفسه، فقد اختلفت التعريفات الاصطلاحية للعولمة باختلاف توجهات وأفكار من يعرفونها فمنهم من عرفها على أنها جعل الأنظمة السياسية في العالم على نمط سياسي واحد وآخرين فتح الأسواق وإلغاء القيود والحواجز الاقتصادية بين الدول وهنالك فريق أخر نظر إليها من زاوية ثقافية وعرفها على انه تصدير ثقافة معينة وجعل هذه الثقافة تسيطر على الثقافات الأخرى.

تعريف صندوق النقد الدولي للعولمة:

أنها تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين بلدان العالم بوسائل منها: زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود والتدفقات الرأسمالية الدولية وكذلك من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا ومن الواضح بان هذا التعريف يحصر العولمة بالجانب الاقتصادي ويهمل الجانب السياسي والثقافي.

تعريف أخر للعولمة:

العولمة هي اندماج الأسواق العالمية في حقول التجارة والاستثمار المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات ضمن إطار من الرأسمالية وحرية الأسواق وخضوع العالم لقوى السوق العالمية واختراق حدود القومية وانحسار سيادة الدولة وركيزة هذه الظاهرة الشركات الرأسمالية الضخمة.

1-2 أنواع العولمة :

1- العولمة السياسية :

وتعني نشر القيم الغربية في مجال السياسة بالدعوة إلى الأخذ بالديمقراطية الغربية بوصفها نظاما للحكم، مع ما يتطلبه ذلك من تعددية سياسية، وأحزاب، وحرية في التعبير، ومجالس تشريعية، ودساتير، ورأي عام التعبير عن العولمة السياسية باختصار في هذه الجملة "سيادة نظام تقوده دولة واحده".

2- العولمة الفكرية والثقافية والاجتماعية :

وتعني نشر الفكر والثقافة الغربية من خلال الانترنيت والفضائيات ووسائل الاتصال الأخرى أي بروز الثقافة الغربية لتصبح نموذج للثقافات في العالم وتصبح الثقافة الوحيدة وهذا هدفهم.

3- العولمة الاقتصادية :

وتعني نشر القيم الغربية في مجال الاقتصاد مثل: الحرية الاقتصادية، وفتح الأسواق، وتغليب قوى للعرض والطلب في تحديد السعر في الأسواق، وعدم تدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي، وربط اقتصاد الدول النامية بالاقتصاد العالمي، بحيث يصبح العالم مقسما إلى قسمين لا ثالث لهما، قسم ينتج.

4- العولمة الصناعية :

وتعتبر العولمة الاقتصادية أكثر جوانب العولمة وضوحا وتدور حول صناعة آلة أو منتج أو جزء من منتج في دولة معينة وبقية الأجزاء يتم إنتاجها في دول أخرى ويتم التجميع ربما في دولة ثالثة، أي جعل الدول تعتمد على بعضها البعض في عملية الإنتاج

1-3 العوامل التي أدت إلى ظهور العولمة :

- انهيار الاتحاد السوفيتي ومن ثم انفراد الولايات المتحدة بالسيطرة على العالم
- الزيادة الكبيرة في درجة تنوع السلع والخدمات التي تتبادلها الأمم، وكذلك تنوع مجالات الاستثمار التي تتجه إليها رؤوس الأموال من بلد إلى أخر.
- ارتفاع نسبة السكان التي تتعامل والعالم الخارجي وتتأثر به في داخل كل مجتمع.
- التطور الهائل في وسائل الاتصال والمعلومات وفي مقدمتها الانترنيت والقنوات الفضائية
- الشركات المتعددة الجنسية وزيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تمارسه تلك الشركات
- نمو التجارة العالمية بمعدلات كبيرة، نتيجة لتحرير تجارة السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية
- ظهور أقطاب صناعية جديدة في العالم النامي وبخاصة دول جنوب شرق أسيا

1-4 أهداف العولمة الاقتصادية وأدواتها :

تنقسم أهداف العولمة الاقتصادية إلى أهداف معلنة وأهداف خفية وفيما يلي بيان لهذه الأهداف:

الأهداف المعلنة:

1- تقريب اتجاهات العالمية نحو تحرير أسواق التجارة ورأس المال.

2- زيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي على المستوى المحلي والعالمي.

3- زيادة حجم التجارة العالمية وبالتالي الانتعاش الاقتصادي.

4- زيادة رأس المال في العالم بالاستعمال الأفضل للعمال ذوي الإنتاج المرتفع.

5- حل المشكلات الإنسانية المشتركة التي لا يمكن أن تحلها الدولة بمفردها (أسلحة الدمار الشامل، المخدرات.....الخ)

الأهداف الخفية:

أ- هيمنة الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي على الاقتصاد العالمي.

ب- التحكم في مركز القرار السياسي في دول العالم.

ت- تعميق الخلاف بين الدول والحضارات.

ث- فرض السيطرة العسكرية والثقافية الغربية على الشعوب النامية.

ج- القضاء على المشاعر الوطنية والهوية الثقافية وربط الإنسان بالعالم لا بالدولة.

1-5 الآثار الضارة والنافعة للعولمة الاقتصادية على الدول النامية:

وفيما يلي تلخيص لأهم الآثار الضارة للعولمة:

- سيطرة النموذج الغربي في مجال الاقتصاد.
- دفع الدول النامية إلى اتخاذ سياسات معينة منها: إلغاء وتخفيض الرسوم الجمركية، وخصخصة المؤسسات العامة الذي قد يؤدي إلى القضاء على مهمة الدولة الوطنية وإضعاف سلطتها على الاقتصاد وجعلها، وتتخلى عن مهامها الاجتماعية.
- زيادة ثقافة الاستهلاك وتحويل كثير من السلع الكمالية إلى سلع ضرورية. ونتيجة

ذلك تحويل المجتمعات النامية إلى مجتمعات استهلاكية، تمثل أسواقا للدول الصناعية، مع إضعاف القطاعات الإنتاجية فيها.

- إلغاء أو تقليص الدعم لقطاع الزراعة والصناعة سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات في الدول النامية.
- إن إزالة الحواجز التنظيمية والإدارية وإزالة القيود على تدفق السلع والخدمات بين الدول سوف يؤدي إلى سيادة المؤسسات العالمية ذات الكفاءة العالية على الكثير من القطاعات الصناعية في الدول النامية.
- أن التحرير المالي قد يؤدي إلى تدفقات رأس المال والاستثمار الأجنبي غير المباشر إلى الدول النامية وقد يتسبب ذلك في عدم استقرار اقتصاد تلك الدول.
- تفاقم مشكلة البطالة في الدول النامية نتيجة ربط المساعدات بسلسلة من الإجراءات التصحيحية للاقتصاد مثل الخصخصة وتحرير معدلات الفائدة ما قد يؤدي إلى ارتفاعها، ومن ثم إضعاف الحافز على الاستثمار، مما قد يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة. وكما أن الاستثمار الأجنبي الخاص قد تؤدي إلى البطالة أيضا، إذا اتبعت أساليب إنتاج أكثر استعمالا لرأس المال المتمثل في الآلات، بدلا من الأساليب التي كانت تعتمد على توظيف عنصر العمل.
- تقسيم المجتمع داخل الدول النامية إلى فئتين: فئة الأثرياء وفئة الفقراء وضعف الفئة المتوسطة وذلك بسبب إن العولمة تعتمد على الاقتصاد الحر، وعلى قانون العرض والطلب، وعلى مبدأ التنافس، وتراجع قدرات الدول على التدخل في الحياة الاقتصادية.
- استنزاف الدول الصناعية الغربية لموارد الدول النامية.

أهم الآثار النافعة للعولمة:

- زيادة فرص تصدير سلع الدول النامية التي تمتلك فيها ميزات نسبية كالبتروكيماويات الخليجية إلى أسواق الدول المتقدمة

- اشتملت اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على ضوابط تكفل للدول النامية فرصا أفضل لحماية حقوقها التجارية والاحتراز من سياسات الإغراق وبخاصة من جهة الدول المتقدمة.
- تكفل تلك الاتفاقيات معاملة تمييزية في بعض الحالات مثل حماية الصناعة المحلية والتنفيذ التدريجي لالتزامات تلك الاتفاقيات.
- تشكل المنافسة الدولية وارتفاع أسعار السلع الزراعية المستوردة، حافزا على تحسين الإنتاج الزراعي والصناعي في الدول النامية مما يزيد من النمو الاقتصادي
- الاستفادة من الاستثمار الأجنبي القادم إلى الدول النامية.
- الاعتماد على عوامل السوق وترك السياسات التداخلية المرهقة لكل من الدول والأفراد.
- تحسن مستوى المعيشة بسبب خفض الضرائب الجمركية على السلع المستوردة، مما يخفض أسعارها
- تقليل الأعباء المالية على التجار بسبب توحيد الإجراءات التجارية.

1-6 سياسات منظمات العولمة الاقتصادية :

باستقراء سياسات منظمات العولمة الاقتصادية وتتبعها، وبالرجوع إلى ما تصدره منظمات العولمة الاقتصادية من تقارير ودراسات، اتضح أن هذه السياسيات تنقسم إلى ثلاثة محاور رئيسة هي:

المحور الأول: سياسات القضاء على العجز في الموازنة العامة للدولة، وأهمها: سياسة إلغاء دعم الأسعار أو تخفيضه، وسياسة الخصخصة، وسياسة الإصلاح الضريبي.

المحور الثاني: سياسات القضاء على الفجوة بين الادخار والاستثمار وأهمها: تحرير معدل الفائدة المصرفية وإنشاء سوق حرة للأوراق المالية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

المحور الثالث: سياسات القضاء على العجز في ميزان المدفوعات، وأهمها: تخفيض قيمة العملة المحلية، وإلغاء الرقابة على سوق الصرف الأجنبي، وإزالة القيود على الاستيراد وفتح الأسواق.

وفيما يلي بيان موجز لهذه السياسات:

سياسات معالجة العجز في الموازنة العامة:

تهدف سياسات الصندوق والبنك إلى معالجة العجز ف الموازنة العامة، بمجموعة من السياسات بعضها يتعلق بزيادة الموارد وبعضها يتعلق بتقليص النفقات، وهو ما يحقق هدفا أخر هو تخفيض التضخم. واهم هذه السياسات هو: إزالة دعم الأسعار أو تخفيضه، والخصخصة، والإصلاح الضريبي. وفيما يلي الحديث عن كل واحد منها بإيجاز.

أولا: إلغاء دعم الأسعار أو تخفيضه:

ينقسم الدعم إلى قسمين رئيسين:

1- **دعم الأسعار:**

وهو المال الذي تدفعه الحكومة للبائعين والمنتجين المحليين، لتخفيض أسعار السلع والخدمات التي يعرضونها، لكي تصبح ملائمة للناس جميعهم، أو بغرض تشجيع قطاع من القطاعات الإنتاجية، لتمكين المنتجين المحليين من المنافسة في السوق الداخلية والتصدير إلى الأسواق الخارجية. فالدعم إذن، أو الإعانة كما يسمى أحيانا، مساعدة تدفعها الدول النامية أما لأسباب اجتماعية فتخفض أسعار بعض السلع الضرورية اللازمة للمستهلكين ومنها السلع الاستهلاكية الأساسية مثل: الخبز، والأرز، والسكر، والحليب، والزيوت النباتية، وبعض الخدمات كالكهرباء والمياه والوقود، وأما لأسباب اقتصادية، فتدفع تلك المعونة لمنتجي سلعة معينة لتمكينهم من منافسة السلع الأجنبية.

ويتخذ دعم الأسعار صورا عدة منها: الإعانات المباشرة للبائعين للبيع بسعر منخفض، وإعانة الصادرات، وفرض رسوم على الواردات لحماية الإنتاج المحلي، وشراء الدولة للسلع من المنتجين بأسعار تشجيعية. وهدف الدول النامية من التدخل في نظام الأسعار- ومنه الدعم- هو الحد من أثار حرية عوامل العرض والطلب الضارة بمعيشة الفقراء وذوي الدخول المنخفضة، وذلك لان قانون العرض والطلب لا يمكن الاعتماد عليه اعتمادا كاملا لتحقيق التوزيع الأفضل للموارد، وقد يترتب عليه أحيانا إهمال المصلحة العامة.

2- **دعم الدخول:**

وهو الدعم المدفوع للفقراء لزيادة دخولهم وتمكينهم من شراء لوازمهم الضرورية. ويتخذ عدة صور منها: المنح الدراسية، وإعانات الإغاثة، والإعانات التي تصرفها الحكومة ومؤسسات الخدمة الاجتماعية، والزكاة والصدقات التطوعية.

والدعم الذي تطالب منظمات العولمة الاقتصادية بإزالته أو تخفيضه هو دعم الأسعار فقط دون دعم الدخول. وهي تطالب بتخفيضه لتحقيق هدفين:

الأول: تقليص نفقات الدولة. فإزالة الدعم سيوفر على الدولة الأموال التي كانت تدفعها لدعم تلك السلع والخدمات، مما يخفض النفقات في الموازنة العامة، ويمكن الدولة من توجيه تلك الأموال إلى مجالات أخر.

الثاني: توزيع الموارد الاقتصادية توزيعا أفضل. ويزعم خبراء الصندوق وجود درجة كبيرة من الانحرافات في الأسعار النسبية في البلدان النامية، بسبب تدخل الدولة الكبير في الاقتصاد، الذي يؤدي إلى ظهور عدم التوازن على الصعيدين الداخلي والخارجي. كما يرى خبراء البنك الدولي أن سياسات الدعم تتطلب أموالا كثيرة، ولا تفيد الفئات الفقيرة غالبا، بل تفيد الفئات ذات الدخل المرتفع والدخل المتوسط. ولا يمكن أن تكون سياسة دعم المستهلك مفيدة إلا إذا اقتصرت على

الفئات ذات الدخل المنخفض، مع إمكان السيطرة على أعباء ذلك الدعم وتحملها، دون اللجوء إلى وسائل تضخمية أو معرقلة لنظام الأسعار.

وبناء على ذلك يوصي خبراء الصندوق بإتباع إجراءات منها: إزالة الدعم المدفوع لمنتجي المواد الغذائية الأساسية. وإزالة الدعم المدفوع للمنشآت الحكومية. كما طالبت منظمة التجارة العالمية بإلغاء الدعم ووسعت معناه، ليشمل كل مساهمة مالية تدفعها الحكومة أو أية هيئة عامة، تتحقق منها منفعة لمن يحصل عليها. وقد تكون هذه المساهمة قروضا أو ضمانا لقروض، أو نزولا من الحكومة عن دخل، كالإعفاءات الضريبية أو الجمركية، أو تقديم خدمات أو سلع معينة، أو شراء منتجات معينة.

وقد قسمت المنظمة الدعم إلى ثلاثة أقسام:

1- الدعم المحظور الذي يستدعي إجراءات مضادة. ومن أمثلته:

أ- دعم تشجيع الصادرات كضمان التصدير، وفتح اعتمادات للتصدير بفائدة تقل عن فائدة اقتراض الحكومة، واستعمال مواد مدعومة لإنتاج سلع تصديرية، والإعفاء من الضرائب. ويستثنى من هذا الدعم المحظور: دعم الصادرات بالنسبة إلى الدول الأعضاء الأقل نموا وكذلك الدول النامية التي يقل متوسط دخل الفرد السنوي فيها عم 1000 دولار أمريكي.

ب- الدعم المشروط باستعمال مواد محلية في إنتاج السلع المحلية بدلا من المواد المستوردة.

2- الدعم المسموح به الذي قد يستدعي التقاضي:

وهو الدعم الموجه إلى سلعة أو خدمة أو صناعة أو قطاع أو منطقة معينة. ويكون هذا الدعم ضارا بمصالح الدول الأعضاء ويسوغ التقاضي وإقامة الدعوى في الحالات التالية:

أ- أذا تعدى هذا الدعم نسبة 5٪ من قيمة السلعة.

ب- إذا خصص هذا الدعم بتغطية خسائر المشروعات.

ج- إذا أعفت الحكومة المشروعات العامة من الديون المستحقة عليها.

أما ما تقدمه الدولة من دعم ضمن برامج الخصخصة للمساعدة على تأهيل المشروعات العامة للبيع أو لزيادة جاذبيتها للقطاع الخاص، فلا يعد من الدعم الذي يسوف التقاضي.

3- الدعم المسموح به الذي لا يستدعي إجراءات مضادة ولا يسوغ التقاضي، مثل:

أ- دعم برامج البحوث والتطوير التي تؤديها الشركات أو تعهد بها إلى مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحوث.

ب- دعم المناطق الأقل نموا في الدولة.

ج- دعم تكييف مرافق الإنتاج لتتطابق مع المتطلبات الجديدة للبيئة.

وتطالب المنظمة الدولة المتقدمة بتخفيض دعمها للإنتاج المحلي الزراعي بنسبة 20٪ وتخفيض دعمها للصادرات الزراعية بنسبة 36٪ خلال ست سنوات، وتطالب الدول النامية بتخفيض دعمها المحلي بنسبة 13٪ وتخفيض دعمها للصادرات بنسبة 24٪ خلال عشر سنوات، وتعفى الدول الأقل نموا من التخفيض.

ثانيا: الخصخصة:

عرفت الخصخصة بأنها "العملية التي يقصد بها التعاقد على إدارة وتشغيل، أو نقل ملكية، العمليات والمشاريع، أو المؤسسات الحكومية، إلي القطاع الخاص". بل إن الدراسات الحديثة، قد توسع المعنى ليشمل بناء وتأسيس القطاع الخاص لمشروعات عامة، لينتفع بها فترة محددة من الزمن، ثم تؤول ملكيتها إلى الدولة. والخصخصة تعد من أهم سياسات منظمات العولمة الاقتصادية المقترحة لمعالجة العجز في الموازنة العامة. حيث تطال منظمات العولمة الاقتصادية وبخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، البلدان النامية بهذه السياسة. وذلك لتحقيق هدفين:

الأول: تخفيض نفقات الدولة ومن ثم تخفيض العجز في الموازنة العامة،

والثاني: زيادة كفاءة المشروعات العامة واستعمال الموارد الاقتصادية استعمالا أفضل.

وفي رأي خبراء البنك، أن الأداء الاقتصادي المنخفض وربما الخاسر، لمؤسسات القطاع العام يعود إلى ما يلي:

ربط الأهداف الاجتماعية بالأهداف الاقتصادية. فالدولة النامية توجه قطاعها العام وشركاتها العامة، لتحقيق أهداف اجتماعية وسياسية مختلفة، مثل: زيادة حجم التوظيف، ومعالجة التضخم، وتخفيض أسعار منتجات المشروع لمصلحة الفقراء ومحدودي الدخل.

خضوع هذه المشروعات والشركات، لتدخل مركزي صارم من جانب الدولة وبيروقراطية شديدة، مما يفقدها استقلالها.

- تحديد بيع المنتجات بأسعار لا تتفق وقانون العرض والطلب.
- عدم وجود نظم كافية للحوافز وتنمية المهارات الإدارية.
- عدم محاسبة مديري هذه المشروعات على النتائج الحقيقية لمشروعاتهم.
- عدم وجود المنافسة الخارجية، حيث تتمتع هذه المشروعات بالحماية الجمركية غالبا.

وعلى هذا، فان قروض التكييف الهيكلي التي يقدمها البنك، تهدف إلى علاج مشكلات القطاع العام بما يلي:

1- إبعاد هذه المؤسسات تماما عن الأهداف الاجتماعية والسياسية.

2- أدارة هذه المؤسسات على أسس تجارية بحتة، برفع أسعار منتجاتها لتتوافق والأسعار العالمية، وإلغاء الدعم المخصص لها.

3- عدم احتكارها للسوق المحلي وتعريضها للمنافسة الأجنبية.

4- منحها الاستقلال في الإدارة والتسعير والتوظيف.

أذا لم تكن وصفة الإصلاح هذه قابلة للتنفيذ فان البنك يقدم ثلاث توصيات

الأولى: إلغاء هذه المشروعات وبخاصة الخاسرة منها.

الثانية: بيع المشروعات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص، أو إشراك رأس المال الأجنبي في ملكيتها.

الثالثة: انسحاب الدولة من إدارة الخدمات ذات الطابع العام كالكهرباء، ومياه الشرب، والصرف الصحي، والإسكان وغيرها، تاركة إداراتها للقطاع الخاص، وذلك لتخفيف العبء المالي على الموازنة العامة.

ثالثا: الإصلاح الضريبي:

الضريبة عند علماء المالية العامة هي: "اقتطاع مالي، تقوم به الدولة عن طريق الجبر من ثروة الأشخاص الآخرين، ودون مقابل خاص بدافعها، وذلك بغرض تحقيق نفع عام".

وتنقسم الضرائب إلى قسمين رئيسين:

1- **ضرائب مباشرة وهي التي تفرض على المال عند اكتسابه.**

ومن أهم أنواعها ما يلي:

أ- الضريبة على الدخول مثل: دخول الأشخاص كالرواتب والأجور، ودخول المهن الحرة، وعائد رأس المال، وريع العقارات، وأرباح الشركات.

ب- الضريبة على الثروات والتركات. سواء كانت للإفراد الطبيعيين أم للشركات. وسواء كانت أصولا ثابتة مثل: الأموال العقارية، أو أصولا منقولة مثل: الودائع البنكية، والأوراق المالية كالأسهم والسندات.

2- ضرائب غير مباشرة وهي التي تفرض على المال عند إنفاقه

ومن أهم أنواعها ما يلي:

أ- الضريبة على القيمة المضافة: وتفرض على الزيادات التي تتحقق في قيمة الإنتاج في كل مرحلة من مراحل الإنتاج.

ب- الضريبة على الإنتاج: وتفرض بنسبة معينة من قيمة الإنتاج على أنواع معينة من السلع التي تختارها الحكومة، لذا تسمى أحيانا الضرائب الانتقائية.

ج- الضريبة العامة على المبيعات: وتفرض على القيمة النهائية للسلع والخدمات عند بيعها. وعادة تفرض بمعدلات موحدة على السلع الاستهلاكية جميعها. كما أنها تفرض مرة واحدة في إحدى مراحل توزيع السلع، إما على مبيعات الجملة، أو على مبيعات التجزئة، أو على المبيعات إلى المستهلك النهائي.

د- الضرائب على الصادرات والواردات وهي المسماة بالرسوم الجمركية.

ويرى البنك الدولي أن الهياكل الضريبية في معظم الدول النامية غير ملائمة لما يلي:

أ- أنها معقدة وتصعب إدارتها والامتثال لإحكامها.

ب- أنها غير مرنة فلا تستجيب لمتطلبات النمو وتغير هيكل النشاط الاقتصادي.

ج- أنها غير منصفة، حيث تعامل الأفراد ودوائر الأعمال التي تتشابه أوضاعها تعاملا متفاوتا. كما تتم إجراءاتها بشكل انتقائي، فتحابي ذوي القدرة وتساعدهم على عدم الخضوع للنظام.

د- أنها غير فعالة، حيث تؤدي إلى آثار اقتصادية خطرة وتسفر عم حصيلة ضئيلة نسبيا في الغالب

ولتحقيق الإصلاح الضريبي عند خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ينبغي تحسين عائد الضرائب الموجودة، وزيادة مرونة النظام الضريبي، وإدخال إصلاحات على إدارة الضرائب، وعلى طريقة تحصيل الموارد، وربما إضافة ضرائب جديدة.

ومن الإجراءات المقترحة من صندوق النقد الدولي في هذا الخصوص ما يلي:

1. تخفيض الضرائب على الدخول وعوائد رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع الخاص.
2. إعفاء أرباح ودخول الاستثمارات الجديدة من الضرائب، من أجل حفز المستثمرين على زيادة معدلات استثماراتهم في المجالات ذات الأهمية وبصفة خاصة قطاع الصادرات.
3. تقديم تسهيلات جمركية على الواردات الاستثمارية والوسيطة للمشروعات الجديدة، لتخفيض قيمة لإنتاج وزيادة معدلات العائد على الاستثمار فيها.
4. زيادة معدلات الضرائب غير المباشرة كضريبة المبيعات، وبخاصة على السلع الكمالية ومنتجات الصناعات التحويلية والخدمات المحلية.

ويتخلص الإصلاح الضريبي في نظر خبراء البنك الدولي فيما يلي:

أ- توسيع نطاق الوعاء الضريبي، وتخفيض نسبة الضرائب الموجودة، والحد من المبالغة في درجات التصاعد الضريبي.

ب- فرض الضرائب على الأنشطة التي لم يفرض عليها ضرائب، مثل الأنشطة الزراعية والعقارية 3- التنسيق بين فرض الرسوم الجمركية وفرض الضرائب على المبيعات.

ت- مساواة معدلات الضرائب على أرباح الشركات بمعدلات الضرائب على أرباح رأس المال في الخارج.

ث- جعل الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات ذات وزن نسبي كبير بين مكونات الهيكل الضريبي المنشود. ويؤكد خبراء البنك الدولي أن فرض ضريبة المبيعات العامة ذات الوعاء المتسع، وضريبة القيمة المضافة، يجب أن يكون عنصرا مهما في برامج الإصلاح الضريبي في الدول النامية. حيث إن فرض مثل

هذه الضريبة سوف يترتب عليه تحصيل موارد كثيرة، وحفز الأفراد على زيادة الادخار والاستثمار.

يجب أن يتسم الإصلاح الضريبي باستقرار السياسة الضريبية، والتشاور المسبق بشأنها، وإتاحة الفرصة للتصحيح قبل التنفيذ، مما يرسخ ثقة قطاع الإعمال في الإصلاح الضريبي.

1-7 سياسات منظمات العولمة الاقتصادية لمعالجة الفجوة بين الإدخال والاستثمار

تعاني البلدان النامية نقصا شديدا في الادخار وفي الوقت نفسه تحتاج إلى استثمارات كبيرة، وينتج عن ذلك وجود فجوة كبيرة بين الادخار والاستثمار، مما يعيق تحقيق تنمية حقيقية في هذه الدول. وهذه الفجوة تعد خللا من وجهة نظر صندوق النقد الدولي، يتطلب معالجته بعدة سياسات أهمها: تحرير معدل الفائدة المصرفية وتطوير سوق الأوراق المالية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفيما يلي الحديث بإيجاز عن تلك السياسات.

أولا: تحرير معدل الفائدة المصرفية:

يقصد بالتحرير هنا إلغاء القيود المفروضة على معدلات الفائدة وتركها لقانون العرض والطلب، لان السلطات النقدية في كثير من البلدان النامية تفرض حدودا قصوى لمعدلات الفائدة الاسمية مما يجعل معدلات الفائدة الحقيقية سالبة في الدول التي تزداد فيها معدلات التضخم عن معدلات الفائدة الاسمية. كما أنها تؤدي إلى وجود معدلات متعددة للفائدة حسب أولوية القطاعات الاقتصادية. وقد تلجأ تلك السلطات إلى مثل هذه السياسة، لتشجيع الاستثمار في بعض القطاعات أو المساهمة في تمويل عجز الموازنة العامة، بإقراض بعض المشروعات المملوكة للدولة بمعدلات فائدة منخفضة، أو اشتراط الحكومة على المصاريف التجارية أن تشتري سندات حكومية بفوائد منخفضة.

وهذا الإجراء لا يشجع المدخرين على إيداع أموالهم، بسبب انخفاض معدل الفائدة، فيبقى الادخار في المصارف منخفضا، وتبقى مشكلة فجوة الموارد المحلية. ومنذ بداية الثمانينيات الميلادية أخذ الصندوق يوجه النظر إلى الانحراف الكبير الذي يؤثر في تشكيل معدلات الفائدة في البلدان النامية. ودعا إلى إعادة نظر شاملة للفكر الذي تطرحه النظرية الكينزية لتنظيم القطاع المالي، الذي يجعل الادخار مرتبطا بالدخل وغير مرن بالنسبة إلى معدل الفائدة، وأنه يجب المحافظة على معدل الفائدة عند مستوى منخفض. وفي نظر خبراء الصندوق تنتج هذه السياسة المشوهة لمعدل الفائدة، أوضاعا متعددة من الخلل المالي كما يلي:

1- إضعاف حافز الادخار المحلي، مما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

2- توجه الاستثمارات إلى مجالات غير منتجة.

3- توجيه التسليف المصرفي إلى القطاعات ذات الأولوية مثل القطاع الزراعي، وترك القطاعات التي لا تتمتع بالأولوية كقطاع التجارة.

4- تحديد مستويات منخفضة لمعدلات الفائدة الاسمية، مما يجعل معدلات الفائدة الحقيقية سالبة بسبب التضخم.

لذلك، يطالب الصندوق بتحرير معدل الفائدة وتركها لعوامل العرض والطلب، بحجة أن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع بمعدلات أعلى من معدل التضخم مما يشجع أصحاب الأموال على إيداع أموالهم في البنوك، وزيادة المدخرات المحلية ومن ثم توجيهها نحو الاستثمار. فهدف هذه السياسة هو جذب رأس المال المحلي والأجنبي بالإضافة إلى إيقاف الانخفاض في أسعار صرف العملات المحلية.

ويرى خبراء الصندوق أن تحقيق معدلات فائدة عالية يكون بما يلي:

1- تحرير معدل الفائدة مما سيؤدي إلى ارتفاعها مما يشجع الادخار، ويمنع هروب رؤوس الأموال. وهذا يشمل معدلات الفوائد التي يحددها المصرف المركزي.

2- أن يكون استعمال كمعدلات الفائدة لتوجيه التسليف أو الائتمان نحو قطاعات معينة، في أقل الحدود، ليقل عدد المعدلات المحددة إداريا.

3- إقامة نظام لتحديد معدلات الفوائد على مراحل متعافية، باتجاه تحريرها وإخضاعها لعوامل السوق، حيث لا تتدخل الدولة ولا مصرفها المركزي إلا بالتوجيه بإصدار سندات على الخزانة وطرحها للتداول في السوق.

ثانيا: تطوير سوق الأوراق المالية:

عرفت السوق المالية بأنها "السوق التي يتم فيها التعامل بالأوراق الملية بيعا وشراء، بحيث تشكل القنوات الرئيسية التي ينساب فيها المال من الإفراد والمؤسسات والقطاعات المتنوعة، بما يساعد على تنمية الادخار وتشجيع الاستثمار من أجل مصلحة الاقتصاد.

وتتسم الأسواق المالية في الدول النامية- في نظر خبراء الصندوق والبنك- بضيق نطاقها وعدم تنوع هياكل أصولها المالية، نتيجة للعوامل التالية:

1- عدم وجود الإطار القانوني والتنظيمي والضريبي الملائم.

2- اقتصار السوق على مجموعة من البنوك التجارية التي ينصرف نشاطها إلى تمويل التجارة الخارجية.

3- استئثار البنك المركزي وشركات التأمين الكبرى بنسبة كبيرة من السندات في ذلك السوق.

4- إخفاق أسواق السندات في جذب المدخرات المحلية، بسبب ضيق نطاقها من ناحية، ودعم أسعار السندات الحكومية من البنك المركزي من ناحية أخرى.

5- انخفاض الوعي المصرفي وعدم تطور المؤسسات المصرفية

6- قلة حجم الأوراق المالية التي تصدرها الحكومة.

7- تحديد معدلات الفائدة إداريا، مما يؤدي إلى ضعف كفاءة الجهاز المصرفي في جذب المدخرات المحلية وتوجيهها إلى المجالات الاستثمارية الأكثر إنتاجية.

8- قلة تنوع الأصول المالية ومن ثم انخفاض درجة الإحلال بين النقود والأصول.

9- انتشار ظاهرة الازدواجية المالية، بمعنى وجود قطاعين ماليين أحدهما: حديث منظم تحدد فيه معدلات الفائدة بطريقة إدارية أو مركزية، وتتغير لمدة طويلة، وتتنوع معدلاتها وفقا لنوعية القطاعات. والقطاع الأخر قطاع غير منظم، تحدد فيه معدلات الفائدة وفقا لمتغيرات اقتصادية ومؤسسية مثل: علاوة المخاطرة، والنفقات الإدارية، ونفقة الفرصة البديلة، ودرجة القوى الاحتكارية للمقترضين.

وفي ضوء اختلاف طبيعة وأسس تحديد معدلات الفائدة في القطاعين السابقين، تظهر أنواع غير متجانسة لتلك المعدلات، على نحو يصعب معه وجود تأثير واضح للسياسة النقدية في معدلات الفائدة، ومن ثم في الاستثمار.

ويرى البنك الدولي أن إصلاح هذا الوضع، ينبغي أن يتضمن إيجاد نظام مالي ذي قاعدة واسعة، بحيث يشمل سوق للنقود وسوقا لرؤوس الأموال وأجهزة للوساطة المالية غير البنوك، مما يجعل الاقتصاد قادرا على المنافسة ومتحملا الهزات الداخلية والخارجية، كما يؤدي إلى زيادة عرض رؤوس الأموال بأدوات منه: الاسم والائتمان طويل الأجل، وهما أمران أساسيان للاستثمار في الصناعة.

ثالثا: تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر:

عرف اتحاد القانون الدولي الاستثمار الأجنبي بأنه تحركات رؤوس الأموال من البلد المستثمر، نحو البلد المستفيد، بقصد إنشاء أو تنمية مشروع لإنتاج السلع والخدمات.

وينقسم الاستثمار الأجنبي إلى قسمين رئيسين:

1- استثمار أجنبي مباشر: وهو "إقامة شركة، أو إعادة شراء كلي أو جزي، لشركة قائمة في دولة أجنبية، سواء أكانت الشركة تمثل فروعا للإنتاج، أم للتسويق، أم

للبيع، أو لأي نوع من النشاط الإنتاجي أو الخدمي، موزعة أنشطتها على عدد من الدول الأجنبية".

2- الاستثمار الأجنبي غير المباشر: وقد عرفه البنك الدولي بأنه "استثمار الأجانب في أسواق رأس المال المحلية، دون قيام المستثمرين بتوفير التقنية والخدمات كما يحدث في الاستثمار الأجنبي المباشر". وبمعنى أخر هو تملك أشخاص غير مقيمين لأسهم وسندات منشأة وطنية، حكومية كانت أم خاصة، دون أن يكون للمستثمرين حق الرقابة على هذه المنشات الوطنية.

وبناء على ما تقدم، يمكن التفريق بين النوعين كما يلي:

1- أكثر من يمارس الاستثمار الأجنبي المباشر، هي الشركات وبخاصة متعددة الجنسية منها، أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر، فيمارسه أفراد وهيئات مختلفة كالبنوك ومؤسسات الاستثمار.

2- الاستثمار الأجنبي المباشر يجعل للمستثمر الأجنبي صوتا مؤثرا في الإدارة زيادة على حق الملكية، أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر، فلا يعطي المستثمر حق الإشراف أو التحكم في المنشأة التي يملك بعض أصولها.

3- بينما يقدم الاستثمار المباشر للبلد المضيف مزيجا من التمويل وفنون الإنتاج والإدارة، يقدم الاستثمار غير المباشر التمويل فقط للحصول على عائد.

4- الاستثمار غير المباشر في محفظة الأوراق المالية يعد أداة غير مستقرة لتمويل التنمية في الدول النامية، وذلك لأن هذه الأداة ذات طبيعة قصيرة الأجل، وتتأثر بعوامل دورية قصيرة الأجل كالتوقعات المتفائلة أو المتشائمة بشأن الاستثمار الدولي، والمفاضلة بين معدلات الفائدة وعوائد الاستثمار الأخر، ومن ثم، فهذا النوع من الاستثمار، أكثر تعرضا لعوامل عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. في حين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر تأثرا كبيرا بالإستراتيجية الدولية للشركات متعددة الجنسية، وبنشاط التجارة

الدولية، والأوضاع الاقتصادية في الدول المضيفة. وتشجيع الاستثمار الخاص المحلي منه والأجنبي، من السياسات التي يتبناها البنك الدولي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي. ويحرص البنك على زيادة عمل القطاع الخاص: المحلي والأجنبي، في الاضطلاع بعمل رئيس في التنمية، بتمكينه من الاستفادة من مدخرات المجتمع في البنوك وغيرها من مؤسسات الإقراض المحلية، إضافة إلى تسهيل حصوله على القروض الخارجية سواء من مؤسسات خاصة أم رسمية، وكذلك بتشجيع انسياب رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة للاستثمار داخل البلاد، مع إعطائها قدرا أكبر من الحوافز والمزايا والضمانات.

ومن اهم السياسات التي يطالب بها كل من البنك والصندوق في هذا الخصوص ما يلي:

1- إعطاء مزايا وحوافز لنشاط رأس المال الخاص الأجنبي، مثل: لإعفاء من الرسوم الجمركية وحصص الاستيراد.

2- ضمان عدم تأميم أو مصادرة أو فرض الحراسة على المشروعات الخاصة.

3- ضمان حرية تحويل أرباح ودخول المشروعات الأجنبية إلى الخارج.

4- تحرير الأسعار من التدخل الحكومي وتركها لعوامل العرض والطلب، وبخاصة أسعار الصرف ومعدلات الفائدة.

5- تقليص نمو القطاع العام، وقصر نشاطه على مشروعات البنية الأساسية، وبيع مشروعاته الناجحة إلى القطاع الخاص.

أما منظمة التجارة العالمية فقد طالبت بإلغاء الشروط التي تشترطها السلطات المحلية على الاستثمارات الأجنبية، بدعوى أن تلك الشروط تفيد التجارة العالمية وتعرقلها، وتناقض مبادئ المنظمة، وتحد من نمو التجارة الدولية، وتضع العراقيل أمام حركة الاستثمارات عبر الحدود الدولية.

ووضعت المنظمة في اتفاقياتها ضوابط لحظر تلك الإجراءات الاستثمارية،

وطالبت الدول الموقعة علها بإلغاء هذه الإجراءات خلال سنين بالنسبة إلى الدول المتقدمة، وخمس سنوات بالنسبة إلى الدول النامية، وسبع سنوات بالنسبة إلى الدول الأقل نموا.

ومن تلك الإجراءات التي تطالي المنظمة بإلغائها ما يلي:

1- اشتراط أن يشتري المشروع الأجنبي منتجات محلية بمقادير أو نسب معينة، لأنه شرط مخل بمبدأ المعاملة الوطنية.

2- اشتراط أن تكون واردات المشروع مقصورة على كمية أو قيمة معينة مرتبطة بكمية أو قيمة صادرات المشروع، مما يعارض مبدأ عدم اللجوء إلى القيود الكمية عند الاستيراد.

3- شرط الربط بين النقد الأجنبي الذي يتاح للاستيراد والنقد الأجنبي العائد من التصدير.

4- شرط بيع نسبة معينة من إنتاج المشروع الأجنبي في السوق المحلي.

1-8 سياسات منظمات العولمة الاقتصادية لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات:

ميزان المدفوعات هو بيان إحصائي تسجل فيه معاملات الدولة المالية بين المقيمين فيها والمقيمين في غيرها من دول العالم لفترة زمنية معينة تقدر عادة بسنة.

وينقسم ميزان المدفوعات إلى قسمين رئيسين:

1- الحساب الجاري: ويبين صادرات الدولة ووارداتها من السلع والخدمات ويشمل ما يلي:

أ- الميزان التجار: ويبين الصادرات والواردات السلعية ويسمى حساب التجارة المنظورة.

ب- حساب الخدمات: ويبين الخدمات المختلفة من والى البلد كالشحن والسياحة والخدمات المصرفية، ويسمى حساب التجارة غير المنظورة.

ج- حساب التحويلات: ويبين تحويلات العاملين، وعوائد الاستثمار، من والى البلد.

2- حساب رأس المال: ويبين تحركات رؤوس الأموال من الدولة واليها. ويشمل ما يلي:

أ- الاستثمارات والقروض من والى البلد.

ب- احتياطات الدولة من وسائل الدفع التي تسوى بها التزامات الدولة مع الدولة الأخر مثل: الذهب، والعملات الصعبة، وحقوق السحب الخاصة، من والى البلد أيضا.

وأهم سياسات منظمات العولمة الاقتصادية المقترحة لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات هي: تخفيض قيمة العملة الوطنية، وتحرير الاستيراد من القيود وفتح الأسواق، وإلغاء الرقابة على سوق الصرف الأجنبي. وفيما يلي عرض لها بإيجاز.

أولا: تخفيض قيمة العملة المحلية:

يمكن تعريف قيمة العملة بأنها "مقدار الأشياء عامة التي يمكن مبادلتها بوحدة النقود"

ويطالب خبراء الصندوق بتخفيض قيمة العملة الوطنية، بدعوى أن الدول النامية تضع لعملاتها أسعارا مبالغا فيها، حيث يكون السعر الرسمي للعملة أكبر بكثير من السعر الحقيقي الذي يتحدد بالعلاقة بين متوسط الأسعار الداخلية ومتوسط الأسعار الخارجية لو ترك تحديد السعر للعرض والطلب.

وحجة خبراء الصندوق أن تخفيض قيمة العملة المحلية سيجعل قيمة الوحدة النقدية من العملة المحلية مساوية لعدد أقل من وحدات النقد الأجنبي، فتصبح أسعار صادرات البلد بالنقد الأجنبي رخيصة، مما يزيد من الطلب الخارجي عليها، كما يؤدي إلى زيادة دخول منتجي السلع المصدرة بالنقد المحلي مما يشجعهم على زيادة دخول

منتجي السلع المصدرة بالنقد المحلي مما يشجعهم على زيادة إنتاجهم، فتزيد بذلك صادرات البلد من ناحية الكمية والقيمة، مما يحسن وضع السيولة النقدية من النقد الأجنبي ويمكن البلد من الوفاء بالتزاماته الخارجية. ومن ناحية أخرى فأن تخفيض قيمة العملة المحلية، يعني أن ثمن العملات الأجنبية مقومة بالنقد المحلي يصبح مرتفعا، مما يجعل أسعار الواردات من السلع الأجنبية مرتفعة مقومة بالأسعار المحلية، وهذا يقلل من الطلب المحلي عليها. فتكون النتيجة النهائية لقرار تخفيض العملة المحلية عي زيادة الصادرات وانخفاض الواردات، مما يعني تضييق الفجوة أو العجز في الميزان التجاري، ومن ثم الحساب الجاري، فيتحسن وضع ميزان المدفوعات.

وهذه النقطة- أعني تخفيض سعر العملة- غالبا ما تكون حجر عثرة- في وجه المناقشات والمفاوضات بين بعثة الصندوق وحكومة البلد المعني، لما لها من خطر كبير على الاقتصاد.

ثانيا: إلغاء الرقابة على سوق الصرف الأجنبي:

سوق الصرف الأجنبي أو سوق النقود كما عرفها البنك الدولي هي سوق تتداول فيها أوراق مالية قصيرة الأجل مثل: أذونات الخزانة وهي أدوات الدين قصيرة الأجل التي تصدرها الحكومة من أجل سد العجز في موازنتها. كما تشمل العملات العالمية كالدولار والجنية الإسترليني. وتفرض الدول النامية رقابة على الصرف الأجنبي لما يلي:

1- للاستفادة من العملات الصعبة في دفع فاتورة الاستيراد، وقضاء الديون الخارجية.

2- تحسين وضع ميزان المدفوعات بالحد من الواردات وبخاصة الواردات الاستهلاكية الكمالية.

3- حماية الصناعة المحلية وبرامج التنمية المحلية.

4- المحافظة على استقرار أسعار الصرف، ومنع المضاربة على العملة.

وقد فرضت الدول النامية نظاما رقابيا على سوق الصرف واشترطت موافقة سلطات الرقابة في الدولة على المعاملات الاقتصادية والمالية مع الدول الأخر، متبعة الوسائل التالية:

1- بيع العملات الأجنبية جميعها لسلطات الرقابة، كما يشتري منها المتطلبات من الصرف الأجنبي ويسمح أحيانا لبعض المعاملات أن تجري في السوق الحرة، لكنها معاملات قليلة.

2- جعل سعر صرف العملة المحلية الرسمي مثبتا، إلا في حالات المعاملات التي تجري في قطاع السوق الحرة إن وجدت. ويكون السعر الرسمي للعملة المحلية عادة أعلى من سعر السوق.

3- إلزام المصدرين ومن يحصلون على عملات أجنبية أو سندات أو أسهم مقومة بعملات أجنبية عند بيعها على البنك المركزي بالسعر الرسمي للعملة المحلية.

4- لا تحول رؤوس الأموال المودعة بالمصاريف إلا بعد استئذان الجهات المختصة. وتضع الدولة حدودا للأموال التي يسمح للإفراد حملها معهم عند خروجهم من الدولة، كما تحدد الأموال التي يسمح للإفراد إدخالها معهم.

5- تدفع الدولة مالا للمصدر للمحافظة على سعر الصرف الرسمي دون تغيير، وأما المستورد فيدفع رسما إلى الدولة للحصول على العملات الأجنبية بالأسعار الرسمية.

6- الأخذ بسعر الصرف المتعدد، ويقصد به تحديد مستويين أو أكثر لأسعار الصرف، يتلاءم كل منهما مع طبيعة النشاط الذي يستعمل فيه. ويهدف هذا النظام إلى تشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية والحد من أنشطة أخر. فمثلا بينما يفرض سعر صرف مرتفع للعملة لتقليل استيراد الكماليات، يفرض سعر صرف منخفض لتشجيع استيراد المواد الخام والسلع الرأسمالية والغذائية. ويوصي خبراء الصندوق والبنك بإلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي أو تقليصها إلى أدنى الحدود، بحيث

يكون تحويل الأموال من والى البلد دون قيود، مع إيجاد سوق حرة للنقد الأجنبي، مما يحقق المزايا التالية:

a. تمويل عجز الموازنة العامة للحكومة بأدوات السوق المفتوحة، دون اللجوء إلى زيادة العرض النقدي الذي يؤدي إلى التضخم.

b. ممارسة السياسة النقدية من خلال السوق المفتوح.

c. تهيئة مرجعية لمعدلات الفائدة.

d. تهيئة مصادر أموال بالنسبة إلى الشركات والبنوك، وإمكانية إصدار أوراق تجارية قصيرة الأجل.

ثالثا: تحرير الاستيراد من القيود وفتح الأسواق:

تطالب منظمات العولمة الإقتصادية بتحرير الاستيراد من القيود وخصوصا بالنسبة إلى القطاع، لان تلك القيود تعرقل التجارة وتعيق انسيابها على حد زعم خبراء تلك المنظمات. واهم ما تطالب به هذه المنظمات بالنسبة إلى تلك القيود هو إلغاء القيود الكمية، وتخفيض الرسوم الجمركية، وفتح الأسواق

وفيما يلي استعراض لها بإيجاز:

1- إلغاء قيود الاستيراد الكمية:

تفرض الدول النامية قيودا كمية على الواردات من أجل حماية الصناعة المحلية وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات. ومن هذه القيود الكمية ما يلي:

أ- الطلب من المستوردين الحصول على تراخيص لاستيراد السلع.

ب- تقيد الاستيراد بكمية معينة وهو ما يسمى بنظام الحصص.

ج- منع استيراد بعض السلع منعا باتا.

د- منع استيراد بعض السلع من مناطق معينة.

وتطالب منظمات العولمة الاقتصادية بإلغاء هذه القيود وغيرها من القيود المعرقلة للتجارة الدولية.

2- تخفيض الرسوم الجمركية:

الرسوم الجمركية هي الأموال التي تفرض على السلع المستوردة وتحصل عند دخول تلك السلع إلى موانئ الدولة المستوردة. فهي رسوم منتقاة تفرض على المبيعات من السلع الأجنبية، وتشبه إلى حد ما ضرائب الإنتاج التي تقدم الحديث عليها. وقد تفرض هذه الرسوم على بعض السلع الصادرة للاحتفاظ بها داخل البلد لحاجة الناس إليها.

ويهدف فرض الرسوم الجمركية إلى تحقيق ما يلي:

أ- حماية الصناعات المحلية وبخاصة حديثة النشأة من المنافسة الخارجية في السوق الداخلي، حيث إن رسوم الواردات تصبح عنصرا من عناصر قيمة السلعة المستوردة فتصبح قيمتها مرتفعة، مما يجع المستهلك يتحول إلى السلع المحلية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي.

ب- الحد من الاستهلاك وبخاصة استهلاك السلع الكمالية والترفية التي يكون معظمها مستوردا، مما يوفر العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع الضرورية الاستهلاكية منها والرأسمالية.

ج- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. فإن فرض الرسوم الجمركية على الواردات يكون أداة مهمة في تقييد حجم الواردات، مما يخفف من العجز في ميزان المدفوعات ومن ثم يخفف من استنزاف الموارد الاقتصادية.

د- تحقيق موارد للدولة ربما تصل في بعض الدول النامية إلى ثلث موارد الموازنة العامة.

ووجهة نظر خبراء الصندوق بشأن قيود الاستيراد، أن البلدان النامية في محافظتها على نسب جمركي مرتفعة، وإتباعها لنظام الحصص، بهدف حماية بعض

المنتجات في السوق الداخلية من المنافسة الخارجية، تكون قد شجعت الإنتاج في القطاعات غير المربحة التي لا يتوافر للبلد فيها مزايا نسبية. فهذه القطاعات المحمية تحصل على موارد كان يمكن أن تكون ذات فائدة أكبر لو وجهت إلى قطاعات التصدير. إضافة إلى ذلك، فان القطاعات المشار إليها، تنتج منتجات للسوق الداخلية بأسعار أعلى، يمكن الحصول عليها بأسعار أقل بالاستيراد.

ويتطلب تحرير الاستيراد من القيود- في نظر خبراء الصندوق- الأخذ بالإجراءات التالية:

أ- توحيد هيكل الرسوم الجمركية وتسهيله، وترشيد منح الإعفاءات الضريبية، وجعل الرسوم على عدد محدد من السلع.

ب- فرض حد أدنى من الرسوم الجمركية على الواردات اللازمة لتنشيط إنتاجية قطاع التصدير، إضافة إلى التخلي عن نظام حصص الاستيراد، والتحول التدريجي إلى نظام التراخيص الحر، لتخفيف قيود الاستيراد.

ج- عدم المبالغة في الرسوم الجمركية على المحاصيل والمنتجات الزراعية الأجنبية.

د- عدم المبالغة في سعر الصرف.

3- فتح الأسواق:

هذا المبدأ هدفت إلى تحقيقه سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وشجعت الدول على الاتجاه نحوه. وعندما أنشئت منظمة التجارة العالمية اهتمت بهذا المبدأ أو الهدف اهتماما كبيرا، وجعلته محور مبادئها التجارية، على نحو يتكامل وسياسات المنظمتين السابقتين ولا يعارضهما. ويمكن إجمال أهم مبادئ المنظمة وقواعدها في هذا المجال على النحو التالي:

أ- مبدأ الشفافية:

ويقصد به نشر المعلومات المتعلقة بالاتفاقيات، والقوانين، واللوائح الوطنية،

والممارسات الشائعة التي قد تضر بالتجارة الدولية. كما تعمي الشفافية أيضا الالتزام بكون الرسوم الجمركية عي الوسيلة الوحيدة للحماية وتقييد الواردات من الدول الأخر، دون اللجوء إلى نظام الحصص الكمية.

فهذا المبدأ يطالب بأهمية إتباع البلدان الأعضاء سياسات تجارية تحررية مفتوحة، ولكنه يتيح لها حماية إنتاجها الوطني من المنافسة الأجنبية، بفرض الرسوم الجمركية لكن بمعدلات منخفضة. غير أن هذا المبدأ يخضع لاستثناءات محددة منها: استثناء البلدان التي تعاني مصاعب في ميزان مدفوعاتها، بالحد من الواردات بغية حماية مركزها المالي الخارجي، باستعمال القيود الكمية على الواردات، إذا كانت هذه القيود ضرورية لتفادي الهبوط الحاد في احتياطاتها النقدية، أو تواجه تدفقا مفاجئا أو ضخما من سلع مستوردة معينة، على نحو يلحق ضررا بالغا بالمنتجين المحليين لهذه السلع أو يهدد بوقوع مثل هذا الضرر. ويشترط أن يتبع هذا الإجراء الوقائي، لحماية الصناعة المحلية التي لا تقدر على المنافسة، لاكتساب هذه القدرة، وإعطائها فرصة لترتيب أوضاعها، دون تمييز بين الدول المتعاقدة، على أن تتعهد الدولة العضو بتخفيف هذه القيود تدريجيا حتى تنتهي تماما، عندما تزول الأوضاع التي استدعت فرضها، وذلك باتخاذ السياسات الاقتصادية الكلية الكفيلة باستعادة التوازن في ميزان المدفوعات.

ب- مبدأ الدولة الأكثر رعاية:

ويقصد به أن أية ميزة أو معاملة تفضيلية، يمنحها طرق متعاقد لمنتج دولة أخرى متعاقدة أو غير متعاقدة، يجب منحها دون قيد أو شرط لكل الدول الأخر المتعاقدة في المنظمة. ويستثنى من هذا المبدأ ما يلي:

a. الترتيبات التجارية الإقليمية: كالاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة.

b. حالات الأفضليات المقررة من جانب واحد لمصلحة الدول النامية: كنظام الافضليات المعمم الذي بموجبه تستورد الدول المتقدمة منتجات صناعية وزراعية مختارة من البلدان النامية على أساس الأفضلية والإعفاء من الضرائب.

c. قاعدة التمكين. ومعناها أن الإطراف المتعاقدة في "الجات" مجتمعة، قد تمكن الدول النامية من إتباع إجراءات خاصة لتشجيع تجارتها وتنميتها، والمشاركة على نطاق واسع في التجارة العالمية، والحصول على مزايا تجارية من الدول المتقدمة لا تعمم على بقية الإطراف المتعاقدة، وهو يعني الإعفاء من الالتزام بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، كما يمكن الدول النامية من تبادل المزايا فيما بينها دون تعميمها على بقية الإطراف المتعاقدة.

ج- مبدأ المعاملة الوطنية:

ويعني عدم اللجوء إلى قيود غير الرسوم الجمركية، من أجل حماية المنتج الوطني ومنع المنتج المستورد. مثل فرض الضرائب، أو القوانين، أو القرارات والإجراءات التنظيمية الأخر. فالدول المتعاقدة في الجهات تلتزم أن تعطي السلعة المستوردة معاملة لا تقل عن تلك التي تعطيها للسلعة المناظرة لها المنتجة محليا. فمثلا لا تفرض تلك البلدان على السلع المستوردة- بعد أن تكون قد دخلت أسواقها المحلية ودفعت الرسوم الجمركية عليها عند الحدود- أية ضرائب محلية مثل: ضريبة المبيعات، أو ضريبة القيمة المضافة، بنسب أعلى من النسب التي تفرضها على منتجاتها المحلية.

د- مبدأ عدم الإغراق:

ويعني تعهد الإطراف المتعاقدة بعدم تصدير منتجاتها بأسعار أقل من السعر التوازني لهذه المنتجات في الدولة المصدرة، أذا كان ذلك يؤدي إلى إيقاع ضرر بالغ بمصالح المنتجين المحليين في الدولة المتعاقدة المستوردة، أو مجرد التهديد بإيقاع مثل هذا الضرر. ولذلك تطلب المنظمة من الدول الأعضاء التعهد بتجنب دعم الصادرات، وتعده من الإغراق، حيث إن تقديم طرف متعاقد إعانة للصادرات وبخاصة الصادرات المصنعة، قد يؤدي إلى إيقاع ضرر بطرف متعاقد أخر. وفي هذه الحالة، يحق للطرف المتعاقد المتضرر، فرض رسم جمركي تعويضي لإلغاء أثر الإغراق.

9-1 أشكال العولمة :

1- العولمة الثقافية

تعد الثقافة مجرد مجال من مجالات العولمة شأنها شأن السياسة والاقتصاد إلا أن نظرة فاحصة لأهداف العولمة وبرامج من يسعون لسبغ العالم بها تؤكد عدم دقة هذه النظرة ذلك أن العولمة الثقافية هي الهدف النهائي وما العولمة السياسية والاقتصادية إلا وسائل للوصول إلى الهدف وترجع الأهمية إلى كون الثقافة تعبير عن الهوية المستقلة للمجتمع العربي والمسلم والهدف من عولمة الثقافة فرض القيم التي تحملها الثقافة الأمريكية اليوم على الأمة الإسلامية. وحتى تتلاشى الهوية الوطنية مع الثقافة القادمة ليسير العالم واحدا فلابد من طمس الثقافات المحلية وما تحمله من قيم وعقائد وأخلاق.

2- العولمة الاقتصادية:

ويقصد بذلك ازدياد الحرية الاقتصادية ودقة العلاقات بين أصحاب المصالح الصناعية في بقاع الأرض المختلفة. واستخدام الأساليب القانونية لمراوغة القوانين والمقاييس المحلية بهدف استغلال القوى العاملة والقدرة الخدماتية في تطور مما يؤدي استنزافها مقابل الاستفادة الربحية للشركات القادمة من بعيد وتبلورت العولمة الاقتصادية في شقين هما:

أ- التطور التقني الواسع والتقدم المادي الهائل في مجالات عديدة ولاسيما في النقل والإعلام والاتصالات والمعلوماتية.

ب- الجهود الدولية المبذولة لتوسيع الانفتاحات القائمة واتخاذ التدابير لدمج الأسواق الوطنية في سوق عالمية واحدة.

والمطلوب الاستفادة من التطور التقني والانتفاع بمنجزات التكنولوجيا في مختلف المجالات لرفع مستوى معيشة المواطن وتعزيز القدرات التنافسية لاقتصاد الوطني مع

المسايرة الحذرة والمشاركة الايجابية في التعامل مع الانفتاح بوعي وحذر وتنادي التأثيرات السلبية على مسيرة التنمية الاقتصادية.

3- العولمة السياسية:

الدعوة إلى الأخذ بالديمقراطية الغربية وتعددية السياسية والأحزاب

4- العولمة الإعلامية:

الانترنيت والفضائيات وما تحمله من أفكار غازية.

العولمة بين الدمار والازدهار:

هل تقود العولمة العالم إلى الازدهار أم الدمار؟

وهذا الاحتمال أو السؤال يحمل منعطفات سبقا زمنيا أن حدث؟

أ- نهاية الحرب العالمية الأولى حين أسس المنتصرون وضعا دوليا سلبيا كان سببا للدمار الذي أعقب تلك الحرب

ب- نهاية الحرب العالمية الثانية عندما أسس المنتصرون النظام الدولي أتاح الازدهار اللاحق منذ منتصف القرن العشرين (في الغرب)

وعلى هذا فإننا أمام منعطف تاريخي سوف تحدد فيه العولمة بالسنوات القليلة القادمة مسار البشرية في القرن الواحد والعشرين إما الدمار وإما الازدهار ويمكن اعتبار أن العولمة ظاهرة تجارية اقتصادية في الجوهر ومحركها هم المستثمرون وأرباب التجارة والأموال والشركات الكبرى.

وثمة ثلاث ثوى تشتغل على توحيد العالم وتقريبه بعضه إلى بعض وهذه القوى غير سياسية هي:

أ- التكنولوجيا

ب- الإدارة

ج- رأس المال

والسؤال الذي يبرز هنا هو في مدى دقة النظر إلى هذه القوى باعتبارها آليات غير سياسية حقا؟؟؟

10- 1 ايجابيات العولمة:

التطور التكنولوجي أدى إلى تنميته التواصل

1- التطور الفكري والنمو الاجتماعي.

2- سرعة الاتصالات (العالم قرية صغيرة) تبادل المعلومات بسرعة متناهية

3- زيادة حجم التجارة الدولية بسبب تحرير التجارة وإلغاء الحواجز التي تعترض تدفق السلع

4- فتح فرص أكبر للاستثمار واجتذاب رؤوس الأموال لدول النامية للاستثمار.

5- رفع معدلات نمو مجموع الناتج المحلي والإجمالي العالمي وزيادة فرص النمو الاقتصادي.

6- تنويع المنتجات من السلع والخدمات وتحسين جودتها وخفض تكاليفها وأسعارها

7- تسريع تنفيذ توجهات الخصخصة وتوسيع مشاركة القطاع الخاص.

8- مساعدة الاقتصاد الوطني في التغلب على ظاهرة الإغراق وانتشار السلع المقلدة غي السوق الداخلية وأسواق التصدير

9- إظهار النمو الفكري ولو بنسبة ضئيلة في مجتمعنا (التواصل الفكري الداخلي) نستخلص أن الايجابيات كثيرة ولكن كيفية تنميتها تتوقف على سلوكيات الأفراد والتواصل بينهم وبين هذه الايجابيات ولكن للأسف من الملاحظ في العقود الماضية أن التعليم لم ينتشر برغبة أفراد ولكن بعد أن أصبح إجباريا ومجانيا، ووضع قوانين لتنظيم هذه العملة أو لا زلنا بحاجة إلى إتباع ذلك

لنستطيع تحقيق أي هدف بناء للمجتمع أو لا نستطيع أن ننمي فكرنا والتواصل مع عصر المعلوماتية دون شرط أو قيد.

1-11 سلبيات العولمة :

1- اختلاف بين العادات والتقاليد والتأثر بالتقاليد السلبية في بعض المجتمعات.

2- تزايد التبعية الاقتصادية للاقتصاد العالمي ومن ثم إضعاف الأمن الاقتصادي بسبب تعميق تأثير الاقتصاد الوطني بنقليات الساحة الخارجية.

3- اتساع تفاوت الدخول وتزايد الثروة بين الدول وبين السكان في داخل الدولة الواحدة، إثراء الأغنياء وإفقار الفقراء، ويعود ذلك إلى ما يلي

أ- عدم تكافؤ الأطراف المشتركة في مسيرة العولمة.

ب- الطبيعة اللاإنساني لديمقراطية السوق وذلك لاعتمادها شريعة الغاب والتنافس والإبقاء للأقوى ومطالبة الدول بالتخلي عن دورها الاجتماعي في تخفيف حدة الفقر.

ج- تشويه أنماط الاستهلاك السائدة وتعويد مجتمعات الدول النامية على الاستهلاك الترفيهي والتفاخري والإفراط في الاستهلاك.

4- رفع أسعار مدخلات المنتجات الزراعية والغذائية بسبب ارتفاع تكلفة الشراء.

5- السرعة السلبية سرعة انتشار السلبيات أصبحت تشكل خطرا دائما.

6- تأثير المجتمعات النامية بسلبيات التقاليد المتقدمة من عادات وأفكار موجهة للفكر والبيئة الداخلية لهذه المجتمعات وبالتالي السيطرة عليها.

7- الاحتلال الاجتماعي بسبب الفساد يؤدي إلى الاحتلال الاقتصادي وبالتالي إلى الانهيار المادي والفكري وهدم التنمية بكل صورها.

8- البعد عن الكتاب مما أدى بالمجتمع إلى الضعف الفكري والثقافي.

12-1 العولمة والعالمية :

– ألا توجد صيغة أكثر إنسانية وعدالة للعولمة؟
– ألا توجد قواسم مشتركة بين العالمية والعولمة؟
– ألم تحمل الديانات السماوية سمة العالمية بقصد التوحيد والتقارب؟

إن العالمية تستوعب المردود الحضاري لكل الثقافات والمدنيات والأخلاقيات الإنسانية وكل الأفكار والمعارف والعلوم النافعة للمجتمع الإنساني وقومياته.

فالعالمية رغم بعدها الإنساني الشامل فإنها لا تنكر السمات القومية لشعب من الشعوب وتحترم خصائصه.

أما العولمة فهي نظام مصنوع هبط لتهديد القوميات بقصد انتهاك السيادة لحدود الدول خاصة الدول النامية وإذابة مصائر الأضعف في مصالح الأقوى، تحمل العولمة قسمات وأفكار ومذهبيات صانعيها التي ستعمل بالضرورة تناقضات وصراعات والأفكار والمصالح بين الأقوى والأضعف بين الشعوب.

أما العولمة الجديدة المتوحشة التي خرجت من العباءة الغربية الأمريكية فإنها تسير عكس العالمية لمضمونها الفطري والإنساني وتصطنع مواقف الصراع على المصالح مرجحة مصالحها ولو على حساب القيم الإنسانية والأخلاق وسحق المعارضين إلى درجة الإفناء.

13- 1 العولمة وعالمية الإسلام:

ما لمانع من استعمال عبارة عالمية-الإسلام، لان الإسلام دين عالمي وهذا الفرق بين الإسلام والديانات السماوية، إن الفروق بين العولمة والعالمية الإسلامية تنحصر فيما يلي:

1– العولمة مسح للثقافات وإحلال الاختراق الثقافي محل الصراع الإيديولوجي، أما العالمية فهي تفتح على العالم وعلى الثقافات الأخر، واحتفاظ بالخلاف الإيديولوجي

2- أن العولمة إدارة الهيمنة فهي قمع وإقصاء للخصوصية واحتواء للعالم أما العالمية فهي طموح إلى الارتفاع بالخصوصية إلى مستوى عالمي أو انفتاح على ما هو عالمي وكوني.

3- إن طلب العالمية في المجال الثقافي في طموح مشروع ورغبة في الأخذ والعطاء في التعارف والحوار وستلاقي أما العولمة فهي إرادة لاحترام الأخريين وسلبهم خصوصيتهم.

4- أن عالمية الإسلام لا إكراه فيها ومشروعة الجهاد إنما هي لإزالة العوائق التي تحول بين الناس وسماع الحق. أما العولمة فهي أن يجبر القوي الضعيف ويرغمه على مالا يريد.

5- وعبارة عالمية الإسلام يقصد بها الانفتاح على العالم وما حورته ومجادلته بالتي ني أحسن، ودعوته إلى هذا الدين، ومبادلة المصالح الدنيوية معه.

1-14 ملامح العولمة:

تضاعف التجارة الدولية في السلع والخدمات حتى بلغت نحو 13 تريليون دولار أمريكي في عام 1998م تشكل الخدمات منها 23 في المائة وعموما تؤكد الإحصاءات أنه في حين تضاعف الناتج العالمي إلى ثلاث مرات في ربع القرن الماضي تضاعفت التجارة العالمية أربع مرات خلال نفس الفترة وذلك بسبب تخفيف القيود على تدفقات السلع والخدمات وتزايد الاهتمام بالية السوق وانفتاحية الاقتصاديات الوطنية على اقتصاديات بقية دول العالم.

تزايد التدفقات الاستثمارية المباشرة تعتبر القفزة الهائلة في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بين الدول ولاسيما خلال العقد الماضي من أبرز مظاهر العولمة، حيث سجلت الإحصاءات المنشورة إن سرعة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت تفوق كثيرا سرعة تدفق الصادرات العالمية وتتجاوز معدلات نمو الناتج الإجمالي العالمي، وقد ساهم في تزايد هذه التدفقات خلال الفترة عدة عوامل منه: الاستقرار

السياسي والاقتصادي العالمي والارتفاع المستمر في دخول الدول الصناعية الرأسمالية والتسابق المحموم لاستقطاب واجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق تحسين الضمانات ومناخ الاستثمار وتقديم الحوافز والمزايا والتسهيلات وقد تجاوزت هذه التدفقات الاستثمارية مبلغ 300 مليار دولار في السنة في الأعوام القليلة الماضية.

النمو الهائل في اندماج وتوسع أسواق الأوراق المالية العالمية وأسواق النقد الأجنبي حيث أصبحت الأموال الناتجة عن الاستثمار تتطاير بين أسواق المال والنقد العالمية بسرعة مذهلة عبر وسائل الاتصال الحديثة ودون أية قيود أو ضوابط وأصبح حجم تدفقات هذه الأموال في الوقت الراهن يقدر ببضعة تريليونات دولار أمريكي في اليوم الواحد كما بات من السهل الحصول على تمويل من خارج الحدود ولاسيما بالنسبة للشركات والكيانات الوطنية الكبيرة والعملاقة.

15-1 أهم آليات العولمة:

1- الشركات المتعددة الجنسيات.

وهي مؤسسات وشركات عملاقة عالمية النشاط مثل شركة كوكا كولا ونستلة واكسون وشل وفيليبس وجنرال الكتريك وقد أطلق عليها تجاوزا عبارة متعددة الجنسية إذ هي من الناحية الواقعية تظل في معظمها مؤسسات وطنية نشرت أنشطتها في الخارج وتعتبر الشركات متعددة الجنسية من أهم أدوات واليات العولمة الاقتصادية حيث يتم عن طريقها عولمة التمويل والاستثمار والإنتاج والتوزيع ومجمل العمليات المالية والتجارية وانتقال المعلومات والخبرات الفنية والتسويقية والإدارية.

2- صندوق النقد الدولي.

حيث كان صندوق النقد الدولي حتى منتصف التسعينيات من القرن الماضي من أقوى المؤسسات الدولية التي تثير الرعب في قلوب عدد من وزراء الاقتصاد في العالم. وكان الصندوق مثالا قويا على النفوذ بين نخبة المؤسسات الدولية أما اليوم

فأصبح مؤسسة تعمل في فراغ، حيث الطلب قليل أو معدوم على خدماته، مما جعله دائم البحث عن دور يقوم به.

3- منظمة التجارة الدولية:

التي أنشئت لتحل محل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)

وتواجه منظمة التجارة العالمية حاليا عدة تحديات حيث أنها تحارب خلال السنوات الأخيرة بكل الأسلحة المتوافرة لديها، للتواصل إلى المزيد من تحرير التجارة العالمية من خلال جولات عدة. وهنالك عدة أسباب تتعلق بعدم القدرة على توقع ما يمكن أن يحدث في هذه الأمور في المستقبل المنظور ومن بين ذلك صعوبات التحول من التركيز على الزراعة والقطاعات التقليدية، إلى القطاعات الجديدة مثل الخدمات والملكية الفكرية والاستثمارات، وهي أمور أقل شفافية وأصعب من حيث تحريرها بحيث يتجاوز ذلك مجرد جهود تخفيض الرسوم الجمركية.

4- البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

ويقوم بإدارة السياسات المالية الدولية وتوفي الأموال اللازمة لإعادة أعمار ما دمرته الحروب وتمويل التنمية في الدول النامية.

1-16 أهداف البنك الدولي:

1- المساهمة في تعمير الدول الأعضاء والعمل على تقدمها الاقتصادي بتوجيه رؤوس الأموال إلى الأغراض الإنتاجية.

2- تشجيع مشروعات تنمية المرافق الإنتاجية والموارد الاقتصادية في البلدان الأقل نموا

3- تشجيع الاستثمار الأجنبي والعمل على نمو التجارة الدولية، نموا متوازنا طويل المدى.

4- المحافظة على توازن حساب المدفوعات الدولية بتشجيع الاستثمار الدولي لتوسيع نطاق موارد الإنتاج في الدول الأعضاء. ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج.

5- رفع مستوى المعيشة والعمل في دول الأعضاء.

1-17 أهداف منظمة التجارة العالمية:

1- رفع مستوى المعيشة والدخل وتحقيق التشغيل الكامل وتحقيق نمو اقتصادي كبير.

2- زيادة الإنتاج وتوسيع التجارة في السلع والخدمات.

3- الاستعمال الأفضل للموارد العالمية. وفقا لأهداف التنمية

4- حماية البيئة والحفاظ عليها بما يتوافق ومستويات التنمية الاقتصادية الوطنية.

إذا كانت أهداف تلك المنظمات المعلنة بهذه الصورة الجيدة، فلماذا لم يتحقق في البلدان النامية على مدى ستين عاما وهو عمر الصندوق (صندوق النقد الدولي) والبنك الدولي؟

هناك احتمالات:

أ- ما تدعيه تلك المنظمات والدول العربية، من أن السبب هو الدول النامية نفسها، لأنها لم تلتزم بالسياسات التي تقترحها تلك المنظمات لتحقيق الأهداف المعلنة.

ب- أن السبب هو الدول الرأسمالية التي تمكنت بمالها من نفوذ مالي وسياسي من السيطرة على تلك المنظمات ووجهتها لتحقيق مصالحها حتى وأن عارضت مصالح الدول النامية.

وهذا السبب هو ما جعل المعارضين للعولمة (كهانس بيتر مارتين، وهارلد شامان، وتشوسودو فيسكي، وجون بلجر من الغربيين و سعد الدين الصالح، عبد الكريم بكار، ومحمد الحاجي من العرب المسلمين) يدعون ان لها أهدافا خفية يصفونها

بأنها أهداف ضارة وخطرة في الوقت نفسه تسعى تلك المنظمات إلى تحقيقها ومن تلك الأهداف الخفية في نظرهم.

1- هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي على الاقتصاد العالمي بوسائل منها، الاحتلال، والشركات الكبرى.

2- التحكم في مركز القرار السياسي في دول العالم، لتحقيق مصالح أمريكية وأوربية.

3- تعميق الخلاف بين الدول والحضارات والمجموعات البشرية المختلفة والاتفاق على خطط معينة للصراع على المصالح.

4- فرض السيطرة العسكرية والثقافية العربية على الشعوب النامية بقصد نهب مواردها وثرواتها الوطنية.

5- القضاء على المشاعر الوطنية والهوية الثقافية، وربط الإنسان بالعالم لا الدولة، لإسقاط هيبة الدولة.

فاتضح مما سبق أن المؤيدين للعولمة الاقتصادية نظروا إلى أهدافها المعلنة النظرية في حين إن المعارضين للعولمة نظروا لها من نظرة الأهداف المخفية، ومن المعلوم أن الكلام النظري قد يختلف عند التنفيذ، كما أن الأهداف المعلنة قد تختلف عن الأهداف الخفية.

ومن تابع عمل منظمات العولمة الاقتصادية في الدول النامية يجد أدلة واقعية ترجح الأهداف الخفية للعولمة الاقتصادية على الأهداف المعلنة منها:

1- أنه لو كانت أهداف العولمة كما هو معلن لما رأينا المظاهرات تنطق بكل بلد تتبع فيه سياسات منظمات العولمة الاقتصادية وفي كل بلد تعقد فيه مؤتمرات أو ندوات العولمة وسياساتها. حتى إن هذه المظاهرات انطلقت من البلدان المصدرة للعولمة بنفسها. مما يعني أن العولمة الاقتصادية، إنما تسعى لتحقيق مصالح المواطن الغربي.

2- أن الأهداف المعلنة تعارض سياسات منظمات العولمة الاقتصادية عند التنفيذ. فرفع مستوى المعيشة وزيادة الدخل من أهداف العولمة الاقتصادية المعلنة، يعارض سياسة إزالة دعم السلع المعيشية أو زيادة الضرائب أو الخصخصة وما يترتب علها من بطالة، لان هذه السياسات يترتب عليها انخفاض دخول بعض الفئات الاجتماعية والدخول القومية وليس زيادتها.

3- إن السياسات المنفذة مبنية على نموذج الغربي في التنمية، التابع من النظريات الاقتصادية الغربية، وهو أمر يفرض على الدول النامية فرضا، ولا يؤخذ رأيها فيه مما يؤكد الأهداف الخفية المتمثلة بعولمة اقتصاديات الدول النامية وربطها بالنموذج الرأسمالي الغربي.

4- أن الدول الكبرى الدائنة تربط الموافقة على جدولة الدين المستحق على الدول النامية بإحضار خطاب من صندوق النقد الدولي يثبت خضوعها لسياساته وسياسات البنك الدولي، مما يؤكد أن الهدف من تلك السياسات هو جعل البلد الذي تنفذ فيه، قادرا على تسديد ديونه الخارجية، ومسهلا تحويل أرباح الاستثمارات الأجنبية إلى الخارج، دون العمل على تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية في ذلك البلد وهذا من الأهداف الخفية التي على رأسها نهب موارد الدول النامية، ولو كان المقصود تحقيق الأهداف المعلنة لما اشترط هذا الربط.

5- أن تحرير الأسواق مطلقا ليس من مصلحة الدول النامية، لتفاوت أوضاعها واختلافها عن أوضاع الدول المتقدمة، ولأن هذا التحرير يؤدي إلى زيادة العجز الخارجي وليس إلى تخفيضه، فالعدل يقتضي مراعاة أحوال الدول النامية، وليس فتح الباب على مصراعيه في الدول النامية أما طوفان السلع والخدمات الغربية المتطورة.

إذن. سياسات منظمات العولمة الاقتصادية يوحي ظاهرها بأنها متفقة والأهداف المعلنة لها. أما باطنها فيحقق الأهداف الخفية لتلك العولمة. وذلك أن الذي

يملي تلك السياسات في واقع الدول النامية هي منظمات اقتصادية قوية تسييرها الدول الكبرى ومن سياساتها وبما يحقق أهدافها ومصالح شركائها وبخاصة شركاء متعددة الجنسية.

18-1 أدوات العولمة الاقتصادية :

أن من أدوات العولمة الاقتصادية التي تحقق بها أهدافها ما يلي:

1- المنظمات الاقتصادية الدولية.

نشأت في نهاية الحرب العالمية الثانية مؤسستين مهمتين هما: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وكلا ذلك إنشاء منظمة التجارة العالمية بعد نصف قرن تقريبا. ليستكمل بها الإطار المؤسسي الدولي على الصعيد الاقتصادي وهذه المنظمات تسيطر عليها الدول الصناعية، وتوجهها لتحقيق مصالحها وعلى رأسها عولمة الاقتصاد الدولي، وفي الوقت نفسه أضعاف نفوذ الدول النامية ف تلك المنظمات، لتصبح عاجزة عن تمثيل نفسها تمثيلا جيداً.

2- العقوبات الاقتصادية:

تفرض هذه العقوبات من طرف الدول الغربية الكبرى على الدول النامية، لتحقيق أهدافها في عولمة الاقتصاد العالمي بحجج كثيرة منها:

أ- انتهاك حقوق الإنسان (السودان- الصومال)

ب- مكافحة الإرهاب (أفغانستان- باكستان)

ج- الحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية (إيران- سوريا)

د- حقوق العمال

و- محاربة المخدرات

ت- حماية البيئة

3- الشركات متعددة الجنسية على عولمة النشاط الإنتاجي بآليتين مهمتين هما:

أ- التجارة الدولية

ب- الاستثمار الأجنبي المباشر

وقد أدى دعم سياسات المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) التي شجعت على الخصخصة في العالم، وإتباع سياسة السوق الحرة أدى إلى مشاركة الشركات الأمريكية والأوربية واليابانية، في رأس المال للشركات في الدول الفقيرة، ونقل المصانع من المراكز الرأسمالية العربية إلى أسواق العالم النامي. حيث تكون الأيدي العاملة رخيصة من يعود بالنفع على الشركات العالمية على المدى البعيد.

4- تداول بعض الأدوات:

كالأسهم والسندات والعملات وغيرها من أدوات الاستثمار الأجنبي غير المباشر الذي ينساب من والى الأسواق المالية. فالدول النامية، حيث ينتقل رأس المال من دولة إلى أخرى في العالم ببيع تلك الأدوات أو شرائها، بقرار من المرابيين العالميين، ومديري الشركات متعددة الجنسية وقد تخرج تلك الأموال فجأة لمعاقبة البلد الذي لا يلتزم بما يملي عليه من شروط العولمة الاقتصادية ومتطلباتها. مما قد يتسبب في أزمات اقتصادية كبيرة، من أمثال ما حدث لدول جنوب شرقي أسيا في عام 1997 م، التي كان من أهم أسبابها التوسع في استعمال تلك الأدوات، فقد ضارب المستثمرون الذين يتمتعون بحرية التعامل في أسواق المال تلك البلدان على عملاتها مما أدى إلى اضطراب أسعار صرفها وإشاعة الرعب والتوتر وضعف الثقة في أسواقها وأثر ذلك في بقية الاقتصاد وعرقل مسيرة النمو الاقتصادي.

وكذلك أدى التعامل بالسندات والاقتراض قصير الأجل من أسواق المال العالمية لتمويل استثمارات محلية طويلة الأجل، أدى إلى نتائج مشابهة.

5- الاتحادات الاقتصادية الدولية.

ومن أمثلة ذلك الاتحاد الأوربي واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية التي تشمل: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المكسيك، فهذه الاتحادات تفرض على الدول النامية سياسات اقتصادية رأسمالية تصب في مصلحة تلك الاتحادات، وتؤدي إلى عولمة اقتصاديات الدول النامية.

6- وسائل الإعلام

أحدث التقدم التقني في مجال البث الإعلامي ثورة كبرى في حياة الناس، فقد أطلق الغرب عددا كبيرا من الأقمار الاصطناعية تدور حول الأرض مرسلة إشارات لاسلكية تحمل إلى مضامينها صورا ورموزا ودلالات للحياة العصرية الغربية ولما يستجد من حداثة أصقاع الأرض كافة، وتجاوزت موازنة الإعلان في العالم في السنوات الأخيرة التوقعات. ونتجه لحملات الإعلان المكثفة، أصبح الناس يستهلكون مالا يحتاجونه، ويطلب منهم الزيادة في الاستهلاك. حتى تظل عجلة الصناعة الغربية في حركة دائبة.

7- شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

تسوق أفكار الغرب ورموزه وتجارته، وأكثر المعلومات على هذه الشبكة يكون بلغات غربية للانجليزية فيها نصيب الأكثر مما ينسجم مع جوهر العولمة وحقيقتها. وقد أتاحت هذه الشبكة عولمة المعلومات والأفكار إضافة إلى إن للتجارة على هذه الشبكة تتصاعد باستمرار كما أن تلك الشبكة أصبحت من الوسائل الإعلانية المهمة، مما يساهم في نشر العولمة الاقتصادية. هذه هي أهم أدوات العولمة الاقتصادية لتحقيق أهدافها الخفية. والمتكامل فيها يجد أن بعضها ليس مجرد أداة فقط، بل محرك للعولمة الاقتصادية وموجهة لها، مثلا: الشركات متعددة الجنسية، ليست مجرد أداة من أدوات العولمة الاقتصادية، بل الواقع يبين أنها المحرك الرئيس لكل العولمة الاقتصادية والموجه الحقيقي لها. فهي تضغط على دولها لتنفيذ سياسات معينة تحقق مصالحها بوساطة

المنظمات الاقتصادية الدولية، وفي الوقت نفسه تعمل بقوة على تنفيذ تلك السياسات بوصفها أداة أيضا، كما أن الانترنيت والقنوات الفضائية ليستا أداتين فحسب بل لهما تأثير كبير في بروز العولمة فهما من الأسباب. من ناحية أخرى فان كون هذه الأشياء أدوات للعولمة الاقتصادية، لا يعني أنها شر كلها، بل فيها خير.

1-19 أسباب بروز العولمة:

1- انهيار بعض الأسوار كالاتحاد السوفيتي سابقا التي كانت تحتمي بها بعض الأمم والمجتمعات من تيار العولمة، مما جعل هذا التيار يكتسح مناطق مهمة من العالم، كانت معزولة عنه، ومن ثم انفراد الولايات المتحدة بالسيطرة على العالم.

2- الزيادة الكبيرة في درجة تنوع السلع والخدمات التي تتبادلها الأمم وكذلك تنوع مجالات الاستثمار التي تتجه إليها رؤوس الأموال من بلد إلى أخر.

3- ارتفاع نسبة السكان التي تتعامل والعالم الخارجي وتتأثر به في داخل كل مجتمع.

4- التطور الهائل في وسائل الاتصال والمعلومات وفي مقدمتها الانترنيت والقنوات الفضائية، فقد كان تبادل السلع ورؤوس الأموال هو العنصر المسيطر على العلاقات بين الدول حتى وقت قريب جدا ثم بدأ تبادل المعلومات والأفكار يصبح هو العنصر الغالب على هذه العلاقات، فالعلوم والتقنية صارت هي المحرك للاقتصاد العالمي، الطامح إلى المزيد من التحرر من أشر الحاجة إلى المواد الخام القادمة من الدول النامية. ويصعب اليوم فهم القواعد الأساسية للتنمية والتصنيع والعولمة، دون الاهتمام أولا بالعلوم والتقنية.

5- أصبحت الوسيلة الأكثر تأثيرا ونشاطا في تحقيق هذا الانتقال للسلع ورأس المال والمعلومات والأفكار بل المهيمن على هذا الانتقال، هي الشركات المتعددة الجنسية وقد أدى ذلك إلى زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تمارسه تلك الشركات

6- نمو التجارة العالمية بمعدلات كبيرة نتيجة لتحرير تجارة السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية

7- ظهور أقطاب صناعية جديدة في العالم النامي وبخاصة في أسيا منها النمور الأربعة وهي، هونغ كونغ، كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايوان. الفهود السبعة وهي، اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، الصين، الهند، الباكستان، وتايلاند.

ويأتي تأثير هذا العامل بوصف هذه الدول مصدرة ومنافسة لصناعات الدول الغربية العريقة في تحدهم الأول من نوعه منذ قرون. ومع أهمية تأثير هذه العوامل في بروز العولمة إلا أن أهم تلك العوامل هو ظهور منظمة التجارة العالمية، وبخاصة الحالة الإعلامية التي صاحب نشوئها، جعلت بعض الناس يظن أن العولمة هي منظمة التجارة العالمية فقط من حين أن العولمة أشمل واكبر من ذلك.

20- 1 أسباب نشوء منظمة التجارة العالمية:

1- اشتداد الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي على مصالح العالم. ومن ذلك الصراع بين شركائها متعددة الجنسية على تقاسم مناطق النفوذ، مما استدعى وجود تنظيم تجاري دولي يحد من ذلك الصراع.

2- عيوب اتفاقية الجات ومنها وجود ثغرات قانونية فيها، وبخاصة في مجالي الزراعة والمنسوجات، فمثلا لم تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية أن تقنع اليابان والصين في إطار الجات بفتح أسواقها أمام السلع الأمريكية، بالإضافة إلى عدم شمول الجات لتجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية وعدم وجود آلية دولية فيها لحل النزاعات التجارية العالمية.

3- خروج رؤوس أموال الشركات الكبرى من الدول الصناعية واستيطانها في الدول النامية إضافة أن الدول المتقدمة أصبحت تنوء بأعباء ثقيلة بسبب حماية أسواقها المحلية وبخاصة دعم المنتجات الزراعية وتصريف الفوائض منها. وقد واكب ذلك شكاوى من بعض الشركات المعينة، وبحكم وضع البلدان الغربية

وتركيبتها السياسية والعلاقة بين رجال السياسة ورجال المال وحاجة كل منهما إلى الأخر. كان لابد من تدخل الحكومات الغربية لتعديل الأوضاع الدولية لمصلحة شركاته.

4- انهيار المعسكر الاشتراكي وما تلاه من تحول معظم دوله إلى نظام السوق فكان ذلك فرصة لطبع تلك الاقتصاديات الجديدة بالطابع الرأسمالي. مع الاستفادة من الفرص التجارية الضخمة في تلك البلدان. إضافة إلى تغير السياسات التجارية في البلدان النامية بترك سياسة إحلال الواردات وإتباع سياسة تشجيع الصادرات، وما صاحب ذلك من خصخصة كثير من مؤسسات القطاع العام فيها. وهذا شجع الدول الغربية وشركاتها على المساهمة في ملكية تلك المؤسسات.

5- أثبتت المنظمات الدولية أنها أداة قوية ناجحة لتهيئة أوضاع مناسبة للدول الصناعية، وتمرير حلول ومقترحات تصيب في مصلحة تلك الدول وحل كثير من المشكلات الاقتصادية التي تمهد لتوسع كبير في مبيعات الدول الصناعية، مع مزية قبول الدول الأخر لقراراتها لكونها صادرة من منظمات دولية لذلك أنشئت منظمة التجارة العالمية وربطت بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ربطا أداريا عضويا، لتكتمل مهمة تحقيق تلك المصالح في الجانب التجاري.

1-21 أثار العولمة الاقتصادية في الدول الإسلامية :

1- سيطرة النموذج الغربي في مجال الاقتصاد في الدول الإسلامية مما يؤدي إلى إضعاف البدائل الأخر وعلى رأسها النظام الاقتصادي الإسلامي الذي يرى مع ظهور المصارف الإسلامية وشركات الاستثمار الإسلامية.

2- دفع الدول النامية إلى سياسات معينة منها

أ- إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية.

ب- بيع المصانع الكبرى والخدمات العامة إلى القطاع الخاص (الخصخصة) مما

يؤدي إلى القضاء على مهمة الدولة الوطنية وأضعاف سلطتها على اقتصادها وقدرتها على حدودها ورأسمالها ومواطنيها وتتخلى عن مهامها الاجتماعية. وتترك كل شيء لقوانين السوق والشركات متعددة الجنسية وللمؤسسات الاقتصادية الدولية.

3- أتاح التقدم العلمي والتقني أن يتحرك الناس بسهولة، كما أوجد تنوعا كثيرا في السلع التي يستهلكونها إلى جانب اختيارات وبدائل كثيرة في أشكال الخدمات، مما شجع على المزيد من الاستهلاك، إضافة إلى أن أصحاب الشركات المتعددة الجنسية الذين يقودون حركة العولمة، يسهمون على نحو رئيس في فتح الطريق أمام ثقافة الاستهلاك، بأنفاق الأموال على الدعاية والإعلان، لحمل الناس على زيادة الاستهلاك، وهكذا مع مرور الوقت، تربح العولمة الاقتصادية كل يوم رسوما ثابتة بتحويل الكثير من الكميات إلى ضروريات، يبذل في سبيل الحصول عليها في بعض الأحيان، الدين والمروءة والجهد. ونتيجة ذلك هي تحويل المجتمعات النامية إلى مجتمعات استهلاكية، يمثل أسواقا للدول الصناعية، مع إضعاف القطاعات الإنتاجية فيها.

4- تؤدي إجراءات منظمة التجارة العالمية، كإلغاء أو تقليص الدعم الزراعي سواء كان للإنتاج المحلي أم للتصدير، وتخفيض الأنفاق الحكومي وتخفيض سعر صرف العملة المحلية، كل ذلك يؤدي إلى زيادة الوضع سوءا في الدول النامية ومنها الدول الإسلامية، وبخاصة مستوى المعيشة حيث يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار للمواد الغذائية والسلع الضرورية في بلد المنشأ مما يزيد أسعارها في البلد المستورد.

5- إزالة الحواجز التنظيمية والإدارية، أمام موردي الخدمات الأجانب إلى سيطرة المنشآت الأجنبية ذات الكفاءة العالية في هذا المجال. وستتعرض المؤسسات المالية والمصرفية المحلية حينئذ إلى منافسة شديدة، مما يؤدي إلى القضاء على كثير من المنشآت في الدول النامية ومنها الدول الإسلامية. لأنها لا تقدر على منافسة

الشركات الكبرى، التي تنتج لمئات الملايين من المستهليكن، وكذلك قد يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار المنتجات التقنية، والعلامات التجارية وحقوق الطبع والنشر نتيجة لتطبيق اتفاقيات حقوق الملكية الفكري، مما يزيد من الاحتكار ويحميه، كما يؤدي تخفيض الرسوم الجمركية إلى انخفاض الموارد المالية العامة للدول. والنتيجة هي إن الدول النامية قد تعاني عجزا كبيرا في موازين مدفوعاته، بسبب تلك الإجراءات.

6- أن التحرير المالي قد يؤدي إلى تدفقات لرأس المال والاستثمار الأجنبي غير المباشر إلى الدول النامية. إلا أن ذلك قد يتسبب في عدم استقرار اقتصاد تلك الدول، وذلك أن تلك الأموال تتصف بأنها قصيرة الأجل وتبحث عن الربح السريع وتتأثر بتقلبات العوائد عليها ومن ذلك التغيرات في معدلات الفائدة في المراكز المالية الدولية. وقد كان هذا التحرير المالي للأسواق من الأسباب الرئيسية لتسهيل تحركات المضاربين في البلدان النامية مع عدم استعداد تلك الدول لتحمل آثار وتحديات ذلك الانفتاح الاقتصادي الكامل. وكان إلغاء القيود على تحويل العملات الأسيوية، وفتح أسواق المال المحلية على مصراعيها للاستثمار الأجنبي وتحرير العملات المحلية تحريرا تاما وتركها لقانون العرض والطلب من أسباب حدوث الأزمة الاقتصادية الشديدة في دول جنوب شرقي أسيا في عام 1997م بالرغم من المزايا التي يحققها هذا الانفتاح على الأسواق المالية العالمية إلا أن له مخاطر كثيرة، وهناك فرق كبير بين تحرير عملات دول ذات اقتصاد ومتقدم قوي كالدول الغربية، ويبين عملا دول ذات اقتصاد ضعيف كالدول النامية.

7- تفاقم مشكلة البطالة، فالمؤسسات الاقتصادية الدولية، مهمته بالمساعدة على عولمة الاقتصاد العالمي، وفق المصالح الغربية وقد فرضت تلك المؤسسات على الدول النامية أتباع سلسلة من الإجراءات الانكماشية التي من جملتها:

أ- بيع المشروعات والمؤسسات الحكومية إلى القطاع الخاص حيث يسرح المالكيون

الجدد أعدادا كبيرة مـن عمـال القطـاع الحكـومي ويـؤدي إلى تحريـر معـدلات الفائدة إلى ارتفاعها وأضعاف الاستثمار. وزيادة معدلات البطالة.

ب- زيادة رسوم الخدمات

ج- زيادة معدلات بعض الضرائب

د- منع التوظيف الحكومي أو تقليصه

و- خفض الأجور

وقد يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى ارتفاع معدل البطالة إذا أدت زيادة الواردات إلى تخفيض الناتج المحلي من بعض السلع.

8- تقسيم المجتمع داخل الدولة النامية إلى فئتين.

أ- فئة رأسمالية غنية لا يدري أفرادها ماذا يصنع بالأموال.

ب- فئة فقيرة مسحوقة لا تجد ما تعيش به

وسيترتب على ذلك ضعف الفئة المتوسطة وعدم توزيع الثروة توزيعا عادلا وذلك أن العولمة تعتمد على الاقتصاد الحر وعلى قانون العـرض والطلـب، وعلـى مبـدأ التنافس، في ظل تراجع أخلاقي عام، وتراجع قدرات الدول على التدخل في الحياة الاقتصادية.

إن العولمة زادت الفقر في أقاليم كثيرة في العالم، وأن التكيف الأعمى مع ما تفـرزه السـوق العالمية والشركات متعددة الجنسية يقرر المجتمعـات إلى فوضـى لامتصـاص منها، والى هدم البنى الاجتماعية وربما إلى التطرف.

9- استنزاف الدولة الصناعية الغربية لموارد الدولة الناميـة، باسـتعمال أدوات العولمـة الاقتصادية وسياستها إذا طبقت بما يحقق الأهداف الخفية لتلك العولمة.

وبالرغم من هذه الآثار الضارة للعولمة الاقتصادية في الدول النامية فإن لها آثارا نافعة منها ما يلي:

أ- زيادة فرص تصدير سلع الدول النامية التي تمتلك فيها ميزات نسبية كالبتر وكيماويات الخليجية إلى أسواق الدول المتقدمة.

ب- اشتملت اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بعمل ضوابط تكفل للدول النامية فرصا أفضل لحماية حقوقها التجارية والاحتراز من سياسات الإغراق وبخاصة من جهة الدول المتقدمة.

ج- تكفل تلك الاتفاقيات معاملة تمييزية في بعض الحالات، مثل حماية الصناعة المحلية والتنفيذ التدريجي لالتزامات تلك الاتفاقيات

د- تشكيل المنافسة الدولية وارتفاع أسعار السلع الزراعية المستوردة حافزا على تحسين الإنتاج الزراعي والصناعي في الدول النامية مما يزيد من النمو الاقتصادي

هـ- الاستفادة من الاستثمار الأجنبي القادم إلى الدول النامية.

و- الاعتماد على عوامل السوق وترك السياسات التدخلية المرهقة.

ز- تحسن مستوى المعيشة بسبب خفض الضرائب الجمركية على السلع المستوردة

ج- تقليل الأعباء المالية على التجار بسبب توحيد الإجراءات التجارية.

هذا مجمل لأهم أثار العولمة الاقتصادية.

1-22 العولمة والعالم الجديد:

العولمة: نظام عالمي جديد، يقوم على الإبداع العلمي والتقني وثورة الاتصالات بحيث تزول الحواجز والحدود بين الأمم والشعوب والدول.في العالم وكأنه قرية كونية.

وأصل المصطلح اقتصادي ومالي، يشير إلى ما يجب أن يكون بين الدول من إزالة للحواجز أمام حرية التجارة لإتاحة حرية تنقل السلع ورأس المال ولكن المصطلح قد تجاوز البعد الاقتصادي والمالي، ليس جميع جوانب الحياة سياسيا وثقافيا وأخلاقيا وتربويا.

ويرى العديد من الدارسين أن مفهوم العولمة ومضمونها ليس أثرا جديدا فقد ظهرت العولمة قديما مع الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر واستطاعت تنفيذ خطتها بزيادة إنتاج السلع زيادة كبيرة، فدفعت بأوربا إلى البحث عن أسواق جديدة لاستيعاب منتجات المصانع. والاستهلاك على مناطق جديدة لتأمين المواد الخام بأسعار منخفضة فكانت إقامة المستعمرات في أسيا وأفريقيا رغبت الدول المستعمرة في تحقيق أكبر قدر من الفترة الاقتصادية وهو الأمر الذي أضطر الدول الفقيرة المستثمرة إلى الاندماج في اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى

أما العولمة الحديثة: فإن تحقيقها قد اعتمد على آليات ووسائل غير الاحتلال العسكري وإنما قام على أساس تحرر التجارة الدولية والتنافس على النطاق الدولي. واعتمد على استخدام التكنولوجي في مختلف المجالات وتسابق الدول على اقتنائه وامتلاكه. ويشكل المؤسسات الاقتصادية الكبرى من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي منظمة التعاون للتنمية الاقتصادية، منظمة التجارة الدولية، أبرز مؤسسات العولمة وتستطيع هذه المؤسسات أن تفرض سياستها التي تراها على الدول الفقيرة والضعيفة وغالبا ما تكون القروض ما تقدمها هذه المؤسسات للدول النامية مشروطة بشرط تمس ثقافة الأمم وعقيدتها حتى يسهل الاستيلاء على جميع مقدرات الشعوب.

إن عولمة الاقتصاد والسياسة ستقضي إلى عولمة الثقافة التي يراد لها إن تصبح نموذجا فكريا وحيدا في العقول والضمائر، ذلك أن الثقافة تشكل حاجزا معنويا يحول دون تمكن الدول القوية من الاستيلاء على مقدرات الشعوب وطاقاتها. ومن هنا تركز وسائل الإعلام من محطات الإعلام الفضائية والانترنيت وغيرها على إيجاد نمط ثقافي واحد يستوعب جميع الثقافات وتذوب في بوتقته جميع القيم والأخلاق والمبادئ وتتشكل بناء على ذلك ثقافة عالمية واحد تذوب فيها كل الثقافات الأخرى، وتتحطم كل الجوانب المعنوية للشخصية الإنسانية من لغة وعقيدة وزوق وتراث والملاحظ أن النمط السائد في الثقافة العالمية، هو النمط الأمريكي، وهذا سبب ازدياد نسبة الإنتاج

السينمائي الأمريكي، حيث تشير الإحصائيات إلى أن الإنتاج الأمريكي للأفلام السينمائية كان يبلغ سنة 1944 60٪ من الإنتاج العالمي في سنة 1985 قفز إلى 76٪، في سنة 2001 أصبح 82٪ ولاشك أن النسبة في تزايد ونمو خلال السنوات القادمة، وهذا يعكس مقدار الجهد الذي تبذله الولايات المتحدة الأمريكية لتصدير ثقافتها إلى العالم حتى تكون هذه الثقافة المهنية والمستولية على كل الثقافات الأخرى وليكون احتلالها للعالم بطريقتين:

أ- احتلال اقتصادي سياسي من خلال قوتها العسكرية التي تفرض إرادتها وقرارها مثل ما حدث في (العراق- أفغانستان- فلسطين وغيرها)

ب- احتلال ثقافي فكري، من خلال فرض ثقافتها، ونمط الحياة الذي توردە إلى العالم.

ولقد تنبهت بعض الدول الغربية إلى خطر العولمة على ثقافتها، ووجدت أن النموذج الأمريكي سيطغي على كل الثقافات والقيم الأخرى، وهذا ما فعلته فرنسا، الصين، فرضت الحكومة الفرنسية على قنوات التلفزيون الفرنسي أن تخصص 60٪ من براجها للإنتاج الأوربي، حتى لا تذوب معنوياتها أما الثقافة الأمريكية الجارفة كما رفضت الحكومة الفرنسية أن توقع الجزء الخاص بالسلع والمواد الثقافية اتفاقية (الجات) ووقف وزير الثقافة الفرنسي منددا بمواقف الولايات المتحدة واعتبره شكلا من أشكال الهيمنة الثقافية والغزو الثقافي.

وإذا كان هذا حال الأمم والشعوب القريبة من غيرتها على استقلالها وتميزها فالأولى بالأمة الإسلامية أن تقف موقفا أشد وأصلب من الدفاع عن ثقافتها ودينها وعقيدتها وان تبذل غاية جهدها لإحباط جميع مشاريع أعداء الأمة في النيل من ثرواتها وقيمها الأصلية.

ويمكن حصر أخطار العولمة على الأمة والبشرية بالنقاط التالية:

1- الاستيلاء على اقتصاديات العالم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق

تطويق الإنتاج القومي للدول الفقيرة والضعيفة وإدخالها في منافسة غير متكافئة مما يؤدي إلى تدمير اقتصادها وازدياد نسبة البطالة والفقر وهذا أما حدث على سبيل المثال مع اندونيسيا وماليزيا.

2- التحكم في مراكز القرار السياسي في دول العالم لخدمة المصالح الأمريكية على حساب مصالح الشعوب وثرواتها القومية.

3- إلغاء النسيج الاجتماعي للشعوب وتدمير الهويات القومية والثقافية الخاصة لكل شعب بغرض ثقافة القطب الاقتصادي الواحد، الذي يحاول أن يفرض لغته وثقافته وقيمه.

4- تعميق التناقض بين المجموعات البشرية والقيام بتفتيت الدول والكيانات إلى دول ضعيفة وكيانات هريرة، وهذا ما يحدث اليوم في البلقان والعراق

5- زيادة الدولة القوية غنى وزيادة الدول الفقيرة فقرا

1-23 حقيقة العولمة :

إن عملية دمج العالم في منظومة واحدة قديم قدم الحركات والتوسعات الإمبراطورية والمرحلة الاستعمارية حصل من دون شك توحيد فعلي للعالم عبر إلحاق البلاد الزراعية الضعيفة من حيث النمو الرأسمالي والتكنولوجي بالبلدان الصناعية كفرنسا وبريطانيا ومن بعد بالولايات المتحدة الأمريكية.

وقد حصل هذا الدمج والتوحيد بفصل السيطرة العسكرية والسياسية واستخدام القوة، وكان من نتائجه في الإنسانية، اكتشاف أمريكا واستيطانها من قبل الشعوب الأوربية، وتحولها إلى المركز الأهم للإنتاج الصناعي والثقفي، كما كان من نتائجه تعميم أنماط العلاقات الرأسمالي وإيجاد العالم الذي تعرفه اليوم على أساس الاستقطاب المتزايد داخل النظام الرأسمالي الواحد، بين شمال صناعي وتقني متقدم وجنوب يعاني من أزمة تنمية مستمرة.

أما النتائج السياسية والثقافية فليست أقل أهمية من النتائج الاقتصادية، فلهذا الدمج والتوحيد يرجع تعميم أنماط التنظيم السياسي السائد اليوم في العالم، أي نموذج الدولة الأمة، أو الدولة القومية، وتوزيع الجماعات البشرية بالإجمال بحسب انقساماتها اللغوية والثقافية، بعد أن كانت موزعة بحسب موازين القوة الإقليمية ومن وراء ذلك إقامة النظام الدولي العالمي الراهن الضامن لإعادة أنتاج الدولة القومية من خلال الالتزام بمبادئ السيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتحريم الفتح وضم أراضي الآخرين بالقوة. هذا هو مبدأ النظام على الرغم من الاختراقات العديدة التي تطوله، والتي تقف وراءها القوة المتفوقة للدول والصناعية، ولهذا الدمج يرجع أيضا انتشار العقائد السياسية والاجتماعية التي تسيطر على الحياة الفكرية والسياسية لمجتمعات الكرة الأرضية كافة فالصراعات الفكرية وان بالدرجة الأولى حول القيم المرتبطة بالاشتراكية أو القومية أو الليبرالية، وكلها عقائد جديدة نشأت وعم أثرها نتيجة إدخال جميع المجتمعات في دورة الرأسمال الفكري والثقافي المعمم للنظام الرأسمالي العالمي وقد انعكست هذه الديناميكية التوحيدية في المجال العلمي وبالأخص علم التاريخ ونجم عنها نظريات يدافع عنها بعض المؤرخين الكبار لا نرى التاريخ إلا كتاريخ عالمي منذ البداية.

(فرناند بروديل) ينظر إلى كل مرحلة من المراحل التاريخية على إنها متمحورة حول مركز يسميه الاقتصاد العالمي.

إن الشكل الجديد من الارتباط بين الأطراف العالمية المختلفة هو اندماج منظومات ثلاث رئيسية في حياتنا الاجتماعية والدولية الراهنة.

أ- المنظمة المالية: فقد أصبحنا نعيش في إطار سوق واحد لرأس المال، وبورصة عالمية واحدة على الرغم من تعدد مراكز نشاطها.

ب- المنظومة الإعلامية والاتصالية. فمن الممكن اليوم لجميع سكان الأرض القادرين على دفع الثمن، الارتباط من خلال الصحن الهوائي بالقنوات التلف

زيه ذاتها الموجودة في كل العالم، والتي توجه في بثها لجمهور عالمي أو معولم أكثر فأكثر لا لجمهور محلي.

ج- المنظمة المعلوماتية التي تجسدها شبكة معلومات الانترنيت فهي شبكة واحدة يصرف النظر عن الحدود السياسية والخصوصيات الثقافية. إن المقصود هو الدخول في مرحلة من الاندماج العالي الأعمق على عدة مستويات، إن المضمون الرئيس للعولمة هو أن المجتمعات البشرية التي كانت تعيش كل واحدة في تاريخيتها الخاصة بحسب تراثها الخاص ووتيرة تطورها ونموها المستقلة قد أصبحت تعيش في تاريخية واحدة فهي تشارك في نمط أنتاج واحد على مستوى الكرة الأرضية. وهي تتلق التأثيرات المادية والمعنوية ذاتها، سواء تعلق ذلك بالثقافة وما تبثه وسائل الإعلام الدولية أو بالبيئة وما يصيبها من تلوث أو بالأزمات الاقتصادية، أو بالأوبئة الصحية، أو بالمسائل الاجتماعية والأخلاقية (الجريمة والمخدرات وشبكات الدعارة).

إن العولمة تعني خضوع البشرية لتاريخية واحدة هذا يعني أنها تجري في مكانية ثقافية واجتماعية وسياسية موحدة أو في طريقها للتوحيد.

إن العولمة يمكن تلخيصها في كلمتين، كثافة انتقال المعلومات وسرعتها لدرجة إننا أصبحنا نعيش في عالم واحد، فالعالم قرية كونية.

إن العولمة تبشر بمرحلة جديدة للتنظيم العالي الإنساني مرحبة الدولة القومية والاكتفاء على الحدود السياسية للدول كإطار جغرافي.

إن العولمة هي الديناميكية المحركة الرئيسية على الرغم من أن العالم لم يتعولم بعد تمام كما كانت الرأسمالية الديناميكية المحركة للاقتصاد العالمي في القرنين الماضيين من دون إن يعني ذلك أن جميع الاقتصاديات العالمية كانت تخضع أو تعيش بحسب قواعد الرأسمالية والقول إنها المحركة الرئيسية أي أنها المسيطرة ومن هنا يكمن معنى السيطرة التاريخية.

إن العولمة حركة مزدوجة تنجم عن تفاعل من عوامل بعضها موضوعي لا ينبع من فعل الإرادة والوعي، وعوامل ذاتية تابعة من الإدارة والوعي، فهي ثمرة الالتقاء التطور الموضوعي لحقل التقنية والعلوم وأي واحد من المراكز والدراسات التي تسهم في تطويره لضمان سيطرتها أو تحسين موقعها أو تكريس هيمنتها أن العولمة ثورة للاتصالات والتطويرات التقنية المذهلة التي تكمن وراءها فلا قيمة لإرادة السيطرة من دون وجود وسائل تحقيقها المادة وهي ثورة الاتصالات.

إن العولمة تفتح فرصا هائلة لتحرير الإنسانية بما تنتجه من تفاعل بين مختلف مكوناتها، وما تعمل على تحريره من علاقات وطاقات، وعلى تجاوزه من طرق أصبحت تشكل عائق أمام تقدم الشعوب، إن أيجاد سوق عالمية واحدة يساهم في توسع التجارة ونمو الناتج العالمي أسرع بكثير من أسواق الرأسمالية القومية التقليدية.

أن الفرص الجديدة التي تفتحها العولمة للتحرر والحرية ليست تلقائية ولا متاحة بالضرورة للجماعات والإفراد كافة، أنها مرتبطة بالسياسات التي تتبناها الدول الكبرى والتي تتحكم بالتدفقات الرئيسية المالية والتقنية والعلمية لهذه السوق العالمية ومن ورائها الدول جميعا المسيطرة.

لا تعني العولمة أن جميع الأفراد المقيمين على وجه الأرض سوف يندمجون في الشبكات المالية والمعنوية والثقافية المعولمة، فالأغلبية الساحقة من سكان المعمورة لا يزالون يعيشون خارجها. فالعولمة ليست قاعة ضيوف مفتوحة لمن يريد إن حقيقة ارتباط العولمة بالتحرر تخفي واقع اقتصار هذا التحرر على فئات محدودة من الناس يستطيعون جزءا من الموارد لصالحهم، بسبب امتلاكهم لوسائل الاتصال الحديثة يفرضون عملي الآخرين القبول بشروط متواضعة للحياة. ومن الطبيعي أن تكون النسبة الأكثر من سكان الأرض غير المستفيدين من العولمة، بالأخرى متضررين منها، وخاصة البلاد الفقيرة النامية.

لذا ستكون النخب الاجتماعية المعولمة في البلاد الفقيرة اقرب لنخب

وبرجوازيات المجتمعات التقنية، هذا هو العنصر الرئيسي في العولمة لم تعد آليات الاجتماعي والطبيعي معتمده بشكل رئيسي على التدخل العنيف والمباشر في الحياة الاجتماعية للمجتمعات من خلال السيطرة على مراكز القرار والتوجيه من خلال القيادة والقدرة على القيادة داخل النظام الواحد نفسه ويرتبط بالتحكم بالقرار العالمي بتطوير المهارات التقنية والإدارية والتفوق فيها.

والصراع الرئيسي الذي يدوراليوم هو السيطرة على موارد وشبكات الثورة التقنية والعلمية من خلالها ضمان القيادة العالمية والتحكم بالقرار الدولي.

أن الهيمنة الجديدة لا تحتاج إلى جهد خاص لتعميم طرائق الحياة والسلوك والتفكير، أنها تعمل على إعادة التوزيع للثروة العالمية المادية والمعنوية ومن ورائه تحقق السيطرة العالمية، إنها تراهن على بناء نمط متميز لحياة النخب وتكفيرها يسمح بفصلها عن الكتلة الرئيسية عن السكان ودمجها مباشرة في دائرة الثقافة والاستهلاك الخاص بها، أنها تقوم على إيجاد رأسمال ثقافي ورمزي مستقل وثقافة نوعية للنخبة العالمية الجديدة وهي جبهة المواجهة الثقافية لباقي المجتمع.

فعلى أساس التمايز الثقافي أولاً والتميز الواضح بين ثقافة النخبة وثقافة الجمهور الواسع، سوف يقوم تكوين شبكات التضامن والتنافس والتنازع بين الجماعات والمجتمعات على إتساع الكرة الأرضية أن نزع النخب من ثقافتها الوطنية لا يعني إعدادها للإندماج في ثقافة النخبة العالمية الحاملة للعولمة فحسب ولكنه يعني أكبر من ذلك تخفيض الثقافات الوطنية إلى مستوى الثقافات الشعبية وأبعادها عن حقول السلطة الناجعة ومن وراء ذلك نزع السلطة السياسية والاقتصادية عن المجتمعات وإعدادها للدخول إلى تلك العولمة.

إن الولايات المتحدة لا تفرض على أحد. ولا في الولايات المتحدة ولا في غيرها، المشاركة في شبكة المعلومات، انترنت، ولكنها تقابل بقوة وحزم لي تبقى على

تفوقها التقني والعلمي، الذي يسمح لها بالسيطرة على هذه الشبكة سواء من خلال الحد من طموح الأطراف بفرض قيوم قانونية على استخدامها.

أن النخب العالمية والاقتصادية والسياسية والعلمية هي التي تتسابق على الدخول في الشبكة حتى لا تبقى بمعزل عن النشاطات وفي العمق لا تشكل العولمة إلا صيغة جديدة من صنع مركزه العالم من حول قطب واحد. ومما يميزها عن غيرها التقدم في الثورة المعلوماتية وكثافة المبادلات وسرعتها مع الأطراف، وهو ما يسمح بتكوين شركات عملاقة من مستوى السوق العالمية، كما ينشئ وتيرة عمل وحركة سريعة تغير من طبيعة النظام الاجتماعي سواء من حيث عمليات الإنتاج أو عمليات التنظيم السياسي أو من حيث الصورة السياسية والثقافية وبقدر ما تسهم هذه الصيغة في تصليب القطب المركزي وتجعل منه بمثابة القلب الحي الذي تضخ في اتجاه الأطراف، وتجعل هذه الأطراف محيط هش يعتمد في حياته وتبادلاته المادية والرمزية بصورة قوية على القلب الذي تتكثف فيه القوة والطاقة ومن هنا يعتمد وجود النظام الجديد على حرية المبادلات المطلقة، وغياب أي عائق يحول بين التفاعل بين القلب والأطراف.

ومن الطبيعي أن يساير هذا النظام تلك الدول التي تملك طاقات وإمكانيات أكثر من غيرها للتعامل مع منظومة معولمة، وهو ما يفسر موقف الولايات المتحدة التي تتمتع بموارد هائلة، وبتراكم علمي وتقني لا مثيل لهما. من مسألة حرية الأسواق والتجارة ورفضها لأي اعتبارات سياسية أو أخلاقية فبهذه الحرية تضمن الولايات المتحدة التفوق الذي هو كلمة السر في نظام الهيمنة الجديد الناجم عن العولمة الزاحفة، ومن ورائه ضمان التقسيم الراهن، وحول حدود هذه الحرية يجري الصراع من أجل الحد من هذه الهيمنة لكن ليس من أجل تجاوزها أو إلغائها، وإن مثل هذا الهدف الكبير لا يتحقق إلا بتقنية علمية جديدة تفوق ما حققته الثورة التقنية المعلوماتية والإلكترونية التي تسيطر الولايات المتحدة على جزء كبير منها، وهو ما يشكل قاعدة السيطرة الأمريكية على الأسواق والعقول ومن وراء ذلك الهيمنة التي تتمتع بها.

إن الأمركة ليست ثمرة للعولمة ولكنها أحد أركانها، فالعولمة ليست نظاماً عالمياً أو نموذجاً عالمياً للحياة نشاء نتيجة تفاعل طبيعي للثقافات العالمية ولكنه نظام جديد من العلاقات بين الثقافات كما هو الحال بين الجماعات والدول والأسواق، نشأ في سباق صراع التكتلات الرأسمالية الكبرى على الهيمنة العالمية. أنه يكرس الموقع المتميز للولايات المتحدة فيها بقدر ما يعكس المشاركة الرسمية للرأسمالية الأمريكية في ثورة المعلومات. وتلعب هذه الهيمنة على تقريب المسافات وتوحيد أنماط الحياة المالية والفكرية. وهذا يفترض التعمق في هم آليات هذه السيطرة الثقافية وتحديد أساليب طرح مشكلات تحول الثقافات والمهام المطروحة على أصحابها للنجاح في هذا التحول والأرتفاع بثقافتهم إلى مستوى متطلبات العصر.

إن فقدان الهوية الثقافية والإندماج مع غيرها من الثقافات سواءً من خلال تمثل الثقافة الأخرى أو بالخضوع العلمي لها بملامح ثقافية متكلسة لا تتفاعل مع البيئة ولكنها تعكس انتماءات تاريخية قوانين الاجتماعات الثقافية.

القانون الأول: استمرار الثقافات الخاصة والتمسك بالخصوصيات والصراع للحفاظ على هذه الخصوصيات لدى الجماعات المختلفة.

القانون الثاني: لا توجد ثقافة مستقلة كلياً عن الثقافات الأخرى، أن الثقافات توجد بالضرورة في حقل تفاعل، يحدد فيما بينها علاقات حقيقة وخضوع.

القانون الثالث: إن الثقافة المستقلة لا تحتل موقعها المتفوق بسبب تفوق منظومات قيمها الأخلاقية أو الدنية ولكن لأنها ثقافة المجتمعات المسيطرة نتيجة للسيطرة المادية وليس لهذه السيطرة مضمون أخلاقي فهي تحظى باستثمارات بشرية ومادية كما أنها تزيد من ثورة ثقافتها وتضعف الثقافات الأخرى.

القانون الرابع: السيطرة الثقافية لا تعني سلب الثقافات الأخرى اتساقها الداخلي وقدراتها الإبداعية ولكن من الممكن أن يحصل استسلام من قبل الثقافات التابعة يقودها إلى تخليها عن قيمها وعناصرها الخاصة، لتبقى قيم وعناصر الثقافة المسيطرة

ومن الممكن للثقافات التابعة أن تفقد السيطرة على العديد من النظم المكونة لكل ثقافة حية (مثل اللغة واللهجة).

نحن الآن في صدد عمليتين متوازيتين معاً تتبع الأولى خط نشوء ثقافة عالمية تشكل الموارد المشتركة للنخبة الدولية التي سوف تدمجها الشبكات والقطاعات المعولمة وتنشر فيها القيم والسلوكات وأنماط التفكير ذاتها، وتفصلها بالتالي عن الجسم الرئيسي للمجتمعات التي تنتمي إليها.أما العملية الثانية فتتبع خط التمايز والصراع المتزايد بين الثقافة المعولمة الجديدة، ثقافة العولمة والثقافات المحلية الإقليمية التي سوف تفتقر إلى طابعها الوطني أو القومي التقليدي وتخضع لعاملين متناقضين، الانفتاح في اتجاه الدائرة الحضارية المشتركة التي تضم العديد من الدول القومية، والانغلاق في اتجاه الربط مع التقاليد القومية والعشائرية والمذهبية والدينية، وتتوقف خطوط التقاطع بصورة رئيسة على الشكل الذي سوف يأخذه تقسيم العمل الدولي في إطار العولمة وفي إيجاد خطوط التضامن والتحالف والتفاعل بين الجماعات.

تتخذ المعركة بين الثقافتين، المعولمة والناشئة اتجاهين أساسيين:

الأول: تأكيد استقلالية الثقافات الإقليمية عن الثقافة المعولمة، والثقافات الكبرى المسيطرة في سياقها، وهو ما يمثله الرفض الذي سوف-يستمر ويزداد لمبدأ الهيمنة الثقافية والعالمية الكاذبة.

الثاني: إثبات قدرة الثقافة على إبداع حلول مختلفة وناجعة للمجتمعات المرتبطة بها، وبالتالي رفض الحلول المستنسخة عن الثقافة الكبرى.

يعني أن هناك تحديين رئيسيين بواجهات الثقافات المسيطرة:

الأول: تحدي الاستسلام والتسلم الذي يؤدي إلى الانحلال والتفكك والالتحاق من دون شخصية ولا برنامج ولا مشاركة إيجابية بالثقافات المسيطرة.

الثاني: البقاء في مستوى الرفض والاحتجاج، وبالتالي التحول إلى ثقافة مضادة لثقافة العولمة ونحن في العالم العربي لا نزال على مستوى الحركة العامة.

إن العولمة تحقق الانصهار التدريجي القسري للاقتصاديات الوطنية من سوق رأسمالية عالمية، وهذه العملية تفرز نمواً هائلاً للقوى الإنتاجية والأول مرة في التاريخ تنعم البشرية بوفرة البضائع والعالم يثقل بحجم الثروة والسلع المتاحة التي تزيد آلاف المرات عن الحاجات الضرورية لتبني البشر، ولكن ركام جثث البشر تتزايد هي الأخرى.

وأن أسباب التخلف الاقتصادي الرئيسية المدمرة الأربعة هي:

1. الجوع 2. العطش 3. الأوبئة 4. الحرب

أنها تقضي كل سنة على عدد من الرجال والنساء والأطفال يزيد على ما فعلته مذبحة الحرب العالمية الثانية خلال ست سنوات، وواقع الحرب العالمية الثالثة قد بدأت بالنسبة إلى شعوب العالم الثالث.

أ. يموت كل يوم على وجه البسيطة (100) ألف إنسان تقريباً من الجوع أو الآثار المباشرة للجوع.

ب. هناك في العالم 826 مليون إنسان في حالة خطيرة من نقص التغذية[1] ومن هؤلاء (34) مليوناً يعيشون في العالم المتقدم في الشمال، بينما يبلغ عدد (510) مليوناً في أسيا حيث يمثلون 24٪ من السكان وأفريقيا وجنوب الصحراء تدفع الثمن الأعلى إذ يبلغ الذين يعانون بصورة دائمة من نقص في التغذية (186) مليوناً أي ما يساوي 34٪ من سكان المنطقة.

ج. إن الجوع ونقص التغذية سيشكلان لعنة وراثية، كل سنة تنجب عشرات الملايين من الأمهات اللواتي يعانين نقصاً خطيراً في التغذية وعشرات الملايين من الأطفال المصابين إصابة لا أمل بشفائها.

---

(1) Food and Agriculture Organization of the United Nation world (FAO) Food Report 2000(Rome: FAO; 200)

إن تدمير الملايين من البشر بواسطة الجوع في حالة تبدو طبيعية كل يوم في عالم ميسور بالثروات. ففي الوضع الراهن الذي وصلت إليه بفضل وسائل الإنتاج الزراعي، تستطيع الأرض أن تغذي (12) مليار من البشر أي أنها تستطيع أن تقدم لكل إنسان نصيباً من الغذاء يساوي (2700 سعراً حرارياً) في اليوم الواحد[1] والواقع أن عدد سكان الأرض يتجاوز (6) مليارات بقليل، ومع ذلك يبلغ عدد أولئك الذين يعانون نقصاً مزمناً في التغذية (826) مليوناً.

المعادلة بسيطة للغاية: إن من يملك المال يأكل ويعيش ومن لا يملكه يتعذب ويصبح عاجزاً أو يموت، والجوع المستمر ونقص التغذية المزمن من صنع البشر، إنهما نتيجة للنظام العالمي القاتل (العولمة)، وكل شخص يموت من الجوع هو ضحية جريمة اغتيال إن أكثر من مليار من البشر يعيشون في ما يسميه برنامج الأمم المتحدة للتنقية (الفقر المطلق) من دون دخل ثابت ومن دون غذاء كافٍ، ومن دون ماء نظيف ومن دون مدرسة، على هذه المليارات من البشر يمارس سادة الرأسمالية المعولمة سلطة الحياة والموت، إنهم بواسطة استراتيجيات الاستثمار التي يضعونها والمضاربات على النقود، والتحالفات السياسية التي يعقدونها يقرون كل يوم ضده له الحق في الحياة ومن هو المحكوم عليه بالموت.

تسيطر آلية الهيمنة على العالم واستغلاله بتناقضات داخلية عديدة ونجد أطرافاً متعارضة متصارعة للمنافسة المتوحشة للسيطرة على النظام العالمي الجديد الذي يتواجد فيه النخب في معارك ماحقة وأسلحتهم هي الإنصهارات القسرية والعرض العام وتأسيس الاحتكارات والقضاء على الخصم بسياسة إغراق السوق أو حملات الوشاية فأن السادة من النخب لا يترددون في استخدامه عندما يرون ذلك ولكن عندما يتعرض النظام بمجمله للتهديدات أو المعارضة، كما حصل في قمة الثمانية

(1) FAO, would Food Report, 2000

الكبار (G-8) في جنوب إيطاليا عام 2001، أو عند العقد المنتهي للنخب والمرتزقة التابعين لهم (منتدى الاجتماعي العالمي) في (بوكو اليغري) في البرازيل اتفقوا على تشكيل كتلة واحدة، ذلك إن إرادتهم في التشبث تعدتهم وحبهم الشديد للمال وللسيطرة من دون حدود، كل هذه العوامل مجتمعة توقعهم عندئذ للدفاع بكل قواهم عن خصخصة العالم، هذه الخصخصة التي توفر لهم امتيازات خارقة وواردات مالية لا تحصى وثروات شخصية خيالية.

هذا بالإضافة إلى التدمير والآلام التي تعانيها الشعوب بسبب العولمة والنفوذ العسكري، والمنظمات التجارية والمالية والمرتزقة التابعين له، تلك الآثار المدمرة الناتجة من الفساد وخيانة الأمانة الوظيفية المنتشرة في نطاق واسع في عدد من الحكومات في العالم الثالث على وجه الخصوص ذلك أن النظام العالمي لرأس المال المالي لا يمكن أن يعيش من دون التواطؤ مع نشاط وفساد الحكومات المعنية.

1-24 الديمقراطية الغامضة

إن الديمقراطية لا تقوم حقيقة إلا عندما يستطيع جميع الأفراد الذين يشكلون المجتمع من التعبير عن رغباتهم الداخلية بحرية وبصورة فردية أو جماعية مع استقلال رغباتهم الشخصية في إطار التضامن والتعايش مع الآخرين. وأن يتمكنوا من أن يجسدوا ما يعتبرونه الحس الفردي والجماعي لوجودهم على شكل مؤسسات وقوانين.

في أيامنا هذه يتزايد فقر المعوزين من العامة، ويتزايد حلف الأقوياء الذي أصبح غير قابل للاحتمال، والتاريخ العالمي النفسي يتحول إلى كابوس، ولكن الثورة تقترب آنية على جناحي حمامة، وأنني فيما أكب أرمي إلى الإسهام في نزع الشرعية عن أمجاد السادة الجدد.

1-25 جذور العولمة ومسمياتها

قبل عشر سنين من عام (2000م) تغير العالم، وقع حدث دون أن يمكن توقعه كما الهزة الأرضية التي ينتظرها العلماء المختصون دون أن يعرفوا مسبقاً مدى تأثيرها أو الظروف واللحظة الدقيقة لوقوعها، لقد تأثر تاريخ القرن العشرين الذي شهد ولادة عصبة الأمم وحتضن منظمة الأمم المتحدة بصورة سلبية بعمل عدد لا يحصى من الحروب، من أجل أن تثبت تفوقها والاستيلاء على الأسواق، وعدد كبير من النزاعات بين سادة الإمبراطوريات الاستعمارية وما بعد الاستعمارية من جهة والمناضلين في سبيل الحرية الوطنية من جهة أخرى وشهد القرن العشرين أنظمة شمولية وحوادث قتل جماعية بغيضة ونزاعات دموية.

وفي الوقت نفسه تحققت خلال القرن المنصرم أحداث عظيمة بظهور نفخة الإبداع والمكتشفات العلمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي ومبادرات السلام وتقدم حقوق الإنسان فهزم الاستعمار، وفقد التميز القائم على الجنس اعتباره، والعلاقات بين الجنسين لا تزال غير متساوية، فتخضع لحوارات أساسية من أجل مستقبل الكون والبحث عن نشأة الكون الأصلية، والعلاقات بين الثقافات لا تزال غير متساوية هي الأخرى قد أخذت سبيل الاعتراف المتبادل ثم ظهر عصر العولمة التي طالت آثارها جميع الناس على وجه الأرض فقلبت الأمور رأساً على عقب.

والحقيقة أنه منذ اكتشاف أفريقيا الجنوبية واستراليا وأمريكا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، ظهرت إشكال متنوعة من العولمة أو بكلمة أخرى (أوربة) العالم. في القرن العشرين وبدافع من الولايات المتحدة التي ورثت أوربا ومن خلال الصدمة التي أحدثتها حربان عالميتان، تحول هذا الاقتصاد بالفعل إلى العولمة.

كان واحداً من المجتمعات الأكثر عولمة التي عرفها التاريخ مجتمع ولاية (لوزينانيا) التابعة للبرتغال، التي يحكمها نائب الملك في البرازيل منذ بداية القرن السادس عشر حتى العقد الثاني من القرن التاسع عشر، كانت تلك الولاية مندمجة

تماماً على وجه التقريب في السوق العالمية، لقد كان كل إنتاجها من السكر والقوة والكاكاو وفلزات المعادن يصدر إلى الخارج، وكانت تستورد من الخارج كل ما تحتاجه الطبقة الحاكمة، لم يكن يوجد آنذاك سوق داخلية في البرازيل وكان التراكم الرأسمالي الداخلي ضعيفاً جداً وكانت الزراعة في النموذج الإقطاعي الواسع، وكانت الصناعة الوطنية في مرحلة الولادة، أما الشعب فلم يكن له أي وجود سياسي، وقوة العمل كان يقدمها العبيد بصورة أساسية مما أدى إلى أن الاندماج الأقصى للاقتصاد الوطني في السوق العالمية أدت إلى التدمير الأقصى للمجتمع الوطني المعولم.

هناك ستة ملايين شخص يعيشون في منطقة (ريودي جاترو) وفي المنطقة الجنوبية تقوم فيلات وبنايات ضخة على ساحل الأطلسي، وهذه المنشآت كلها محمية من قبل ميليشيا خاصة وعناصر آمن مجهزة بأدوات اتصال متقدمة وبآلات تصوير وعربات انتقال وبأسلحة فردية سريعة الطلقات أو مباشرة، خلف شواطئ الأحلام على المنحدرات السريعة في التلال التي تميز في الوديان وحتى أسرار دور السكن البعيد عن شاطئ البحر، تقوم مرتبة الصفيح المسماة (لاروسنيا) وهي واحدة من العديد من أمثالها ويقطنها (350 ألف) إنسان.

جوها نسبرغ البيضاء ومدينتها السوداء (سويتو) وحزامها المكون من بايلادا، قلاع كراتشي الفارقة في محيط من الأكواخ التعيسة، ومانيلا المحمية وأكواخها التي ترتع فيها الجرذان.

إن العلاقات القائمة بين القوة الحالية الرأسمالية المعولمة والأمم المحرومة علاقة خضوع وهذه العلامات قديمة ومعقدة نادراً ما تكون مفهومة.

إن النخب الحاكمة في بداية القرن الحادي والعشرين، والتي تأتي كما هو معلوم من نصف الكرة الشمالي، تتمتع بواردات مالية لا حدود لها، في حين أن ضحاياها في معظم الأحوال لا يملكون شيئاً وبالتالي لا يستطيعون المقاومة.

إن الأفارقة على وجه الخصوص- رجلاً ونساءً وأطفالاً- هم الذين دفعوا في

ظروف من القسوة التي لا توصف حياتهم ودماءهم. وخلال القرون الممتدة بين وصول أول مركب يحمل العبيد إلى كوبا وتاريخ إلغاء العبودية في آخر بلد في أمريكا، انتزع ما يتجاوز 20 مليون أفريقي من بيوتهم ورحلوا قسراً إلى ما وراء البحار حيث استخدموا كعبيد فأين حقوق الإنسان من هؤلاء.

إن الرجال والنساء والأطفال في بلاد الأطراف هم في الواقع ضحايا مرتين وبسبب الدمار الذي عانوه في الماضي واللامساواة في التنمية بين مجتمعاتهم ومجتمعات الدول الاستعمارية السابقة، يجدون أنفسهم في عصر العولمة غير قادرين على مقاومة الهجمات الجديدة لرأس المال العابر للقارات، إن العولمة تضرب بقوة حسماً اجتماعياً ضعيفاً جداً ومحروماً من طاقته على المقاومة وقدراته المناعية.

على أن هناك عنصراً آخر لابد من أخذه بعين الاعتبار إذا كنا نريد أن نفهم الشكل المعاصر للعولمة: الدتغرافيا في هذه القارات المهملة المتروكة عملياً من دون دفاع ضد عدوان سادة العولمة المالكين لرأس المال المعولم.

يبصر النور العدد الأكبر من الولادات بحيث يولد 223 شخصاً كل دقيقة، منهم 173 في البلدان النامية التي تسمى بلدان العالم الثالث وعددها 112 تبلداً.

ففي العام 2025 سوف يصل عدد سكان العالم إلى (8) مليارات منهم (1,3) مليار في أفريقيا، أي 12٪ من سكان العالم وهذا يعني أنه ما بين عام 2008- 2025 سيتضاعف عدد سكان أفريقيا.

للنظر إلى وجه الأرض في مجملها، فإذا كان تزايد عدد السكان سيستمر بالوتيرة الحالية سيصبح عدد سكان العالم في عام 2015 أكثر (7,1) مليار منهم أكثر من 70٪ يعيشون في المدن، ففي أمريكا اللاتينية يعيش الآن أكثر من 70٪ من السكان في المدن معظمهم يعيشون ظروفاً معيشية مروعة. وفيها كل طفل من ثلاثة تحت الثلاث سنوات يشكو من سوء التغذية المزمن.

إن التجمعات السكانية الضخمة في أفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية لن تتوفر لها

البنية التحتية الضرورية من أجل ضمان حياة مقبولة وذلك أنه بسبب نقص الأموال العامة والخاصة لاستقبال وإيواء وإطعام وتعليم وتوفير العناية الطبية، وتفعيل العولمة أو الكوارث الطبيعة تتحول أطراف هذه التجمعات إلى محطات للموت.

إن التوجه نحو عولمة رأس المال وجعله متعدد الجنسيات من شأنه أن يولد النظام الإنتاجي الرأسمالي الحالي، ذلك أنه بعد مستوى معين من نمو القوى المنتجة يصبح هذا التوجه أمراً حتمياً لا مفر منه ويفرض نفسه كضرورة.

وعندما كان العالم يعيش في ظل التوازن للقوى بين كتلتين متخاصمتين، كانت تقف في وجه العولمة قيود تحول دون انطلاقها، في الشرق تقوم إمبراطورية قوية عسكرياً تتبنى إيديولوجية الدفاع عن جميع العمال والصداقة بين الشعوب، وفي مواجهة الحملات النضالية التي تقودها طبقة العمال.

أما في الغرب كانت النخب مضطرة لتقديم تنازلات، وأن تمنح حداً أدنى من الحماية الاجتماعية والحرية النقابية، وتدخل في مفاوضات حول الأجور والرقابة الديمقراطية للاقتصاد لأنها كانت على استعداد لفعل المستحيل لتجنب تقدم الشيوعيين في الانتخابات وكانت الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في الغرب تتصرف على نحو ما يفعله الكيميائيون في القرون الوسطى عندما كانوا يحاولون في الغرب تتصرف على نحو ما يفعله الكيميائيون في القرون الوسطى عندما كانوا يحاولون إنتاج الذهب من الرصاص. لقد استغلوا خوف الرأسماليين من المد الشيوعي وحصولا على منافع اجتماعية لزبائنهم وفي الوقت نفسه، واعتماداً على دعم الكتلة السوفياتية، استطاعت الشعوب الخاضعة للاستعمار أن تقود حملة مقاومة للتخلص من الاحتلال الأجنبي.

ومع سقوط جدار برلين وتفكك الاتحاد السوفياتي والتجريم الجزئي للجهاز البروقراطي في الصين، بدأت عولمة الاقتصادي الرأسمالي انطلاقتها ومعها إضعاف الطبقة العاملة وإلغاء الحماية الاجتماعية التي دفع العمال ثمناً غالياً لها، وأصاب

الوهن عدداً من الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية، كالحزب الإيطالي على سبيل المثال، بينما بلغ ضعف أحزاب أخرى درجة فقدت معها كل مصداقيتها.

أما حزب العمل البريطاني والحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني فقد تحولا إلى حزبين رجعيين لكنهم انقادوا للهم تماماً إلى حتمية السوق المعولمة، وتفجرت الدولية الاشتراكية ووجدت النقابات نفسها أمام تناقض مأساوي لعدد أعضائها. وانتشر نظام الإنتاج الرأسمالي في العالم دون أن يصادف في طريقه أية قوة مناقضة له تستحق هذا الاسم. ناهيك عن إضعاف كل القوى الإسلامية والحركات الإسلامية في الدول العربية وكذلك العالم الإسلامي، وإشغاله بالصراعات الحزبية الفارغة، وملاحقة زعماء الجماعات الإسلامية وإعدام قادتهم كما حصل في بعض الدول العربية وتفريغ الإسلام من معناه الجهادي وجعله حركة تسعى إلى السلام مع فقدان الحقوق، ونشر التسامح كمبدأ من المغتصب للأرض كما يحصل في فلسطين، وتبعت الدولة العربية في مسايرة هذا المخطط البغيض لسادة العولمة حيث قاموا بإلغاء المناهج وحذف الآيات التي تنصّ على الجهاد، بل حذف الآيات من المناهج التي تتكلم عن اليهود، واستمرت الحكومات في قمع أي معارضة حتى غدت الشعوب قطعان الماشية لا تريد إلا أن تأكل لتعيش.

لقد تحقق انتشار قانون التكاليف المقارنة في الإنتاج والتوزيع في كل مكان كل سلطة وكل خدمة سوف تنتج في المكان الذي تكون كلفتها فيه أقل. وأصبح العالم كله سوقاً هائلة تتنافس فيها الشعوب والطبقات الاجتماعية والدول. ولكن في السوق المعولمة ليس من الضروري أن ما يخسره البعض (استقرار سوق العمل، الحد الأدنى للأجور، الاجتماعي، القدرة الشرائية) يكسبه الآخرون بصورة اوتوماتيكية.

إن الاندماج التدريجي في سوق عالمية واحد لك الاقتصاديات الوطنية ذات الطابع الخاص نسبياً، والتي تعني الأمة وتدار بذهنيات معينة وتراث ثقافي وأساليب خاصة في العمل، عملية معقدة إن التوالي الهائل للثورات الفضائية والمعلوماتية

والإلكترونيات البصرية أدت إلى انتشار العولمة، فالفضاء الذي يوحد الكون، وضعت الأجهزة الأولى للاتصالات بواسطة الأقمار الاصطناعية في مدارها في منتصف الستينات، واليوم تجري الاتصالات بين أرجاء العالم بسرعة الضوء، والمؤسسات تدير أعمالها من دون إبطاءه أما مكان المواجهة أي تشكيل أسعار رأس المال المالي، فهي بورصات الأوراق المالية وإلى حد أقل بورصات المواد الأولية، هذه الإمكان تشكل جزءاً من شبكة عالمية في حالة نشاط دائم فعندما تقفل بورصة طوكيو تبدأ أعمال البورصات في باريس ولندن وبعد هؤلاء يأتي دور نيويورك أن سرعة انتقال المعلومات تقلص العالم وتلغي العلاقة بين الزمان والمكان التي كانت تميز الحضارات.

وهكذا نشاهد تشكيل كون افتراضي لا تشابه بينه وبين العالم الجغرافي التاريخي التقليدي، ورأس المال المتحرك نفسه افتراض ويساوي حالياً ثماني عشرة مرة قيمة جميع السلع والخدمات المنتجة خلال سنة ومتاحة في العالم كله، أن هذه الديناميكية تدل على حيوية عالية، ولكنها تزيد بالضرورة من حدة اللامساواة، فالأغنياء يزدادون غنى، والفقراء يصحون أشد فقراً، ففي الولايات المتحدة تساوي ثروة (بيل غاتيس) القيمة الإجمالية ثروات (106) ملايين من الفقراء الأمريكيتين. وهناك الآن أفراد أغنى من الدول، فثروة الأفراد الخمسة عشر الأكثر غنى في العالم تتجاوز قيمة الإنتاج الداخلي العام لجميع البلاد الأفريقية جنوبي الصحراء.

مسميات العولمة

1. تطورت صياغة التعابير، فكلمة (Globalisation) ذات الأصل الإنكليزي، دخلت في التداول في نهاية الستينات.
2. ابتكر مارشال مكلوهال تعبير القرية العالمية.
3. العولمة المالية (Globalisation Financiore)
4. عولمة الأسواق (Mondiatisation des mkarches)
5. رأس المال العالمي (Capitaisme moudial)

6. مؤسسات من دون حدود (Entreprises sans forontticares).

7. استطاعت واشنطن أن تعلن بعد حرب الخليج (1991) قيام نظام دولي جديد وصارت هذه العبارة تستخدم للدلالة على الآلية الجديدة لإدارة الشؤون الدولية، وتتوافق مع المصطلح الجديد العولمة.

8. العولمة Globalistion أو Mondial isation

وعندما أحدثت المنظمة العالمية للتجارة (OMC) كانت التعابير الجديدة في اللغة الاقتصادية قد دخلت في التداول في جميع أرجاء العالم.

العولمة بعدما تكون على أن تؤدي نمو اقتصادي حقيقي معولم إنها تقود إلى نمو مركز محلياً في مراكز الأعمال، حيث تقوم المؤسسات الكبرى والمصارف وشركات التأمين وخدمات التسويق والتجارة والأسواق المالية.

إن أعداداً متزايدة من مناطق العالم آخذة بالتفكك، فهناك بلاد كاملة تخرج من التاريخ، كما تضيع المراكب الأشباح في الظلال، ففي أرفيقا، الصومال وسيراليون وغينا- بيساو وغيرها في طريق التفكك، ولم تعد أسماء على سطح الخريطة الجغرافية فلقد زالت من الوجود وكمجتمع وطني منظم.

إن حقيقة العالم المعولم هي سلسلة من الجزر التي تنضم بالرخاء والثروة في محيط من إن الشعوب المشرفة على الموت.

1-26 حقوق الإنسان والعولمة

إن حقوق الإنسان وحق تقرير المصير والحق بالديمقراطية، كما جاء وذكرها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، وفي خمسة عشر ميثاقاً بعد الإعلان حددت هذه الحقوق وجسدتها مما شكل نصراً عظيماً للحضارة إنها تعرف أمن الشعوب، مجتمع عالمي أكثر وقاراً وعدلاً وأكثر حرية.

في عام 1995 كتب الأمين العام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي ما يلي: "وأن

حقوق الإنسان وكمرجع، تشكل اللغة المشتركة للإنسانية التي يفضلها تستطيع كل الشعوب وفي الوقت نفسه الآخرين وتكتب تاريخها الذاتي".

إن حقوق الإنسان بالتعريف هي المعيار النهائي لكل سياسة، وهي في الجوهر حقوق في حالة تحرك، والهدف منها هو الإعراب عن وصايا أزلية والإعلان عن لحظة وعي تاريخية، إنها إذن في آن معاً مطلقة ومحددة في الزمن[1].

إن حقوق الإنسان ليست الجامع المشترك الأصغر لجميع الشعوب بل على عكس ما أوردناه فهي الجانب الإنساني الذي يختزل، جوهر القيم التي تؤكد بها مجتمعين في مجتمع إنساني واحد.

إن حقوق الإنسان ـ الحقوق المدنية والسياسية وكذلك الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تشكل المطلق العالمي الملموس في العلاقة، أنها فعلاً في الوقت الراهن أفق تاريخنا أما المساواة بين الدول والشعوب غير متساوية فلا يعقل أن تكون (بورشدي) ذات السيادة التي للولايات المتحدة وهذا ما تسميه الحضارة).

على مدى خمسين عاماً كان التحقيق الجزئي الخجول والمتردد للمبادئ التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان غير ممكن بسبب النزاع بين الأمم، والعداوة القصوى بين الدولتين العظمتين، لقد كان الاتحاد السوفياتي وإتباعه يزعمون أنهم يطبقون حقوق الإنسان من خلال الشيوعية في حين يزعم الأمريكيون وحلفاؤهم أنهم يطبقونها من خلال الرأسمالية والديمقراطية والواقع أن الحرب الباردة جمدت خلال ما يزيد عن نصف قرن كل مشروع مشترك للإنسانية.

لقد كان الأمل الذي ولد عام (1991) عريضاً غير أن سادة الرأسمالية المنتصرة اتخذت آنذاك قرارات ذات نتائج لا تقدر آثارها حتى الآن، ممن أجل تنظيم المجتمع

---

(1) Boutros – Ghali dans: Melanges offerts a Hubert Thierry: L. Etolution du droit international (Paris: Pedoue 1998) P. 8.

العالمي الجديد رفضوا الاعتماد على المنظمات المتعددة والأطراف الموجودة مثل منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة العشرين والمنظمات الحكومية الأكثر قدماً (محكمة التحكيم الدولي في لاهاي، الاتحاد البرلماني الدولي ... الخ).

وبدلاً من الاعتماد على المنظمات المتعددة الأطراف الخاصة بالأمن الجماعي، لجأ أسياد الرأسمال إلى القوة الضاربة العسكرية للدولة العظمى أمريكا، وبدلاً من الاعتماد على التحكم الدولي للنزاعات ما بين الأمم، اختاروا إملاءات الولايات المتحدة، وبدلاً من أن يكون إنتاج وتوزيع السلع موكولاً إلى اقتصادي ضوابط ومعايير تأخذ في الاعتبارات الحاجات الأساسية للسكان، اختاروا اليد الخفية للسوق العالمية المندمجة التي يسيطرون عليها، وهكذا فإنه في مدى بضعة أشهر دمروا الآمال المتجذرة في تأسيسي الضمير الجماعي الأمل بعقد اجتماعي عالمي بين الدول والشعوب المختلفة الأحجام، ولكن المتساوية في الحقوق، الأمل بقاعدة قانونية تحمل محل عنف الطرف الأقوى، الأمل بتحكيم دولي وأمن جماعي يبعد الحروب. إنهم باختيارهم أمريكا ضد الديمقراطية العالمية تسببوا بتأخير تقدم الإنسانية عدة قرون.

من بين جميع سادة العولمة التي تشكل مجتمعة سادة العالم اعتبر سادة أمريكا الشمالية الأكثر قوة والأكثر نشاطاً والأكثر ابتكاراً وقبل عام (1991م) كانت قد ضمنت إخضاع الدولة وتحويلها إلى مساعد ثمين وفعال لخدمة مصالحها الخاصة ولا يمكن اعتبار الولايات المتحدة في ضوء ما تقدم دولة، أمة، إنها إمبراطورية تضع قواتها المسلحة بأنواعها البرية والبحرية والجوية والفضائية وأجهزة التصنت الدولية وأجهزة التجسس الهائلة والاستخبارات في خدمة هدف ضمان التوسع للنظام العالمي الجديد في العالم ومن دون هذه الإمبراطورية والقوة الضاربة العسكرية وقوات الشرطة لا يمكن للسادة العالميان أن يضمنوا بقاءهم.

إن القوة العسكرية الأمريكية التي بنيت في حينه لمواجهة الاتحاد السوفياتي أصبحت تستخدم الآن لتشغيل وحماية نظام الرأسمالي الجديد المعولم، إن هذا الجهاز

الإمبريالي ينمو بصورة شبه مستقلة، إن له قوانينه الخاصة، أنه مورث من زمن الحرب الباردة ولكن تم تحديثه وتكريسه لضم قدراته إلى قوة وعنف رأس المال.

منذ العام 2000 لغاية الآن عام 2008 وبعد الآن والصلف الأمريكي ليس له حدود ولنستمع إلى تصريحات بعض ممثليه:

1. يقول أحدهم "نحن في مركز الدائرة ونريد أن تبقى في المركز وعلى الولايات المتحدة أن تقود العالم حاملة الشعلة الأخلاقية والسياسية والعسكرية للحق والقوة وأن تكون قدوة جميع الشعوب الأخرى" وليس من يقول هذا الكلام متعصباً مغموراً منتمياً إلى أحد الطوائف التي تكره الأجانب وتعتنق النصرانية والتي تودد بعدد لا يحصى في الولايات المتحدة وتحارب علناً حقوق الإنسان، ولا هو عضو فاشي أو عصابة أنه (جيسي هيلمز) الذي كان رئيساً للجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ (1995-2001) وبهذه الصفة كان عاملاً رئيسياً في صياغة السياسة الخارجية للولايات المتحدة.
2. ويقول (شارلزكار ونامر) هو صحفي كتب مقالة افتتاحية يقول فيها "أمريكا تطل على العالم بخطى عملاقة، ومنذ إمبراطورية معالم تبلغ قوة في العالم القوة التي وصلنا إليها"[1].
3. ويقول (وماس فريدمان) المستشار الخاص لوزير الخارجية مادلين أولبرايت يقول: "من أجل أن تنتصر العولمة، على أمريكا أن لا تخشى أن تتصرف كقوة عظمى لا تهزم، وهي فعلاً كذلك، إن اليد الخفية للسوق لا يمكن أن تعمل من دون قبضة بارزة، وماكدونالد لا يمكن أن تبر من دون دوغلاس صانع الطائرة (F-15) إن القبضة الخفية التي تضمن الأمن العالمي للتكنولوجيات هي الجيش والطيران والقوة البحرية للولايات المتحدة".

(1) Charles Krauthammer, dons, Time (27 December, 1999)

إن المذهب الليبرالي المتطرف الذي بدافع عنه قادة واشنطن يقف وراءه شعور بأنانية شديدة ورفض شبه تام لفكرة التضامن الدولي والرغبة المطلقة في فرض آرائهم على شعوب العالم قاطبة، وهكذا أصيب العالم كله بالصدمة عندما رفضت الولايات المتحدة تصديق المعاهدة الدولية التي تمنع إنتاج وبيع الألغام ضد الأفراد.

لقد اعترضت الولايات المتحدة على مبدأ العدالة الدولية نفسه عندما رفضت توقيع معاهدة روما عام (1998) الخاصة بالملاحقة القضائية للمسؤولين عن ارتكاب أعمال القتل الجماعي والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، ولقد وقفت الولايات المتحدة بذلك ضد إنشاء محكمة الجزاء الدولية.

إن محكمة الجزاء الدولية محكمة دائمة لها صلاحية عالمية لمقاضاة الأشخاص المتهمين بارتكاب خروقات كثيفة لحقوق الإنسان، وعلى خلاف محكمة العدل الدولية التي تختص بالنزاعات القائمة بين الدول، فإن لها صلاحية توجيه الاتهام إلى الأفراد، وعلى خلاف المحاكم الدولية الخاصة.

ويمكن وراء رفض الولايات المتحدة توقيع اتفاقية روما سببان اثنان:

1. إن الإمبراطورية تعتبر جنرالاتها وجنودها وعناصر مخابراتها فوق القانون الدولي ذلك أن الظروف قد تدعوهم إلى التدخل في أي مكان في العالم ولا يراد بهم أن يقوموا حساباً على أعمالهم إلا إلى السلطات الأمريكية التي يتبعونها.
2. إن الإمبراطورية تعتقد أنها وحدها لها الحق أن تقصف بالقنابل وأن تضرب الحصار الاقتصادي، أنها تضرب وتقتل من ترى أنها تسحق من يخالفها هناك سمة أخرى للسياسة الخارجية الأمريكية والازدواجية ففي فلسطين تمارس حكومة شارون القتل الانتقائي للقادة السياسيين العرب والتدمير للساكنين والآبار والبيوت والتوقيف الكيفي والتعذيب المنهجي للمحتجزين. وفي مرات متوالية تهاجم وتحتل قواتها المعتدية المدن والقرى الفلسطينية في مناطق الحكم الذاتي المحمية بمقتضى اتفاقيات أسلو، وتحت أنقاض البيوت والألواح التي

تدمرها طائرات الأباتشي ومدافع الدبابات، يبقى نساء ورجال وأطفال في حالة احتضار لعدة أيام ومع ذلك، نجد أن حملات القمع التي يمارسها شارون ومن بعد أولمبرت والتي تتناقض المبادئ الإنسانية والتسامح التي كانت يتبناها مؤسسو دولة الصهيونية، تحظى بالموافقة الضمنية من واشنطن.ومن جهة أخرى، نجد الولايات المتحدة تعبئ كل طاقاتها من أجل الحصول على قرار من لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والخمسين في (نيسان/ أبريل) 2001 يدين جرائم آيات الله في ظهران، لقد كانت آنذاك على حق ولكن موافقتها على جرائم شارون تنزع كل صدقية عن أدانتها لجرائم آيات الله.

ومدينة جنين التي مرها اليهود على أهلها ومارسوا فيها أبشع الجرائم التي يندي لها جبين الإنسانية تقوم الأمم المتحدة مدعومة من الولايات المتحدة بتجاهل التحقيق الدولي فيها.

وجدار العزل العنصري الذي يحيط ويحجز ويسجن شعباً بكامله كانت الولايات المتحدة ممن يصْدر الفيتو تلو الآخر منعاً لأي قرار يدين الدولة الصهيونية.

وفي كانون الثاني/ يناير أقام الرئيس الروسي بوتين في أراضي الشيشان التي كانت تقصف بالطائرات من دون تمييز مما سمي بـ (حفر الدينة) التي كان تحفر الأرض بعمق خمسة أمتار ليلقي فيها الموقوفون من الرهائن المدنيين والأشخاص المحتجزين بالصدفة من رجال ونساء وأطفال وكان هؤلاء الناس يجبرون على الوقوف تحت الثلج والمطر، وكان الماء إلى جانب تلك الحفر كان يوجد ما يسمى "مراكز التحقيق" حيث كان يضرب المشبهون حتى الموت، كما كان يعذب موقوفون بالكهرباء على الحواجز، وتقطيع بالسكين بعض أعضاء من يقاومون القائمين على التعذيب، وفي ذلك الحين ، كان يومين يعترض على دخول جمهورية الشيشان المعذبة إلى أي من المنظمات التابعة للأمم المتحدة وإلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجميع المنظمات غير الحكومية

وذلك لأن الشيشان بلد مسلم يدين بالإسلام ومع ذلك اختار أسياد واشنطن أن يفعوا روسيا من ثلث دينها الخارجي وهناك قرارات تبرهن حلف الإمبريالية الأمريكية:

1. الرفض الصريح لتحديد أسعار الأودية، وبتعبير أدق رفض الموافقة على منح البلاد الفقيرة حرية الوصول إلى الأدوية المضادة للإيدز.
2. رفض الاعتراف بالحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية الواردة من جملة حقوق الإنسان.

غير أن مؤتمر فينا حول حقوق الإنسان حول حقوق الإنسان عام 1993 اتخذ قراراً بالإجماع (ما عدا الولايات المتحدة) اعتمد به مفهوم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أن الإنسان الجائع لا يمكن أن يهتم بحقوقه الديمقراطية لأن ورقة الانتخابات غير صالحة للأكل وبالنسبة إلى الإنسان الأمي ليس لحرية الصحافة أي معنى، ولذلك، فإن بين الحقوق المدنية والسياسية من جهة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة أخرى.

لقد دأبت الولايات المتحدة أيضاً على أن تعارض، في لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة جميع الإجراءات الرامية إلى إخراج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى حيز التنفيذ وكانت بهذا الخصوص ضد الحق في الغذاء والسكن والتعلم والعناية الصحية والتنمية أما حجة الأمريكيين فتدل على أنانية متأصلة يقولون إنه ليس هناك من (سلع عامة) فالسوق وحدها هي التي تقرر تحديد الأسعار وتوزيع الغذاء والسكن والتعليم والأدوية هناك مليارا إنسان يعيشون في فقر مدقع والنمو الاقتصادي بحسب السادة الأمريكيين هو السبيل الوحيد للقضاء على هذه الحالة الكارثية، والطريق إلى النمو الاقتصادي، إنما هو التحرير حده الأقصى للتجارة والأسواق، وإلى أن يتحقق ها النمو على الفقراء أن يتدبروا أمرهم.

ومنذ انتخاب الرئيس بوش عام (2000) واستلامه منصبه في عام (2001)

أبدى بوش حماساً وإخلاصاً مدهشين في الدفاع في كل الظروف، عن المصالح العالمية للسادة العولمة الذين كانوا وراء نجاحه في الانتخابات.

واعتمدت إدارة بوش على (قوة النفط وصناعة السلاح)، إن جميع القادة العلنيين والسريين في إدارة بوش، ومعظمهم من أصحاب المليارات تخرجوا من الأوساط النفطية في تكساس، وعدد من هؤلاء احتفظوا بعلاقات وثيقة مع رؤسائهم القدامى من الوكالات النفطية العابرة للقارات العاملة في حفر الآبار والنقل والإنتاج، إن الحرب التي يشنونها في أفغانستان وكذلك تحالفاتهم في العالم العربي وسياستهم الشرق أوسطية تفسر على وجه الحصر تقريباً هذه العلاقات.

إن الرئيس الحالي جورج بوش وأخاه جنيف حاكم فلوريدا، وإياهما جميعهم جمعوا ثرواتهم الضخمة بفضل شركات النفط، ونائب الرئيس ديك تشيني، ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد، ومسؤولة الأمن القومي وزير الخارجية الحالية كوند وليزا رايس، كلهم مديرون عامون سابقون في شركات نفطية في تكساس.

وفي عام (2001) عين الرئيس زلماي خاليزاد كمكلف بمهمة خاصة في إفغانستان وهذا الأخير أعطى درجة سفير، وهو المسلم الذي يحتل أعلى مرتبة في إدارة بوش وخالزاد هذا موظف سابق في شركة النفط (أوتوكال) غير أن الكتمان هو القاعدة السائدة في الإدارة، وعندما أرادت شركة سيفرون أن تدشن واحدة من ناقلات النفط العملاقة التي تملكها، وأن تطلق عليها اسم كوند وليزا رايس اعترض البيت الأبيض على ذلك.

إن سياسة الرئيس الحالي بوش تجسد خصخصة الدولة لفائدة المصالح الإقطاعية، ولا عجب في ذلك، لأن أصحاب المليارات من مالكي شركات النفط الأمريكية وغيرها مولوا بكثافة جميع الحملات الانتخابية التي خاضها بوش، وعلينا أن نلاحظ أنه منذ دخوله البيض الأبيض 2001-2008 مارس سياسته النفاق مثلاً تلاحظ أنه خلال سنوات دأبت الدولة الصناعية المنظمة إلى منظمة التعاون والتنمية

الاقتصادية (OCDE) على العمل لصياغة اتفاقية تسمع بالرقابة وإلقاء ما يسمى بـ (الفراديس الضرائبية) والتي يطلق عليها مراكز (Off Shore) بالتدرج هذه المراكز تستخدم بصورة أساسية للتهرب من الضرائب ولغسل الأموال ذات المنشأ الإجرامي، إنها تسمح أيضاً لسادة العالم بأن يقيموا فيها شركاتهم القابضة في ظروف من التقييم الكامل، وخارج نطاق رقابة الدولة، ولكن إدارة بوش رفضت عام (2001) التوقيع على الاتفاقية التي أشرنا إليها، وتسببت بذلك بفشل الحملة ضد (الفراديس الضرائبية).

والشيء نفسه حدث بالنسبة إلى اتفاق بالنسبة إلى اتفاق تحريم الأسلحة البيولوجية هذا الاتفاق الدولي الموقع والمصدق من (143) دولة حتى الآن يلزم الدول الموقعة بأن لا تخترع أو تصنع أو تخزن الأسلحة البيولوجية، وإن تتلف مخزونها منها إن وجد ولكن هذه الاتفاقية على خلاف الاتفاقية حول الأسلحة الكيمائية لا تتحدث على وسائل الرقابة ولا تحقق من تنفيذ الأحكام للاتفاقية. ولذلك عقد مؤتمر دولي عام (2001) في جنيف من أجل إعداد بروتوكول ملحق بالاتفاقية ينظم عملية التفتيش في أراضي الدول الموقعة عليها، ولكن الولايات المتحدة رفضت بعناد توقيع البروتوكول وتسببت بفشل المؤتمر ومع ذلك كشف تحقيق قامت به جريدة (نيويورك تايمز) عن أن وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA) ووزارة الدفاع الأمريكية استأنفت الأبحاث من أجل اختراع أسلحة بيولوجية جديدة.

وكأنما لا يكفي الإدارة الأمريكية أن تخرف الاتفاقية على منع الأسلحة البيولوجية التي وقعتها وأن ترفض توقيع (البروتوكول) الملحق و تنفيذ الأحكام الصادرة فهي تطرح نفسها كقائدة عالمية للحماية ضد تصنيع ونشر الأسلحة البيولوجية متهمة عدداً من الدول بخرق الاتفاقية وبحسب الإدارة الأمريكية فإن أبحاثها تنحصر في الوسائل الفعالة للدفع ضد الأسلحة البيولوجية وهو ما تسمح الاتفاقية به ولكن الوفد الأمريكي إلى جنيف رفض الرد على أسئلة الصحفيين حول هذا

الموضوع، بالإضافة إلى أن الأغلبية العظمى من الخبراء عن في ذلك الولايات المتحدة نفسها، ترى أن هذه الأبحاث تشكل حرقاً متعمداً للاتفاقية.

إن رفض قيام نظام للتفتيش وتنفيذ أبحاث حول الأسلحة البيولوجية يسهل العمل في الاتجاه ذاته أمام دول مارقة، وأيضاً من قبل روسيا والصين. ويبدو الموقف الأمريكي غريباً بوجه خاص عندما نجد أن الدول التي تتهمها الولايات المتحدة علناً بالقيام بأبحاث لصنع أسلحة بيولوجية (العراق، كوريا الشمالية، إيران، سوريا، السودان) كما جاء على لسان رئس الوفد الأمريكي جون بولتون في 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002 ليس لدينا سوى تكنولوجيات ضعيفة.

ومثل آخر على الصلف الأمريكي بتمثيل في أن الرئيس بوش ما إن تسلم السلطة حتى بادر إلى سحب بلاده من جانب واحد من اتفاقية (كيوتو) التي تتضمن الخفض التدريجي والمراقبة الدولية على انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون (CO_2) في الجو.

والمعلوم أن الهواء الملوث يتسبب كل عام بأمراض الرئة والسرطان التي تضرب الملايين من البشر، ومعلوم أيضاً أن 24٪ من الغازات الملوثة للهواء تصدر من الأراضي الأمريكية، وبما أن التخفيض الإلزامي والرقابة الدولية على ذلك تضع نفقات جديدة على الشركات العابرة للقارات التي تصنع السيارات، وصناعة النفط، فقد قرر بوش الانسحاب من اتفاقية (كيوتو)، لقد وقعت الاتفاقية في اليابان، بتاريخ 11/ 12/ 1997 وحتى تاريخ 31/ 12/ 2001 وقعت عليها (84) دولة وعلى الرغم من العدد الكبير للموقعين ومنها الدول الأوروبية الأساسية فإن انسحاب أمريكا يشكل تهديداً للكفاح ضد تسمم الجو بالغازات المنبعثة من الصناعات والسيارات فأين حقوق الإنسان ومنها الحقوق الصحية والحقوق الخاصة بالبيئة النظيفة.

ولا ننسى أنه في كانون أول/ ديسمبر ألغي بوش بقرار من طرف واحد معاهدة الحد من انتشار الصواريخ الباليستية العابرة للقارات (ABM) الموقعة في الاتحاد

السوفياتي عام (1972) خدمة لمصالح المجمع العسكري الصناعي الأمريكي وكانت هذه المعاهدة تحد بقوة من إمكانية إنتاج أسلحة متقدمة لقد كانت تفرض على البلد الواقع عليها أن لا ينشر أكثر من مئة صاروخ اعتراضي، وأكثر من مئة منصة إطلاق، وأكثر من ستة رادارات لحماية منطقة لنصب الصواريخ الهجومية الإستراتيجية (الصواريخ أرض ـ أرض العابرة للقارات) وكان هذه القبول غير محتملة بالنسبة إلى صانعي الأسلحة الأمريكيين، فأين حقوق الإنسان من الأمن والسلامة، وعدم استخدام الحرب كلغة تفاهم بين الأمم.

صباح يوم 11/ 9/ 2001 صدمت عمداً برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك وبفاصل زمني يقل عن ساعة واحدة طائرتان وكانت الطائرتان مملئتين بالركاب وبمئات الأطنان من الوقود، تسبب الحريق بانهيار البرجين وموت ما يقارب (3000) إنسان من (62) جنسية، وضحية اليوم ذات صدمت عن قصد طائرة ثالثة انتحارية الجناح الشرقي لمقر وزارة الدفاع في واشنطن متسببة بوقوع مئة ضحية وتحطمت طائرة رابعة مختطفة في حقل في نيسلفانيا وراح ضحية الحادث جميع الركاب.

وفي اعتقادي أن هذا العمل ضد السكان الأبرياء، عمل مدان بأقصى الشدة ولا يمكن أن تقبل أية أعذار بشأنها.

كما أن هناك إسلاميون لم يفهموا حقيقة معنى الجهاد في سبيل الله، والحقيقة أنه إذا اعتدي على بلاد المسلمين بدون وجه حق فرض الجهاد على من يقاتل ويحارب ضد المسلمين وليس الأبرياء من البشر حتى ولو كانوا يهوداً أو غير ذلك.

وهذا ساعد الولايات المتحدة على أن تطلق لقب الإرهاب على كل مسلم سواء أكان معتدلاً أم متعصباً، فإن الأصوليين المتعصبين للجهاد ضد الكفار يعتبروا مسؤولين عن هذه الكارثة، أن الجميع يعرف أن التعصب الديني يتغذى من العزل الاجتماعي والفقر، وعلى هذا فإن الكفاح ضد الإرهاب هو بالضرورة كفاح ضد الفقر المدقع وغياب العدالة والجوع واحتلال الأرض وانتهاك العرض ناهيك عن

الازدواجية في إصدار الأحكام. ماذا كان رد بوش؟ أنه نادى بمكافحة الإرهاب الذي يعززه الفقر بإعلان الحرب والحد من الحريات العامة، وتعزيز الخصخصة وتوسيع حرية الأسواق، وتقليص السياسات إعادة توزيع الثروة عن طريق المؤسسات العامة في تشرين الثاني/ نوفمبر (2001) افتتح في الدوحة عاصمة قطر وبحضور (2500) مندوبون يمثلون (142) دولة المؤتمر العالمية للتجارة وقبل هذا التاريخ بعشرة أيام حاول الرئيس بوش أن يقنع الكونغرس بالتصويت على قانون تحت عنوان (Trade Promotian Authorty) وكان بدفاعه من القانون يقول: "لقد هاجم الإرهابيون مركز التجارة العالمي ونحن سوف نهزمهم بتوسيع التجارة العالمية".

لقد أختارت الإمبريالية الأمريكية تثبت تفوقها العسكري بلباس دبلوماسي والنتائج هي: زيادة أرباح الشركات المتعددة الجنسيات المنتجة للسلاح، ففي العام (2002) انفقت الولايات المتحدة على التسلح ما يزيد على 40٪ من مجموع النفقات العسكرية لجميع دول العالم، وفي العام 2003 أرتفع رقم الميزانية العسكرية إلى (279) مليار دولار وزيادة الاعتمادات العسكرية التي طلبها وحصل عليها بوش في ميزانية عام (2003) بالمقارنة مع ميزانية عام (2002) تساوي (48) مليار دولار، وهي أكثر زيادة حصلت خلال العقدين الأخيرين في ميزانية الدفاع الأمريكية. وعلى ما يبدو أن الأسلحة المصنعة والمخترعة جديداً يتم تجريبها في العراق وأفغانستان على الشعوب الفقيرة والمعدومة، وكم من مرة سمعنا بقصف لأحياء سكنية تباد كلها وتفنى دون مسألة للقوات الأمريكية الغازية. فأين حقوق الإنسان؟ حين تنتهك كل مقومات حياته، ويعامل كالحيوان.

يوجد في عداد المساهمين في شركة "مجموعة كارليل" أفراد من العائلة المالكة السعودية، وأفراد من عائلة بن لادن، ففي نيسان/ إبريل (2002) وقع حادث في أحد فنادق جنيف الكبرى، لقد أقامت هذه الشركة عشاء دعت إليه رجال البنوك الخاصة في جنيف، وبعضاً من زبائنها المختارين بعناية وحضر العشاء بوش (الأب) وجاء ابن لادن إلى الفندق وحاول الدخول لحضور العشاء باعتباره واحداً من كبار المساهمين في

الشركة ويحمل بطاقة دعوة، ولكن الحرس منعه من الدخول، والغريب في الأمر أن الصحافة الأمريكية كلها لم تجد في الأمر ما يدعو إلى النقد بل أن بعضها أظهر بعض الارتياح للرقابة التي فرضتها القيادة العسكرية الأمريكية.

أما الضحايا فإنهم يهلكون في المجهول والكتمان، كما هو حال أولئك الألوف من الرجال والنساء والأطفال في مدن وقرى أفغانستان الذين سحقتهم القنابل الأمريكية ما بين 7/ 10/ 2001 ولغاية 31/ 12/ 2001.

ففي مدينة خوست قتل (150) من المسلمين أثناء قيامهم بالصلاة في المسجد دفنوا أحياء تحت قصف القنابل الأمريكية، وفي بداية تشرين الأول/ أكتوبر (2001) وفي غارتين للطيران الحربي الأمريكي، قصفت المخازن المركزية للصليب الأحمر في كابول على الرغم من أنها تحمل علامة الصليب الأحمر، ونتج عن ذلك إتلاف (12) مليون وجبة غذائية، ويقول مسؤول الصليب الأحمر أن هذه الغارات كانت متعمدة، وأن الغرض منها كان حرمان السكان من الغذاء لحملهم على الثورة ضد حكومة طالبان، وواقع أن 25٪ من تمويل منظمة الصليب الأحمر يأتي من الحكومة الأمريكية، جعل هذه المنظمة تحجم عن تقديم احتجاج أكثر قوة.

ومعلوم أنه حتى بعد انهيار طالبان وتنصيب حكومة كرزاي في كابول عام 2001م استمرت غارات القصف الأمريكي إلى الآن من عام 2008 وكان القصد من وراء ذلك إتلاف مخازن الأسلحة التي خلفتها قوات طالبان، ولما كانت هذه المخازن داخل القرى، فإن الغارات قتلت أعداد هائلة من المدنيين والغريب أنه لم يظهر في الصحافة الأمريكية الكبرى أية فعالة ناقدة لهذه المجازر.

هذا، ولقد أثمر التحالف الدولي ضد الإرهاب الذي فرضته الولايات المتحدة على ما يربو على 60 دولة ثمرات ضخمة، وعلى سبيل المثال، طلبت الولايات المتحدة وحصلت على خدمات استخبارية من هذه الدول التي قدمت لها جميع ما لديها حتى معلومات بما في ذلك مصادر معلوماتها.

يضاف إلى ما سبق، أن الحرب العالمية على الإرهاب استخدمت ذريعة للقيام بجرائم في منتهى الوحشية، ففي تركيا أحرق الجنرالات عشرات القرى الكردية، وفي فلسطين تنفذ حكومة أولمرت إرهاب الدولة لقتل المقاومين الفلسطينيين وفرض عقوبات جماعية على المدنيين، وإغلاق المعابر التي هي منفذ الفلسطينيين للعالم ووضع الحواجز وإهانة العرب كل يوم، وقتل الشباب بدم بارد وسحق عظام الأطفال، وممارسة التعذيب الجسدي والنفسي بكل وحشية وسادة العولمة يقدمون لها السلاح والمال والدعم المعنوي والمادي. وقرار الفيتو جاهز دائما لحماية تلك الدولة الصهيونية المعتدية الجاثمة على صدر الأمة العربية.

وفي باكستان تدمير المسجد الأحمر وذبح المقاتلين في منطقة القبائل، وكذلك في أفغانستان تدمير المدن والقرى فوق رؤوس أهلها بحجة مقاومة الإرهاب وكذلك نجد عند إمبراطورية العولمة التصنت على مكالمات العرب بالذات، مصادرة أموال كثير من الجمعيات وحجز أفرادها بحجة دعم الإرهاب، عدم السماح للسفر لكثير من الشخصيات بحجة محاربة الإرهاب، حتى أن الدول الأطراف التابعة لها تمارس أبشع التضييق والخناق على مواطنيها بحجة محاربة الإرهاب، وفي الشيشان، يقتل الجيش الروسي ويعذب ويغتصب وينهب دون خشية من عقاب بحجة محاربة الإرهاب.

لكن ما هو التعريف الذي تعتمده الإمبراطورية صاحبة العولمة وحاكمة الأرض بصفة التجويع والترويع والتهديد والوعيد إنه بمنتهى البساطة: يعتبر إرهابياً كل شخص أو منظمة أو مؤسسة يصفها بهذا الوصف مثل دول محور الشر مثل ما يقول (بوش) أو أي دولة تخالف سياسة العولمة.

الواقع أنه لم يجدوا تعريفا دقيقا للإرهاب سوى محاربة الإسلام والمسلمين بشتى صورهم وألوانهم.

إن هدف الولايات المتحدة في حقيقة الأمر ليس تقليصاً للإرهاب إن هدفها واضح جدا وهو استخدام الإرهاب كحجة لا يمكن تجنبها أخلاقياً وسياسياً من أجل

تنظيم العالم كما يحلو لها. إنها تستخدمها من أجل التحلل من أحكام المعاهدات التي لا ترضيها، ومن أجل فرض عدالتها على وجه الأرض وإزاحة المنافسين التجاريين من طريقها.

لقد مارست وزارة الدفاع الأمريكية ضغوطاً على الأوروبيين من أجل التخلي عن مشروعهم الخاص بتنفيذ نظام الملاحة بواسطة الأقمار الاصطناعية (غاليليو) وبحجة أن الإرهابيين يمكن أن يستخدموه، في حين أن الحقيقة تكمن في أن الأمريكيين يريدون إكراه الأوروبيين على الاستخدام الدائم لجهازهم المعروف بـ (GPS). لقد أوجع الإرهاب الأمريكيين وجعاً شديداً. ولكن هذا الجرح الذي يشتغل بحذاقة أصبح يستخدم لإعادة تشكيل العالم خدمة لمصالحهم.

وخلال مناقشات الميزانية في الكونغرس عام 2002 وتحديدا مناقشة ميزانية وزارة الدفاع أعلن الوزير رامسفيلد عن مذهب عسكري جديد مفاده أن القوات المسلحة ستكون قادرة على خوض حربين كبيرتين معا في أي بقعة من العالم، وأن تسيطر على عدو حروب صغيرة وأن تؤمن في الوقت نفسه الحماية العسكرية الكاملة للأراضي الوطنية، فهذه حرب أفغانستان والعراق ولقد استقال رامسفيلد بسبب كثرة الجرائم الإنسانية وفشله في الحرب وأغرق أمريكا في مستنقع العراق وجاء (غيتس) وزيرا للدفاع ولكن أسلوب الحرب القذرة لا يزال يستخدم فيمكن للإمبراطورية أن تغير سادتها بعضهم لكن تبقى العولمة سيدة الأرض.

لقد أجبرت أمريكا وهي الإمبراطورية الأولى في التاريخ حلفاءها وضحاياها أن يسددوا تكاليف حروبها مثل (حرب الخليج عام 1991).

وفي ظل إفرازات الحرب العالمية الثالثة ضد الإرهاب، تقف أوروبا متفرجة على تدمير الشعب الشيشاني والفلسطيني والعراقي والأفغاني والسوداني، لقد تجاهلت عمدا استغاثات الشعوب في البوسنة وكوسوفو وأفغانستان وفلسطين والعراق.

ومع ذلك فإن الاتحاد الأوروبي بفضل الجمعيات الخاصة العابرة للقارات، والتي تقدم نشاطها انطلاقاً من أراضيه، يستطيع أن يكون قوة اقتصادية وتجارية هائلة غير انه ليس سياسة خارجية متماسكة ولا سياسة دفاعية ذات مصداقية غير أن أهم قادة الاتحاد (بريطانيا ورئيس وزرائها توني بلير، والمستشارة الألمانية والرئيس الفرنسي ساركوزي يستمتعون بعبوديتهم للإمبراطورية.

27-1 خصخصة العالم

يبسط سادة العولمة سلطانهم على العالم بواسطة الأيدلوجيات التي يدعون إليها، وبواسطة الضغط الاقتصادي والعسكري الذي يمارسونه، أما الأيديولوجية التي تقود ممارستهم فتحمل اسما بريئاً (توافق واشنطن) ويتخلص الأمر بمجموعة من الاتفاقيات غير الرسمية عقدت خلال الثمانينيات والتسعينيات من أهم الشركات العابرة للقارات ومصارف وول ستريت والبنك المركزي الأمريكي، ومؤسسات مالية دولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي... الخ) ففي عام 1989 وضع (جون ويليامسون) قواعد هذا التفاهم.

وتقضي المبادئ التي بني عليها التفاهم بأن تطبق في أي فترة من الزمان وعلى أي اقتصاد في العالم وعلى أي قارة، أنها ترمي إلى أن تضفي في أسرع ما يمكن كل أشكال التنظيم الحكومية أو غير الحكومية وأن يتم التحرير الكامل تماماً وبأقصى سرعة ممكنة في جميع الأسواق (السلع، الرأس مال، الخدمات، براءات التصنيع) ليجري في النهاية إقامة إدارة عالمية من دون حكومات وسوق عالمية موحدة تنظم نفسها بنفسها.

ويرمي تفاهم واشنطن، إذاً إلى خصخصة العالم وفيما يلي المبادئ التي يقوم عليها:

1- في كل بلد مدين من الضروري إدخال إصلاح ضريبي يقوم على معيارين:

- تخفيض الضريبة على الدخول العالية من أجل تشجيع الأغنياء على إجراء استثمارات ذات عائد من جهة.

• توسيع قاعدة المكلفين من جهة أخرى وبتعبير آخر إلغاء الاستثناءات الضريبية لصالح الفقراء من أجل زيادة حجم الواردات من الضرائب.

2- التحرير الكامل والسريع للأسواق المالية.

3- تأمين المساواة في المعاملة بين الاستثمارات الوطنية والاستثمارات الأجنبية من اجل زيادة الأمن لهذه الأخيرة واجتذابها.

4- التفكيك قدر المستطاع للقطاع العام، وعلى وجه الخصوص المؤسسات التي تملكها الدولة أو هيئة تابعة لها.

5- إلغاء جميع الأنظمة المقيدة للاقتصاد الوطني من أجل ضمان حرية التنافس بين جميع القوى الاقتصادية في السوق.

6- تقوية حماية الملكية الخاصة.

7- تشجيع تمرير المبادلات التجارية بأسرع ما يمكن على أن يكون الهدف تخفيض الرسوم الجمركية إلى 10٪ في العام.

8- ونظراً لأن تشجيع التجارة الحرة يكون عن طريق الصادرات يجب إعطاء أولوية لتنمية القطاعات الاقتصادية القادرة على تصدير منتجاتها.

9- الحد من عجز الميزانية.

10- تأمين شفافية السوق، بحيث يجب إلغاء المعونات التي تقدمها الدولة للفعاليات الاقتصادية الخاصة. ويجب إلغاء دعم أسعار المواد الغذائية بقصد تأمينها بسعر مخفض من قبل حكومات العالم الثالث، ويجب أن تعطى الأولوية في ميزانية الدولة لقطاعات البنية التحتية.

ويرى مناهضو العولمة في تفاهم واشنطن مؤامرة لإغناء أصحاب المصارف وتزعم الليبرالية الجديدة أنها تترحم بعبارات (القوانين الطبيعية) والتي تحكم الأحداث الاقتصادية.

وتبدو خطوة خصخصة العالم في زعمها أنها تعتمد عقلانية هادفة وأنها في الحقيقة تمارس نوعاً من الخداع يرمي إلى إقناع الآخرين بوجود تكافؤ بينا الصراحة العلمية وصراحة قوانين السوق، إنها عودة الظلامية، ويضاف إلى هذه العقلانية المزيفة خطر آخر، وإن احتماءها وراء (قوانين السوق) العمياء تفرض دكتاتورية رأس المال نظرة إلى العالم مغلقة، وبالتالي غير قابلة للتبدل. إنها تفرض كل مبادرة إنسانية وكل عمل تاريخي نابع من التفكير التدميري غير موجود حتى الآن. إن هذه الأيدلوجية ترجمة للقوانين المزعومة التي تحكم في كل وقت وإلى الأبد المستقبل الاقتصادي.

بالنسبة إلى سادة العولمة وأتباعهم في منظمة التجارة العالمية يكفي أن تخصص العالم، وأن نلغي كل نظام اجتماعي ضاغط، وأن نقيم الإدارة العالمية من دون دولة من أجل أن تختفي اللامساواة والفقر إلى الأبد، وفي الواقع بكدس أسياد رأس المال ثروات شخصية خيالية لم تكن لأي من الملوك والأباطرة قبلهم.

إن قيمة الممتلكات الخاصة التي يملكها (225) من الذين يشكلون أغنى الأغنياء في العالم (1000) مليار دولار. وهذا المبلغ يساوي مجموع الدخل السنوي لـ (2.5) مليار شخص هم الأفقر بين سكان العالم، أي 47٪ من سكان العالم. إن قيمة ممتلكات (15) شخصاً الأغنى في العالم تزيد عن قيمة مجموعة الإنتاج القومي لجميع الدول جنوبي الصحراء ما عدا جنوب إفريقيا، ويزيد رقم أعمال شركة جنرال موتورز على الإنتاج القومي الخام للدنمارك، كما يزيد رقم أعمال ايكسون موبيل على الإنتاج القومي للنمسا، وتبلغ مبيعات كل واحدة من الشركات المتعددة الجنسيات المئة الخاصة الأقوى في العالم مجموع قيمة صادرات الـ (120) بلداً الأفقر في العالم، وتسيطر الـ (200) شركة المتعددة الجنسيات الأقوى في العالم على 23٪ من التجارة العالمية.

حيثما توجهنا، نجد أن اللامساواة الصارخة هي القاعدة. ففي سويسرا 3٪ من دافعي الضرائب يملكون ثروة شخصية تساوي مجموع ما يملكه 97٪ الباقون.

وفي البرازيل 2٪ من ملاك الأراضي الكبار يملكون 43٪ من الأراضي الزراعية

(4.5) ملايين من الفلاحين الذين لا يمتلكون يهيمون على وجوههم في ذلك البلد المترامي الأطراف.

وعام 2002 استأثر 20٪ من سكان العالم بما يزيد على 80٪ من ثرواته ويمتلكون أكثر من 80٪ من السيارات، ويستهلكون 60٪ من الطاقة أما الباقون (5) مليارات من الرجال والنساء والأطفال يتقاسمون 1٪ فقط من الدخل القومي.

إن اللامساواة التي تسود العالم مردها قبل كل شيء آخر إلى سوء توزيع القدرة الشرائية، البعد عن المعايير الأخلاقية والتشريعية الخاضعة لأحكام الإسلام في التطبيق، أما بالنسبة للصحة، فبلدان العالم الثالث التي يبلغ عدد السكان فيها 85٪ من سكان العالم لا يزيد نصيبهم على 25٪ من السوق العالمية للأدوية.

1-28 العولمة والحدود

في عالمنا الذي صار بلا حدود، يسافر الناس من دون قيود والأفكار تنتقل بحرية الواقع أن العولمة في حقيقتها لم تعولم العالم إنها جزأته. وهنالك حدود مزروعة من مراكز الرقابة والأسلاك الشائكة والأقمار الصناعية بحيث تثير نزاعات لا تعد بين أمريكا والمكسيك وبحسب الأرقام الرسمية الأمريكية مات (491) شخصاً على هذه الحدود عام (2000) وخلال الربع الأول من (2001) مات (116) شخصاً إن معظم هؤلاء الضحايا من اللاجئين الجياع الذين يغرقون في المياه الهائجة لنهر ديو برافو أو يموتون عطشاً في صحراء الأريزونا، أو أنهم يقتلون برصاص حرس الحدود عن شرطة تكساس. وفي كل شهر تنال من آلاف عائلات اللاجئين من برمانيا والصين وكمبوديا رشاشات حرس الحدود لدولة سنغافورة، وكل سنة تحاول مئات ألوف العائلات من جبال كردستان في العراق وتركيا وإيران ومن مدن الصفيح القذرة في منسك وكراتشي وكييف ومولدافيا الوصول إلى المدن المزدهرة في أوروبا القريبة بعضهم فقط ينجح بأعجوبة.

ومن أراضي إفريقيا السوداء أمواج تكاد لا تنقطع من المساكين تصب في

الصحراء وهم يحملون حلماً بالوصول إلى ساحل المتوسط، ومنه إلى أوروبا أن معظمهم يموت في مضيق جبل طارق، وفي كل سنة (50) ألف مسكين يحاولون اجتياز صحراء تينيري من اجل الدخول سراً إما إلى ليبيا أو الجزائر، أولئك رجال من كل الأعمار، ونساء مراهقات، إنهم ينطلقون من النيجر في حافلات تتمايل، ويتكدس في الواحدة منها (100) شخص، وتستغرق الرحلة أربعة أيام وتتقدم الحافلة تحت حرارة محرقة في مساحات من الرمال والصخر على الحدود الليبية الطريق أكثر صعوبة، فالحافلة تجري لمدة ثلاثة أو أربعة أيام إضافية، وهنا يكون ركاب الحافلة في حالة من التعب تقارب الاحتضار، والطريق الآخر هو الذي يمر من مدينة (آرليست) ثم يتجه جنوباً نحو الحدود الجزائرية، ليست أيسر على الشاحنات لأن هناك على جانبيه حفراً مملوءة بالجثث، إن أي تعطل للشاحنة معناه النهاية.

والمياه مقننة بالحد الأدنى وتحمل في قِرَب تعلق في أسفل الحافلة، ومن أجل أن يكسب أكبر قدر من النقود، يقلل صاحب الشاحنة حمولته من الماء والطعام والأمتعة. إنه بذلك يستقبل على شاحنته أكبر عدد من الركاب وبالتالي يحقق ربحاً أعلى.

في عام (2001) اكتشفت قافلة من الطوارق ركاماً من الجثث بلغ عددها (141) جثة لمسافرين هلكوا في الطريق، وكان 60 منهم من النيجر، والباقون من نيجيريا والكاميرون وساحل العاج، لقد انهارت حافلتهم عندما صادفت وكراً من النمل الخطر فوق هضبة من الملح، وفي ذلك المكان لا يوجد أثر للحياة في دائرة قطرها (300) كم، كم كان زمن الاحتضار؟ بالتأكيد بضعة أيام لـلآلاف الجثث وجدت متناثرة حول المكان! فأين حقوق الإنسان عند سادة إمبراطورية العولمة.

وفي بداية شتاء عام (2001) غرق أكثر من (200) شخص في مياه المحيطات وأصبحوا طعاماً للفرش حين انقلبت عدة قوارب تقلهم في مياه المحيط مما أسفر عن غرقهم جميعاً.

إن معظم رجال العالم الثالث يعانون عذاب الاحتجاز في بلادهم، إن بلادهم

أصبحت سجنهم، هؤلاء في العالم كله أصبح اليوم ممنوعاً عليهم الهجرة إلى البلاد التي يمكن العيش فيها، ومع ذلك، فإن الحق بالهجرة مسجل في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته عملياً كل البلاد، إن خصخصة العالم مرادفة للعزل والاحتجاز بالنسبة إلى الفقراء.

29-1 الخصخصة والعولمة

مفهوم الخصخصة

تستحوذ الخصخصة أو الخوصصة أو التخصيص على اهتمام معظم دول العالم.

لا يوجد مفهوم دولي متفق عليه لكلمة الخصخصة، حيث يتفاوت مفهوم هذه الكلمة من مكان إلى آخر.

الخصخصة: هي فلسفة اقتصادية حديثة ذات إستراتيجية لتحويل عدد كبير من القطاعات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية التي لا ترتبط بالسياسة العليا للدولة، من القطاع العام إلى القطاع الخاص أو الأجنبي بشكل كلي أو جزئي. الدولة في المفهوم الاقتصادي الحديث يجب أن تهتم بالأمور الكبيرة كالأمور السياسية والأمنية والإدارية والاجتماعية التي ترتبط بسياستها العليا. أما سائر الأمور الأخرى فيمكن تأمينها من قبل القطاع الخاص، وذلك في إطار القوانين والأنظمة التي تضعها الدولة وتنظم من خلالها عمل هذا القطاع.

يمكن تعريف الخصخصة: بأنها نقل ملكية نشاط اقتصادي ما جزئياً أو كلياً من قطاع عام إلى قطاع خاص.

بداية الخصخصة:

كان أول ظهور للخصخصة عام (1676)م عندما سمحت بلدية نيويورك لشركة خاصة بالقيام بأعمال تنظيف الشوارع. أما استخدام الخصخصة بالشكل الحالي (سياسة اقتصادية ذات أهداف محددة) فقد بدأت في سبعينيات القرن العشرين.

لا تعتبر الخصخصة بحد ذاتها إنما هي عادة ما تكون وسيلة أو أداة لتفعيل برنامج إصلاح اقتصادي شامل ذي محاور متعددة يهدف إلى إصلاح الأوضاع الاقتصادية في دولة ما. ومن هذا المنطلق عادة ما يتزامن مع تنفيذ برامج الخصخصة تنفيذ برامج أخرى موازية ومتناسقة تعمل كل منها في الاتجاه العام نفسه الداعي إلى تحرير كافة الأنشطة الاقتصادية من القطاع العام تجاه القطاع الخاص، أي أن الخصخصة يجب أن تواكبها تغييرات جذرية لمفهوم أو فلسفة مسؤولية الدولة من إدارة الاقتصاد ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي تجاه المزيد من المشاركة للقطاع الخاص.

هدف الخصخصة اقتصادياً

استغلال المصادر الطبيعية والبشرية بكفاءة وإنتاجية أعلى وذلك بتحرير السوق وعدم تدخل الدولة.

هدف الخصخصة سياسياً

اختزال دور الدولة ليقتصر على مجالات أساسية مثل الدفاع والقضاء والأمن الداخلي والخدمات الاجتماعية.

نبذة تاريخية

تدخّلت الدولة في البلاد المتقدّمة بشكل واسع في المجال الاقتصادي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية من أجل إعادة البناء السريع لاقتصاداتها التي دمرتها الحرب. واتّخذ هذا التدخّل بشكل خاص تأميم المشروعات الاقتصادية الخاصة. أما في البلاد المستعمرة سابقا فقد اتسع نطاق تدخل الدولة في إدارة الاقتصاد الوطني خلال عقدي الستينات والسبعينات في العديد من الدول النامية بصفة عامة.

وكرد فعل للدور الاستعماري، وسعياً في الحصول على الاستقلال الاقتصادي، امتد واتسع تدخل حكومات تلك الدول، وزادت نسبة مشاركتها في النشاط

الاقتصادي من خلال تقييد أنشطة القطاع الخاص وتنظيمها بصفة عامة، والأجنبي منه بصفة خاصة.إن تلك الإجراءات لم تنل من اهتمام الدول المتقدمة والنامية على السواء، في توزيع مواردها ما بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص إلا في السنوات الأخيرة.

وقد نجم عن ذلك أن تضخم حجم القطاع العام، وعجز عن تحقيق ما كان مستهدفا- بعد أن كان ينظر إليه على أنه وسيلة جيدة وفعّالة لتحقيق التنمية الاقتصادية- أصبح عالة عليها. وإزاء هذه المظاهر السلبية لانخفاض الكفاءة الإنتاجية التخصصية في وحدات القطاع العام، ساد الاعتقاد لدى حكومات العديد من الدول النامية، بأن القطاع العام بات أكبر مما ينبغي، وأنّ تكلفة الاحتفاظ به أصبحت مرتفعة على اقتصادها، وتطلعت حكومات تلك الدول إلى التطبيق الجاد لبرامج الإصلاح الاقتصادي في ظل معونات مالية وفنية من البنك الدولي وصندوق البنك الدولي. واتخذ الإصلاح الاقتصادي مسارات واتجاهات عديدة برز منها ما عرف في الأدب الاقتصادي بالخصخصة أو التخصيص. وأصبحت الخصخصة منهجا وأسلوبا اعتمد عليه العديد من الدول النامية والمتقدمة للتخلّص من الحجم الزائد للقطاع العام وتحقيق الكفاءة الاقتصادية بصفة عامة والكفاءة الإنتاجية في وحدات القطاع العام بصفة خاصة.

حقيقة الخصخصة

كما هو معلوم للجميع هناك نظامين اقتصاديين سائدين في العصر الحالي:

الرأسمالي والاشتراكي، والاختلاف الرئيس بين النظام الرأسمالي والاشتراكي قائم على حرية ملكية عناصر الإنتاج بحيث تتيح الرأسمالية الحرية المطلقة في هذا الموضوع.

في بداية الحضارة الحديثة في ستينات القرن العشرين اعتمدت كثير من الدول على النظام الاشتراكي بحيث تملك الحكومات وسائل الإنتاج وعناصره.

ولكن مع الثمانينات وانتشار الرأسمالية وانخفاض الدعم الموجّه للدول النامية اضطرت هذه الدول إلى اللجوء إلى أساليب تسمح لها بخفض التكلفة وزيادة الإيرادات. وقد كانت الخصخصة إحدى هذه الأساليب.

أهداف الخصخصة

- تحسين الاقتصاد وتثبيت دعائمه.
- خفض تكاليف الدولة ونفقاتها مما يقلل من خسائرها.
- توسيع دور القطاع الخاص ومساهمته في الاقتصاد.
- رفع مستوى الخدمة المقدمة، ورفع جودة القطاع الخاص وخدمته.
- إتاحة المجال للاستثمارات الأجنبية بالقدوم إلى الدولة مما يوفر عملة وسيولة أكبر.
- تسهيل اندماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي، وإعادة هيكلة اقتصادياتها لتتماشى مع نمط وآليات الاقتصاد الحر.

أشكال الخصخصة

هناك عدة أشكال الخصخصة تستخدمها الدول منها:

- البيع الكلي أو الجزئي (على شكل أسهم أو عقد مباشر) للشركة أو المؤسسة أو الخدمة إلى جهات خاصة مثل المستثمرين أو شركات بعينها. وقد يكون الطرح على شكل أسهم للاكتتاب العام.
- إلغاء عقود الاحتكار الحكومي وتقليل مستوى الدعم الحكومي للمشاريع الحكومية، مما يتيح المنافسة للشركات الخاصة.
- التفويض للقيام بخدمات حكومية كالماء والكهرباء.
- بيع الديون الخارجية لمستثمرين مقابل بعض مؤسسات أو خدمات القطاع العام.

- الشكل الأقل انتشاراً والذي ظهر في تشكسلوفاكيا وهو إعطاء كوبونات للشعب يشبه الأسهم بشكلها الحالي بصفة أن الدولة غير مالكة للملكيات وإنما مديرة له.
- خصخصة الإدارة مع إبقاء الملكية بيد الدولة مقابل مزايا للشركة المديرة للمؤسسة كنسبة من الأرباح أو الناتج الكلي وهذا هو أقل الأشكال جدلاً للخصخصة.
- البناء بقصد التملك وهو الذي تسمح فيه الدولة للمستثمر ببناء مشروع وتملكه لفترة قبل انتقال ملكيته للحكومة مثال هذا الشكل مشروع الطرق السريعة في ماليزيا.

أساليب الخصخصة ودوافعها

أساليب الخصخصة عديدة ومتنوعة وتعتمد في الغالب على القطاع المنوي خصخصته. لدينا:

1. الخصخصة عن طريق إعادة هيكلة المؤسسات.
2. خصخصة عن طريق تنظيم القطاع.
3. خصخصة عن طريق نقل الإدارة.

خصخصة عن طريق إعادة هيكلة المؤسسات

وتكون عن طريق تحويل مؤسسة معينة من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

ومثال ذلك أن تكون للدولة خطوط طيران أو مؤسسة لتنقيب واستخراج المعادن، فخصخصة المؤسسة تكون عن طريق تحويل المؤسسة إلى شركة مساهمة عامة مملوكة للحكومة، ويتم بعد ذلك بيع أسهم الحكومة في تلك الشركة للقطاع الخاص.

وبذلك تكون ملكية وإدارة المؤسسة انتقلت من القطاع العام إلى القطاع الخاص. ويتم اللجوء إلى هذا النوع من الخصخصة لعدة أسباب، منها: تفادي الترهل

الإداري الذي يكون ظاهرا في المؤسسة مما يؤثر على نوع الخدمة أو السلعة التي تنتجها المؤسسة، تفادي الأعباء المادية الكبيرة التي تكون تفشت في المؤسسة نتيجة الفساد الإداري والتوظيف العشوائي والفائض عن الحاجة والذي يكون أساسه الواسطة والمحسوبية، وأخيرا عدم اكتراث القطاع العام (وافتقاره) لأسس العمل التجاري بحيث تكون المؤسسة تحقق خسائر بدلا من الأرباح. أخيرا لا بد من الإشارة أن الحكومة عادة تبقي جزء من أسهمها في الشركة المخصخصة دون أن تبيعها للقطاع الخاص، وذلك كي تضمن تدفق جزء من أرباح تلك الشركة للخزينة حال تحققها.

خصخصة عن طريق نقل الإدارة

قد يُعتمد هذا الأسلوب من الخصخصة لنفس الأسباب المنصوص عليها في الفقرة (1) أعلاه. إلا أنه يتم تبنيه عندما يكون للحكومة مشروع كبير يحتاج لموارد مالية ضخمة لا تستطيع الحكومة توفيرها كتوسعة مطار معين أو إنشاء سكة حديد. فيتم تنفيذ هذا المشروع عن طريق إعطاء شركة خاصة (عادة بموجب عطاء) الحق ببناء وإدارة المشروع لمدة معينة (ما بين 15–30 سنة) والاحتفاظ بمعظم الموارد المالية الناتجة عند إدارة المشروع (Transfer BOT: Build, Operate). ويكون ربح الحكومة في هذا الأسلوب عبارة عن الرسم السنوي الذي تدفعه لشركة التي تدير المشروع للحكومة بالإضافة إلى أيلولة كافة التوسيعات، التحديثات، المباني والبنية التحتية إلى الحكومة بعد انقضاء عقد الإدارة. وهناك أشكال عديدة لهذا الأسلوب من التخاصية وتشمل: BOOT, BTO, BOO, BLOT وغيرها، إلا أن هذه الأشكال ذات تطبيقات مغايرة فمنها ما لا يقوم على أساس نقل ملكية المشروع إلى الحكومة بعد فترة العقد.

خصخصة عن طريق تنظيم القطاع

يُعتمد هذا الأسلوب من الخصخصة عندما يراد خصخصة قطاع كامل كالكهرباء والاتصالات والنقل (أو حتى جزء كبير من القطاع كالنقل البري أو البحري). وتتم الخصخصة بتحرير القطاع المعني الذي كان محتكرا في السابق من قبل

القطاع العام. إلا أن هذا التحرير لا يكون عشوائيا فالقطاع العام يقوم بإنشاء هيئة أو مؤسسة تنظيمية لمراقبة الأمور التنظيمية في القطاع المعني (كهيئة تنظيم قطاع الاتصالات). وتتولى هذه الهيئة كافة الأمور التنظيمية المتعلقة بالقطاع المعني كإصدار الرخص للشركات العاملة في القطاع، تحديد التعرفة، تنظيم المنافسة بين الشركات في القطاع...الخ. وبعد إنشاء هذه الهيئة يحرر القطاع أمام الشركات الخاصة بحيث يكون لها الحق بالتقدّم للهيئة المعنية بطلبات ترخيص لإقامة مشاريع ضمن ذلك القطاع. ويتم اللجوء إلى هذا النوع من الخصخصة لعدة أسباب، منها: رفع نوعية، أداء، وسرعة الخدمة المعينة في القطاع المعني، وتطوير القطاع بشكل كامل. فقد تكون الحكومة غير قادرة على الاستثمار في البنية التحتية أو التكنولوجيا المطلوبة لتطوير القطاع، فتنسحب من هذا القطاع لتقوم بدور المنظم بينما تترك للشركات المختلفة مهمة التطوير. فالمنافسة بين مختلف الشركات في القطاع تقتضي رفع مستوى الخدمة عن طريق الاستثمار المباشر في البنية التحتية وموارد التكنولوجيا. وتكون أرباح الحكومة من هذا النوع من الخصخصة بشكل حصة مقتطعة من أرباح الشركات العاملة في القطاع المعني، بحيث تشتمل عادة الرخصة الممنوحة لأي شركة عاملة في القطاع على شرط يتم بموجبة اقتطاع نسبة من أرباح الشركة للحكومة.

ايجابيات الخصخصة

- تحسين الطاقة الإنتاجية للدوائر المخصخصة حيث انه من المعلوم انخفاض طاقة الدوائر الحكومية لأسباب عدة.
- الحصول على مستوى خدمة وجودة أفضل.
- الحصول على فرصة اكبر لمواكبة التطوّر مع الحصول على إدارة أكثر فاعلية وتركيز.
- اجتذاب رؤوس أموال محلية وأجنبية مع وجود سوق اكبر للإنتاج.
- إتاحة فرص الاستثمار الحكومي في مجالات أخرى للمواطن.

- انخفاض نسبة البطالة المقنعة.
- انخفاض معدلات الفساد المالي الحكومي.
- تحسُّن المستوى المالي لموظفي القطاعات المخصخصة.

سلبيات الخصخصة

في مقابل هذه المزايا للخصخصة هناك بعض العيوب من أهمها:

- يصاحب الخصخصة عادة طرد للموظفين وتسريح جماعي.
- القطاع الخاص يهتم بالربح أكثر من اهتمامه بسعر البيع مما قد يؤدي إلى حالات من التضخم وارتفاع الأسعار.
- وجود رؤوس أموال أجنبية في البلاد تحولها إلى أداة ضغط أجنبية على الوطن.
- السيطرة على القرار السياسي والاقتصادي.
- إهمال الخبرات المحليّة والتركيز على الأجنبي.
- تدخّل الدول صاحبة الشأن في الخصخصة في أمر الدولة وتقرير توجهات تخدم مصلحة الدولة المسيطرة.
- إشاعة الخوف والانتماء القصري للمؤسسة المخصخصة.

أمور يجب الانتباه إليها عند الخصخصة

- عند اللجوء إلى الخصخصة انه من الأفضل إتباع طرق متنوعة لانجازها في الدولة بناء على حالة المؤسسة المنوي خصخصتها
- اختيار الوقت المناسب للخصخصة من حيث الحالة الاقتصادية السائدة،فأسوء الأوقات بإجماع خبراء الاقتصاد هي أوقات التضخّم.
- لا بد من تدخل الدولة قبل إجراء الخصخصة لضمان حقوق الموظفين من عدم طردهم أو حصولهم على مكافآت وتعويضات مناسبة.

- الموازنة بين الملكية الأجنبية والمحلية وحتى الحكومية في بعض المؤسسات الهامة مما يضمن المصلحة العامة.
- عدم التسرع في إجراء الخصخصة بل يجب إخضاعها لدراسات واستشارات عميقة متأنية.

الحياة مع الخصخصة

سواء كنت مالكا لشركة أو فرداً في شركة، فإن المبدأ الوحيد التي تتفق عليه كافة أشكال الخصخصة هو البقاء للأفضل، وعليك التعامل مع هذه الحقيقية بشتى الأشكال من خلال تطوير مستواك ومستوى خدمة شركتك. وقد فرضت الخصخصة شكلاً جديداً للحياة العملية امتازت بما يلي:

- الاهتمام الأكثر بالجودة والتركيز على رضا الزبون.
- دراسات الكفاءة والعمل على تحسين الإنتاجية.
- الاستثمار في الموظف من تدريب وتوجيه وتعليم.
- زيادة أهمية التسويق والتكنولوجيا.
- ظهور أشكال محاسبة الإدارة على نتائج عملها.

موقف الإسلام من الخصخصة المعاصرة

الموقف من الملكية الخاصة حيث اتضح أن الإسلام يقرها مؤكداً وظيفتها الاجتماعية كما أنه يقرها مؤكداً وظيفتها الاجتماعية. أما الأسعار فيلاحظ أن الإسلام يكمل تكوينها إلى آلية السوق ولكن بعد أن يتدخل جدياً لإعادة هيكلتها. وفي مجال التوزيع يعالج الإسلام تركز الثروة سواء من خلال أحكام التوزيع الابتدائي والوظيفي أو من خلال إعادة توزيع الموسعة للدخل (الزكاة).

أما سيادة المستهلك فهو مبدأ يقبله الإسلام في إطار فهمه لوظيفة الاستهلاك ووسطية مع التركيز على وحدة دالة الرفاهية الاجتماعية.

موقف الإسلام من حرية التجارة وبيع المشروعات العامة:

وقد تأكد إجمالاً تميّز عناصر النظام الاقتصادي في الإسلام ومؤسساته عن تلك التي يعولها نظام السوق في ظل توجهات الخصخصة مشيراً إلى نسبية الفكر الوضعي ومطلقية المذهب الاقتصادي في الإسلام.

الخصخصة إن ساهمت بالقضاء على الفساد الإداري والمالي وساعدت على نمو الاقتصاد المحلي فهذا لا بأس به، وإن أسهمت في خدمة أعداء الأمة لأهداف خفية، غايتها السيطرة على اقتصاد البلد ثم السيطرة السياسية والاجتماعية ويلي ذلك فرض أخلاقياتها ومبادئها على الأفراد فلاشك في ذلك فإنه حرام ويجب محاربته.

عالمية الخصخصة

الخصخصة ظاهرة عالمية وليست فقط عربية مفروضة علينا كما يروج البعض، وإنما هي الآن تحدي اقتصادي لكافة دول العالم بل إن دول اشتراكية مثل فنزويلا تطبقها. وحتى بريطانيا واليابان قامت بتطبيق برامج للخصخصة وقد وصل معدل نمو الخصخصة عالمياً إلى 10٪ خلال عشر سنوات كان أشهرها بيع 34.5٪ من أسهم شركة الكهرباء الإيطالية الكبرى مقابل 14 مليار دولار.

ومن الأرقام التي علينا ذكرها أنه خلال عامين فقط (1996–1997) تم بيع ما قيمته 80 مليار دولار في قارات أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ومن المعروف أنه حتى عام 2000 كانت أمريكا اللاتينية هي رائد الخصخصة العالمية بمبيعات زادت عن 54 مليار دولار، وأنه حتى عام 2000 أيضا زاد عدد الدول المتجهة لتطبيق اقتصاد الخصخصة عن 100 دولة.

اتجاهات الخصخصة في الدول النامية

تزايدت وتيرة الأخذ بالخصخصة باعتبارها عنصرًا حاسمًا في عملية التحول الاقتصادي في جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فقد طبقت برامج واسعة

في كل من بريطانيا واليابان وهي دول صناعية، كما طبقت في أصغر الاقتصاديات حجمًا مثل نيوزلندا وشيلي. ووفقًا لأحدث تقرير صدر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في 2000، فقد زادت الحكومات في العالم أجمع من بيع أنصبتها في الشركات العامة إلى القطاع الخاص، وبلغت قيمة حصيلة الخصخصة ما يفوق 10٪ ما تحقق قبل عشرة سنوات، أي ما يعادل 145 مليار دولار أمريكي، وتمت أكبر عملية بيع في إيطاليا، وقيمتها 14 مليار دولار تمثل 34.5٪ من حجم الأسهم في أكبر شركة عامة للكهرباء.

وخلال السنوات 1996- 1997 وصلت مبيعات المؤسسات العامة في أوروبا 53 مليار دولار أمريكي، وفي أمريكا اللاتينية 17 مليارًا، وفي آسيا 9 مليارات، ولعل هذا يعكس تناقص دور القطاع العام كمالك للأصول الإنتاجية في الاقتصاد.

أما بيانات البنك الدولي الصادرة في عام ألفين فتبين أن الخصخصة صارت اتجاهًا معروفًا خلال العشر سنوات الماضية. فقد زاد عدد الدول التي طبقت برامج وعمليات الخصخصة من 12 دولة في عام 1988 إلى أكثر من 80 دولة عام 1995.

ويذكر أن بيانات البنك الدولي غطت حوالي 88 دولة باعت أصول قيمتها 135 مليار دولار في 3.800 عملية، تقدر كل واحدة منها بأكثر من 50.000 دولار خلال الفترة من 1988- 1995، وتقسيمها على النحو التالي:

دول أمريكا اللاتينية قادت عمليات خصخصة بإجمالي مبيعات 54 مليار دولار أو ما يعادل 46٪ من جملة قيمة الأصول العامة المخصخصة في العالم.

وفي شرق آسيا التي احتلت المرتبة الثانية، وصلت المبيعات إلى 28 مليارًا بما يعادل 25٪ من جملة الأصول العامة المخصخصة في العالم.

وفي أوروبا ووسط آسيا بما يشمل دول الاتحاد السوفييتي السابق ودول الاقتصاد المخطط في شرق أوروبا بلغت المبيعات 20 مليارًا بما يعادل 17٪ من جملة الأصول العامة المخصخصة في العالم.

بينما حققت بقية دول العالم النامية عمليات بيع نسبتها 12٪ من جملة المبيعات من الخصخصة في العالم.

الخصخصة الناعمة

يبدو أن أسلوب إغراق الشركات الحكومية في الديون والمشاكل لم يعد مجديا بالدرجة الكافية لتبرير خصخصة ممتلكات الدولة أو بالأحرى ما تبقي منها، فهو علاوة على أنه يناسب الشركات والمصانع فقط ويستغرق وقتا كبيرا فقد أصبح مكشوفا، ولا يناسب طموحات "الحكومة الإلكترونية" في بيع كل شيء أو تخلي الدولة عن دورها تماما لصالح الرأسمالية الجديدة في قطاعات خطيرة مثل التعليم والإعلام.

ولأن الحاجة أم الاختراع فقد ابتكرت الحكومة المصرية سياسة جديدة أو أسلوبا عصريا يمكن أن نطلق عليه "الخصخصة الناعمة".

وهو أسلوب يستطيع أن يسلب منك كل المكتسبات التي تحققت عبر سنوات طويلة "بخفة يد" وأنت مخدر بفعل التصريحات الخادعة "لتجد نفسك تفقد كل شيء دون أن تدري".

ففي الوقت الذي يتم فيه بيع بنك القاهرة وفق أسلوب "الخصخصة التقليدي" تتم خصخصة التعليم مثلاً بأسلوب "الخصخصة الناعمة" الفارق الوحيد في الحالتين هو اختلاف التصريحات الحكومية ورد فعل الشارع.

في الحالة الأولى تطرح الدولة البنك للبيع ليفوز به مستثمر أجنبي. وتعلن الحكومة نفس الأسباب وتسوق نفس المبررات التي تسوقها كل مرة وتقول أنها دفعتها للبيع، من عينة "سداد مديونيات شركات قطاع الأعمال العام- يقصدون ما تبقى منها- ومساندة جهود الحكومة في المشروعات الموجهة إلى محدودي الدخل- يقصدون الشعب المصري- في مجالات الإسكان، والتعليم، والصحة، والصرف الصحي".... وهذه الحالة يصاحبها أحياناً غضب في الشارع واستجوابات في البرلمان.

وربما تشكل لجان شعبية للتنديد بعملية البيع!! وربما تمر مرور الكرام كما حدث منذ أيام مع عملية بيع نصيب الدولة في فندق "سميراميس".

أما في الحالة الثانية التي يتم فيها البيع وفق أسلوب "الخصخصة الناعمة" فتختلف التصريحات وتعلن الحكومة أنه من رابع المستحيلات خصخصة التعليم، الذي هو في التصريحات الحكومية فقط "حق دستوري كفله القانون ونصت عليه الاتفاقيات الدولية وكل مواثيق حقوق الإنسان وهو أيضاً بوابة العبور للمستقبل" وغيرها من العبارات الرنانة التي تغازل مشاعر الناس.

لكن في الواقع لم يعد هناك تعليم مجاني، وبنظرة سريعة لنسب النجاح في الثانوية العامة ومؤشرات مكتب التنسيق تجد أن الحاصلين على أقل من 75٪ وهي الشريحة الكبرى ليس لهم الحق في التعليم المجاني ليصبحوا أمام أحد طريقين لا ثالث لهما: إما دخول الجامعات الحكومية انتساب "بفلوس" وإما دخول الجامعات أو المعاهد الخاصة.

ومع إغراق الجامعات في الفساد وانتشار مؤسسات التعليم الخاص الهادفة للربح، وكذلك المؤسسات التعليمية التابعة لشركات تجارية إلى جانب تشجيع المؤسسات التعليمية بالدول الأخرى- ألمانية كانت أو روسية لا فرق- على نقل وفتح أفرع لها في البلاد... نجد أنفسنا نعبر للخلف ونعود نصف قرن للوراء ليصبح الحق الدستوري مقصوراً على المتفوقين من أبناء الفقراء فقط، أما الباقون فتكفيهم الابتدائية أو الإعدادية أو الدبلوم في أحسن الظروف.

1-30 الرأسمالية

الرأسمالية هي نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسية يقوم على أساس تنمية الملكية الفردية والمحافظة عليها متوسعاً في مفهوم حرية المشاركة في المجالات الاقتصادية وعدم قصرها على الدولة.

بداية الرأسمالية

بدأت الرأسمالية في عصر الإمبراطورية الرومانية، كانت أوروبا محكومة بالنظام الإقطاعي الذي كان يرجع كل ممتلكات البلاد إلى الإمبراطور وإلى الأشخاص المقربين منه، وما بين القرن الرابع عشر والسادس عشر ظهرت الطبقة البورجوازية، وهي الطبقة العمالية التي تمتلك أدوات إنتاجها والتي صاحب ظهورها العديد من الدعاوى المطالبة بالحرية في شتى مجالات الحياة ومنها المجال الاقتصادي.

وفي القرن الثامن عشر ظهر العديد من المفكرين الذين وضعوا لمفهوم الرأسمالية العديد من الأفكار أشهرهم (آدم سميث) الذي أصدر عام (1776) كتاباً شهيراً بعنوان (بحث في بطيعة وأسباب ثروة الأمم" وكذلك (جون سيتورات) الذي أصدر عام (1836) كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" والذي يعد حلقة اتصال بين المذهب الرأسمالي والاشتراكي.

أفكار الرأسمالية

- البحث عن الربح بشتى الطرق والأساليب، إلا ما تمنعه الدولة.
- إعلاء شأن الملكية الفكرية وذلك بفتح الطريق لأن يستغل كل إنسان قدراته في زيادة ثروته وحمايتها وعدم الاعتداء عليها.
- توفير القوانين اللازمة لنمو الثروة الفردية وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا بالقدر الذي يتطلبه النظام العام.
- المنافسة والمزاحمة في السوق.
- إطلاق حرية الأسعار تبعاً لمتطلبات العرض والطلب.

أشكال الرأسمالية

أ- الرأسمالية التجارية:

وهي التي ظهرت في القرن السادس عشر إثر القضاء على الإقطاع وتقوم على نقل التاجر للمنتجات من مكان لآخر بحسب متطلبات السوق.

ب- الرأسمالية الصناعية:

ظهرت مع قيام الثورة الصناعية في إنجلترا عام 1785 وتقوم على أساس الفصل بين رأس المال وبين العامل وهو ما يعني أن الإنسان والآلة رغم أنهما يشكلان رأس المال المحرك للعمل ككل إلا أنه يتم التعامل معهما على أنهما كيانان منفصلان، وبالتالي فإنه يمكن التقليل من عدد العمال دون أن يرتبط ذلك بتقليل عدد الآلات، والعكس صحيح.

ج- نظام الترست:

وهو النظام الذي يقوم على اندماج عدة شركات متنافسة في شركة واحدة ضخمة تمكنها من الإنتاج بكميات أكبر ومن فرض سيطرتها على السوق بشكل شبه كامل.

د- نظام الكارتل:

وهو النظام القائم على اتفاق الشركات الكبيرة على اقتسام السوق العالمية فيما بينها مما يعطيها فرصة احتكار هذه الأسواق.

مزايا الرأسمالية

إنها تقوم على مبدأ الحرية الذي يتيح لأي شخص العمل في المجال الذي يتوافق مع رغباته وقدراته دون أن تفرض عليه مجالا بعينه، كما أنها تقوم على مبدأ الديمقراطية في الحكم بحيث تضمن التطور والتجديد على الدوام.

بسبب حرية التجارة وسهولة وصول المنتجات لأية دولة إلى كل الدول الأخرى فإن ذلك يزيد من التنافس بين الأفراد والمجموعات والدول في محاولة للتفوق على الآخر مما يعود بالنفع في النهاية على جودة المنتج.

إذا تم تطبيقها بالشكل الملائم وفي البيئة المناسبة فإنها تقدم رخاء واستقراراً مادياً للمجتمع، وهو الأمر الواضح في الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم دول الاتحاد الأوروبي.

عيوب الرأسمالية

1- الاحتكار:

الرأسمالية تتيح لفرد أو للمؤسسة احتكار سلع محددة بحيث يكون هذا المنتج الوحيد لها في محيط الدولة، أو العالم الأمر الذي يمكنه من رفع أسعار هذه السلع بشكل مبالغ فيه وحرمان البعض منها.

2- البطالة:

على الرغم من أن النظام الرأسمالي يتيح الفرصة أمام الأيدي العاملة للالتحاق بمجالات العمل المتعددة إلا أن الأيدي العاملة بدورها تتحول إلى سلعة مرتبطة بمفهوم العرض والطلب، وهو ما يعني أن الاستعانة بعامل على حساب عامل آخر يأخذ أجراً أقل فكرة قابلة للتنفيذ، وهو ما يزيد من نسبة البطالة. وإن كانت البطالة في الدول الرأسمالية أقل منها في الدول الأخرى.

3- الاعتبارات الإنسانية:

لا تعتبر الرأسمالية الفرد أكثر من كونه آلة ورقماً، آلة يجب أن تستمر في العمل على الدوام، ورقماً معبراً عن أداء وإنتاج الفرد. وهو الأمر الذي يأتي بنتائج جيدة اقتصادياً وإن كان يهمل الجانب الإنساني.

رأسمالية القتلة

كيف يعمل هذا النموذج (الذي اخترع من بعض الاقتصاديين الألمان) من الرأسمالية

1. تتنافس بلدان العالم الثالث فيما بينها بشدة لاجتذاب الاستثمارات الإنتاجية التي تسيطر عليها مؤسسة الخدمة الأجنبية، ومن أجل الفوز في هذه المنافسة لا تترد في تقليص الحماية الاجتماعية والحريات النقابية والقوة التفاوضية للعمال المحليين الضعفاء أصلاً.

2. في أوربا تبادر المؤسسات الصناعية والإدارة وغيرها بوتيرة متصاعدة إلى نقل تجهيزاتها ومختبراتها ومراكز أبحاثها إلى أماكن أخرى. هذا الانتقال يتم في كثير من الأحيان إلى مناطق خاصة للإنتاج، حيث تكون الأجور منخفضة جداً وحماية العمال غير موجودة والذي يحصل أحياناً أن مجرد التهديد بالنقل يدفع العمالة المعنية إلى الخضوع أكثر فأكثر لمتطلبات رأس المال، وإلى تقليص إجراءات الحماية الاجتماعية (التسريح رفع قيود التنظيم) باختصار خلخلة سوق العمل المحلية.

3. يدخل العمال في جميع البلاد في تنافس، إذ يتعلق الأمر بأن يضمن كل عامل فرصة للعمل وتأمين دخل للإنفاق على عائلته، هذه الحالة يثير تنافساً جامحاً بين مختلف فئات العمال وتؤدي إلى موت الروح النقابية، وباختصار إلى القبول المخجل والبائس بتدمير كرامته الذاتية.

4. في داخل الديمقراطيات الأوروبية يتولد شرح بين أولئك العمال الذي يعملون ويحاولون بكل الوسائل الاحتفاظ بمواقعهم ويتصارعون مع أولئك الذي لا عمل لهم ولا يجدول فرص عمل. وهكذا ينكسر التضامن فيما بين العمال، وظاهرة أخرى تبرز على السطح تتمثل بالتناقض بين الوظيفة العامة والقطاع

الخاص، والظاهرة الأكثر خطورة تشمل في أن العامل المحلي وفي أغلب الحالات يكره العامل المهاجر، وهكذا ترفع الأفعى العنصرية رأسها البغيض.

لقد بلغ عدد العاطلين عن العمل في ألمانيا 2007 (4,5) ملايين، وتدفع 30٪ من المؤسسات أجوراً تقل على المستوى المحدد من النقابة، ويوجد في البلاد الصناعية، حسب منظمة التعاون، التنمية الاقتصادية، مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر، وفي البلاد الصناعية (37) مليون شخص ليس لهم من موارد سوى تعويض البطالة الذي يصرف لهم وواقع الحال أن هذا التعويض يتقلص بالتدريج مع مرور الوقت.

ويوجد في لندن (40) ألف إنسان من دون مأوى، وفي الولايات المتحدة يوجد (47) مليون إنسان ليس لهم أي تأمين ضد المرض.

ويحسب دراسة وضعتها برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) ما يلي:

1. يوجد في بلاد العالم الثالث (1,3) مليار من الناس يعشون على أقل من دولار واحد في اليوم (500) مليون شخص يموتون قبل بلوغهم سن الأربعين.
2. أن توزيع الملكية وبخاصة الأراضي الصالحة للزراعة، تبعث على الخجل حقاً، ففي البرازيل مثل 2٪ من المالكين يسيطرون على 43٪ من الأراضي الصالحة للزراعة، ويوجد (153) هكتار من الأراضي الزراعية متروكة من دون استغلال ويجود (4,5) مليون أسرة من الفلاحين الخائفين الذين نهبت أموالهم، ويجيسون على وجههم في الطرقات.
3. أن العمال والعاملات العينات يموتون مبكراً بسبب الأبخرة السامة التي تنبعث عن المعامل غير الصحية، وسبب نقص الغذاء وعدد من الأمراض التي يسببها الفقر.

رأس المال المالي ورأس المال الصناعي

لنراقب تباعاً مصير رأس المال الصناعي ورأس المال المالي، إنهما مختلفان فالعولمة بالنسبة إلى رأس المال الصناعي أقل تقدماً بكثير مما يظن الكثيرون، فمؤسسات

الإنتاج والخدمات المعولمة لا تزال قليلة العدد نسبياً، هناك شبكة قليلة الكثافة من أماكن لإنتاج المعولمة تغطي العالم، وحول مدن المناجم وتجهيزات الإنتاج التي تستخدم تكنولوجيات راقية مكلفة جداً تمتد صحارى يظنها أناس يعيشون في صالة الكفاف والفقر المدقع.

أما رأس المال المالي: فهو طليق من قيود المكان والزمان، إنه يتحرك في علام وفضاء موحدين واكتسب لنفسه استقلالية في الحركة، فهناك مليارات من الدولارات تعوم من دن أي رابط، بحرية كاملة، وهذا الحدث ليس جديداً ولكنه يتسارع بوتيرة مذهلة، فثورة الاتصالات ونقل المعلومات بصورة آلية وترقيم النصوص والأصوات والصور، وانتشار المعلومات تجعل من المستحيل عملياً مراقبة تحرك رأس المال التي تبلغ (1000) مليار دولار في اليوم الواحد، وليس من دولة قوية وليس من قانون أو جمعية مواطنين تستطيع الإدعاء بأنها قادرة على ممارسة الرقابة على هذه التحركات.

إن تجار البورصة الذين يقدمون بعمليات الشراء والبيع والمضاربة على المواد المطروحة في البورصة من أوراق مالية وبضائع، هم العنصر الجوهري في الرأسمالية المالية تستحوذ عليهم رغبة جنونية لا تقاوم بامتلاك السلطة وتحقيق الأرباح، وتؤرقهم إرادة لا حدود لها لسحق المنافسين، وتعينهم المنبهات على البقاء يقظين، أنهم ينتجون الذهب من الهواء، وفي المصارف الكبيرة المتعددة الجنسيات في العالم، هذه العبقريات الشابة تكسب ثلاثة أضعاف ما يكسبه المدير العام ورئيس مجلس إدارة المصرف إنهم يتقاضون مكافآت وحصصاً في الأرباح الخيالية التي يحققونها للمؤسسات التي يعملون لحسابها، أنهم أغنى أغنياء عصرنا وجنونهم يجلب لهم المال.

في الوقت الراهن، ليس لدى المصارف المركزية في أهم دول العالم سوى وسيلة واحدة في تصرفها من أجل تنظيم السوق المالي:

أ. تحديد أسعار الصرف.

ب. تحديد أسعار الفائدة.

غير أن هذه الأسلحة غير كافية كما يدل انخفاض الأسعار في بورصة وول ستريت عام 1996، أن الذي يحكم العالم الآن هو مشاعر القلق الغامضة والحدس والرغبات والولع الجامع بالمغامرة وتحقيق الأرباح لدى نشطاء البورصة.

ديمقراطية العولمة أم عولمة الديمقراطية

إن الرأسمالية المعاصرة غبية ووقحة، نسيت تماماً أصولها البروتستانتية لذا لا يمكن توقع أي شيء مها بل يجب محاربتها وعزلها وتحريمها، إن نشر الاضطهاد على مستوى العالم الذي يمارسه رأس المال المالي، وتحويل العلاقات بين البشر إلى علاقات مادية نقدية بحتة، والتخلي عن قيم العصر، كل ذلك تسبب بأضرار لا يمكن إصلاحها للدولة القومية.

أننا نفتش عن إمكانيات ولادة ديمقراطية ما بعد الأمة، وفي عالم دمرته اللامساواة والشقاء، من يستطيع أن يفرض مع الأغنياء إعادة التوزيع الضرورية لجزء من ثرواتهم؟ من يضمن للفقراء فرصة البقاء والاستفادة من الحركة الاجتماعية؟ كيف ستكون خلال القرن الحادي والعشرين الأشكال الجديدة للتنظيم الذاتي للمجتمعات؟ بعد موت الدولة الجمهورية، كيف تبني آليات جديدة للقرابة العامة قادرة على ترويض نمط الإنتاج الرأسمالي المدمر؟

إن جميع المنظمات المتخصصة اكتسحتا البيروقراطية ولكنها مع استثناءات قليلة ذات فاعلية كبيرة في الميدان، أنها تقوم بعمل ضخم ولتناول بعض الأمثلة:

أ. الحملة التي قادتها منظمة الصحة العالمية ضد الأوبئة.

ب. الحملة التي قادتها منظمة مساعدة الطفولة.

ج. وبرنامج الغذاء العالمي لإغاثة ضحايا الجوع.

د. الإستراتيجية التي نفذتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان ضدا لعنصرية والتميز والتعذيب.

هـ. المساعدة التي تقدمها يومياً المفوضية السياسية للاجئين إلى ملايين الأشخاص المضطهدين في العالم.

ومع ذلك فإن الجهود التي يبذلها خبراء الأمم المتحدة بشجاعة وذكاء لمساعدة السكان المنكوبين لا تعد شيئاً بالمقارنة مع الأضرار التي يسببها السكان أنفسهم صقور صندوق الدولي.

أن جميع وكالات الأمم المتحدة العاملة في مجال التنمية والعون الإنساني مطلوب منها أن تضع تقريراً عن نشاطها السنوي ترفعه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأم المتحدة والبنك العالمي وصندوق النقد الدولي وهما من مؤسسات الأمم المتحدة ويخضعان من حيث المبدأ لرقابة مماثلة على نشاطاتهما.

إن اليد الخفية للسوق تقرر كل يوم من سيعيش ومن سيموت إن سادة العولمة هم الذين يتصورون أنهم يفرون ديمقراطية الخصخصة على العالم، وبدلاً من مواجهتهم تحاول الأمم المتحدة من دون طائل أن تدخلهم.

الأمل هو في المجتمع المدني على مستوى العالم، ولكن ماذا يعني هذا؟ لقد لعب المجتمع المدني دوراً حاسماً في القضاء على العالم الإقطاعي، أن النصر السريع للدولة القومية أزاح المجتمع المدني من مسرح التاريخ ودفعه إلى النسيان، ولكنه يعيش اليوم نهضة مذهلة.

إنه المكان الذي تنتشر في حركات اجتماعية جديدة وحيث تبرز وظائف وهيئات مستحدثة، تبتكر علاقات جديدة بين الأفراد والأمم، ويوضح تصور للعالم والمجتمع خارج أطار القواعد المتحجرة.

فمن المستحيل مادياً أن نضع لائحة اعتماد كاملة للقائمين في مجال المجتمع المدني العالي الجديد، والأخذ فكرة عن الموضوع لنحاول أن نحدد الجبهات والحركات في المجتمع المدني.

1. المنظمات العالمية والنقابية وهذه المنظمات تعيش تجدداً مذهلاً.

2. الحركات الفلاحية، ومنظماتها تمتاز بأنها قوية ومتحركة ويقودها زعماء ومناضلون في غاية الحزم.

3. النساء اللواتي يناضلن في جميع أنحاء العالم ضد التميز الجنسي.

4. الشعوب المحلية ومجتمعاتها التقليدية السابقة للرأسمالية.

5. الحركات والجمعيات والأحزاب البيئية.

6. تجمع الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية.

إن ديمقراطية القمع والعولمة الظالمة تولد ديمقراطية الدفاع والثورة والنضال من قبل الشعوب المقهورة، في العراق أوجد الغزو الأمريكي للعراق مثال الحركات المقاتلة التي تدفع عن شرف أرضها وكرامة شعبها، ولم يكن في الحسبان للإمبراطورية الأمريكية وجود مثل هذه المقاومة، فأين الحسم السريع للمعركة، ها هي السنة السادسة للحرب وستدخل السنة السابق والقتل والتشريد والتجويع والتهجير لا يزال رغم الكلام المعسول من بوش الذي حال أننا نريد حرية الشعب وازدهاره وتقديم الديمقراطية له، فأين ما يقول؟ إنها الأكاذيب التي بدأت بأسلحة الدمار الشامل- وانتهت بالديمقراطية الكاذبة.

الأساس الأخلاقي للرأسمالية

تتزايد الشكوى شفاهة وكتابة مما أصاب البشر من تدهور أخلاقي وسلوكي، وعن أطراد هذا التدهور العام، فالماضي أفضل من الحاضر، والإباء أفضل من الأبناء. وعلى العموم فكل هذه الشكاوي مطلقة على علاتها لأسباب أيديولوجية ونفسية وسياسية، والغريب أن نفس هذه الشكاوي المختلفة تواجدت عبر كل التاريخ البشرى المكتوب، وفي كل مكان فيما تركه نفس الأسلاف الذين نقدسهم من أثار وتراث ونراهم ينعون فيها أيضاً ما آل إليه البشر من سوء الأحوال الأخلاقية، وذلك دون أساس من البحث العلمي السبيل الوحيد الذي يمكن أن يثبت لنا صحة هذا الزعم من عدم أولاً، ومدى هذا التدهور إن وجد ثانياً، أو على العكس فقد يثبت لنا أن

البشر قد حققوا تطوراً في أنساقهم الأخلاقية، وأنهم أفضل من أجدادهم وآبائهم، بمعنى أنهم أكثر شرفاً ورقياً وخيراً... الخ ثالثا، وحيث أن معلوماتنا في هذا الشأن لن تكون دقيقة بأي حال فلن يمكنا الحكم بشأن هذه القضية إلا في إطار أن البشر ومنذ فجر تاريخهم يتطورون ككل إلى ما هو أفضل عموماً، وذلك بمقارنة الأنساق الأخلاقية المعلنة لمختلف المجتمعات، والأوضاع الاجتماعية والأخلاقية للبشر عبر التاريخ من خلال ما خلفوه وراءهم من آثار وتراث.

أما ما يمكننا فعله هنا فحسب، فهو أن نتناول بالدراسة النسق الأخلاقي للرأسمالية باعتبارها التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية السائدة الآن عبر الكوكب بأسره، والتي تشكل الأساس المادي للحضارة الرأسمالية ذات الطابع العالمي المتزايد العمق والاتساع منذ نحو خمسمائة عام. والتي أخذت في السنوات القليلة طابع الهيمنة الشاملة للرأسمالية الأمريكية الأكثر قوة.

يتأسس النسق الأخلاقي العام للرأسمالية على قاعدة الفردية وما ترتبط بها من ذاتية وأنانية، ومن ثم تحطم كل أشكال التماسك الاجتماعي التي عرفتها المجتمعات الإقطاعية، والتي كانت تقيد الفردية وتوابعها بجماعية الانتماء وأولويته على مصلحة الفرد لصالح جماعة ما الأسرة، الحي، المهنة، الحرفة... الخ. فالرأسمالية تفترض لوجودها مجتمع من الأفراد الأحرار المتنافسين الذين يتلقون عبر علاقات السوق ليتبادلوا ما يملكونه من سلع مختلفة مادية ومعنوية، مصنعة أو خام، بما فيها قوة العمل نفسها باعتبارها سلعة، وتفترض الرأسمالية أن هؤلاء الأفراد في حالتهم الفردية تلك متساوون تماماً وفق القانون، وأنهم على علم بمصالحهم التي تجعلهم يدخلون في صفقات تبادل سلعي وخدمي مختلف عبر السوق الحر، وأنهم عبر ذلك عليهم تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة الذاتية لأنفسهم، وتحقيق أكبر قدر ممكن من اللذة عبر استهلاك أفضل السلع المعروضة في السوق، دون التفات للآخرين ممن يشاركونهم علاقات السوق الرأسمالي، الأمر الذي تزعم معه الأيديولوجية الليبرالية أنه سيعود في النهاية بالنفع على كل أفراد المجتمع وجماعاته، طالما يتنافسون، ويحققون نجاحهم كل

وفق قدراته وإمكانياته، ومن ثم يحققون المصلحة العامة للمجتمع والدولة عبر سعي كل المواطنين للنجاح الفردي في منافسة لا ترحم وسباق لا ينتهي من أجل إنتاج لا يمكن أن يتوقف للسلع التي يتم تداولها في السوق، مما يستدعي دائماً إلهاب ظهور المستهلكين لكي يستهلكوا ما هم في حاجة إليها هم في غير حاجة إليه، الأمر الذي يتحدد بمقدار نجاحهم في المنافسة، ويشكل معيار سعادتهم في الحياة، ومعيار تقييمهم للبشر، الذين تتحدد قيمتهم بما يستهلكونه وبما يمكن أن يستهلكوه. هذا هو المعيار الحاكم في النسق الأخلاقي للرأسمالية عموماً والأكثر ارتباطاً بها كنمط للإنتاج. والذي تتأسس عليه كافة العلاقات الاجتماعية في المجتمع الرأسمالي.

لا شك أن هذا النسق له انعكاساته السلبية والإيجابية، الضارة والمفيدة على مستوى الصحة النفسية للأفراد، وصحة العلاقات الاجتماعية، ومن ثم الممارسات السلوكية للبشر.

فقد حررت الرأسمالية الأفراد مما كان يكبلهم من قيود تعوق إمكانيتهم، ونجاحهم الفردي، وجعلتهم أكثر شجاعة ومبادرة وصراحة وإيجابية، إلا أنها حولت كل منهم لمجرد شيء أو موضوع أو وسيلة أو أداة للآخر، وحولت الجميع لمجرد أرقام في حسابات المكسب والخسارة، ومن ثم فقد تحولت العلاقات الإنسانية إلى علاقات سوقية عموماً، إذا تحول لصراعات وصفقات لا تنتهي بين البشر من أجل الفوز بأكبر قدر من غنائم السوق وسلعة تحت وهم تحقيق سعادة سطحية غير مشبعة نفسياً، فالشبق الاستهلاكي الذي تثيره الرأسمالية يزيد الإحساس المستمر بالحرمان والاحتياج برغم كل ما يتم استهلاكه من لذات، أما الإشباع الإحساس المستمر بالحرمان والاحتياج برغم كل ما يتم استهلاكه، أما الإشباع الحقيقي فلن يكون إلا حين يتطابق الاستهلاك مع الضرورة الفعلية، وهما يتناقض مع منطق السوق الرأسمالي المرتبط بتحقيق الربح عبر التوسع المستمر في الإنتاج، وهرباً من ميل معدل الربح للهبوط. فالمتسابقون يجرون في مضمار لا ينتهي بالنسبة لكل منهم إلا بخروجه من السباق، بالانسحاق أو الموت أو الانسحاب أو الجنون أو المرض النفسي، وعند

من يدركون تلك الحقيقة، فالحياة على مثل هذا النحو السوقي المبتذل عبث لا معنى له ولا يستحق كل هذا العناء، فحتى وفق حساب المكسب والخسارة، فأن ما يخسره البشر من قيم ومثل ودفء إنساني ومشاعر جميلة وراحة نفس وذهن واحترام الذات لنفسها ومن تحبهم وحبهم لها، والحرية الحقيقية والحياة الطليقة من العبودية، والامتلاك الفعلي للحياة الشخصية بعيداً عما يقيدها من علاقات السوق ونمط التملك، لقاء ما يتم اكتسابه من سلع وخدمات سيوضح في الحساب الختامي كم الخسارة الفادحة التي حاقت بهم مهما بلغ ما اكتسبوه.

وفي المجتمع الراسمالي يقع الجميع في الاغتراب، فالعامل يبيع قوة عمله وقدراً من حريته ووقته وإرادته من أجل إنتاج سلع لا يرغب في إنتاجها، ومن أجل سوق لا يعرفه، وفي ظروف عمل لا يملك السيطرة عليها، والرأسمالي تستعبده ملكيته، وتحرمه من الحرية والأمن، وتشعل لديه الخوف من الخسارة ومن الفشل في السباق، وبرغم أن ما يملكه يستعبده إلا أن أخشى ما يخشاه أن يخسره، ويفقد من أجدل كل هذا ما سبق وأشرنا إليه.

هذا هو النقد الشيوعي للنسق الأخلاقي للرأسمالية، وكان ماركس قد تناول في الفصل الأول من كتاب رأس المال ما أطلق عليه (وثنية) السلعة أي تحولها لصنم هو الإله المعبود في دين السوق الرأسمالي، والذي من أجله يقدم البشر القرابين من حريتهم وسعادتهم وجهدهم وأغلى ما يملكوه، والسلع آلهة مخادعة من أجلها تقدم ما تطلبه من قرابين متوهما لحظتها بأنك إذا تملكت أحدها نلت السعادة، وأشبعت الرغبة، وإذا ما أصبحت في حوزتك واستهلكتها أحسست بجوع لصنم آخر، بعد أن تأكدت أن الصنم الذي سار في حوزتك لم يكن يستحق ما دفعته من أجله من قرابين، ولأنه لم يعد يشبع لك رغبة، وأنه ليس كما كنت تتخيله قبل امتلاكه، والأخطر أن امتلاكه أو وترك القلق والخوف من أن تفقده من الحاسدين والطامعين فيما تملكه. والقرابين المقدمة من أجل السلع وإن كانت مجرد نقود بشكل مباشر، فلقد دفعت من أجلها عمرك وحريتك وجهدك وعقلك، وفقدت بسببها الكثير من أسباب السعادة

الصحية، والإشباع الحقيقي، وتبلغ المأساة ذروتها حين تتحول السلعة من الصنم المعبود إلى مجرد نفاية بالاستعمال والاعتياد، ترغب في التخلص منها بعد كل ما دفعته من أجلها، وعبثاً ترغب في التخلص منه بعد ما كنت تظنها الكفيلة بإسعادك، ومنذ هذه اللحظة أصبحت تسلك مثل العبيد، فلست مجرد عبداً للضرورة بل درويشاً لآله السوق، ذبت فيه، وأصبحت لا تتميز عما يملك وتملكه سواء أكان مجرد سلعة أو رأسمال أو مجرد قوة عمل.

وإزاء كل تداعيات هذا المنط في الحياة تتكون شتى أشكال التمرد الفردي والاجتماعي من الحركات الدينية الأصولية أو الجديدة إلى الحركات الهبيّة والوجودية إلى الحركات الثورية المعادية للرأسمالية.

الإنسان العربي والمطالب الأمريكية

لقد سجلت أحدث التقارير تعني بحقوق الإنسان انتكاسة جديد لوضع حقوق الإنسان في البلدان العربية دون استثناء تقريباً، ودقت هذه التقارير ناقوس الخطر إزاء استمرار انتهاكات الحكومات العربية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية ولا يمكن في هذا الصدد تجاهل الوضع الخاص لحقوق الإنسان في العراق الذي خضع لسلطة احتلال أمريكي بريطاني، وسجلت ممارسات قوات الاحتلال سجلت في العراق عدداً من انتهاكات حقوق الإنسان، إذ اقتحمت عدداً كبيراً من منازل العراقيين واقتادتهم إلى السجون دونما دليل إضافة عدد من الممارسات اللاانسانية التي صنفها الكثيرون على أنها انتهاك صارخ لحريات الإنسان وحقوقه في ظل الاحتلال.

وما يحدث في سجن أبو غريب ليس ببعيد، ولقد شاهد العالم الوحشية المطلقة للمحتل.

وهناك الكثير الكثير لا مجال لإحصائها ولكن يكفي أن تقول أين هي ديمقراطية الحريات التي تحمل شعارها الإمبراطورية الحاصلة لشعار العولمة.

وظهرت مخاوف البعض بعد إعلان الإدارة الأمريكية أنها بصدد إعادة تخطيط

المنطقة سياسياً على نحو يتوافق مع مصالحها وذلك بدعوى الديمقراطية، هذه الدعوى حدت بالجامعة العربية إلى المطالبة بضرورة تحقيق إصلاحات سياسية واجتماعية من الداخل بدلاً من فرضها من الخارج، وبالطبع تأتي حقوق الإنسان على رأس هذه الإصلاحات.

وإذا ما استعرضنا ممارسات انتهاك حقوق الإنسان في العالم العربي بالأخص الحريات السياسية، وما يحدث في السجون من تعذيب بل واختفاء لكثير من السجناء دون إبداء الأسباب، حتى أن الأمر يصل إلى الموت.

وكذلك الممارسات غير العادلة بحق الشعوب، فهناك تجوع للشعوب، وما تعيشه اليوم من ارتفاع جنوني للأسعار، والغلاء الفاحش وارتفاع أسعار المشتقات النفطية التي تسيطر عليها من دون شك عولمة أمريكا البغيضة، فظهرت فئة جديدة من الفقراء، ربما يعملون ولكن مخولاتهم لا تكفي للأيام الأولى من الشهر، فأصبحت المجتمعات مقسمة كالتالي 2٪ أغنياء يحصلون على 80٪ من مقدرات البلاد و98٪ من الفقراء يعيشون ضمن 20٪ الباقية، إن ناقوس الخطر ليس في ارتفاع الأسعار وحسب بل في معالجة ظاهرة الغلاء من الحكومات التي زادت رواتب موظفيها بنسب ضئيلة عدا دول الخليج الغنية، التي لا تلقي بالاً لجيرانها المسلمين، فأين حقوق المسلم على المسلم؟ فهذا الخطر سيبقى مجهول النتائج ما لم يتم إيجاد حلول ناجعة ذلك.

1-31 مستقبل الإنسان في ظل العولمة

لم يلعب العالم الثالث إلى حد كبير دوراً خلاقاً في صياغة حقوق الإنسان وتطبيقه وعلى الرغم من أن حقوق الإنسان تتضمن العديد من المعتقدات الموجودة في كافة الثقافات في العالم فأن الأصول التنظيرية لحركة حقوق الإنسان غربية على نحو مميز، فالمفاهيم الرئيسية للحركة الحرية المساواة الرفاه المادية وتقرير المصير مصاغة بالنمط الذي تصورته الحركات الوطنية والتحررية ونبعث تلك الحركات من الغرب لكنها أثرت على القيم السياسية عبر العالم.

هذه الأصول التاريخية وحدها جعلت الكثير من وطنيي الثقافة يدافعون عن رفض حركة حقوق الإنسان كعرف عمومي.

أصبحت انتهاكات حقوق الإنسان في واقعنا المعاش مبررة على صعيد عدم شرعية قيم معنية لحقوق الإنسان.

إن نجاح حركة حقوق الإنسان مستقبلاً في تطور المجتمعات يعتمد بصورة كبيرة على قدرتها على إقناع شباب تلك الأمة بأن حقوق الإنسان يجب أن تكون شاغلاً مهماً، أو من اللازم اعتبار تعليم حقوق الإنسان عنصراً جوهرياً من عناصر المناهج المدرسية.

لقد علا في أرجاء الأرض صوت المطالبة بالحقوق السياسية والمدنية للإنسان ونال دعماً كبيراً في عصر العولمة، وأن كانت هناك سياسات حاكمة على هذه الندوات حيث لا ترضى إلا بمصالحها لا مصلحة الإنسان.

لقد أصبحت حقوق الإنسان هي لغة العصر التقدمية، للعوامل والأسباب التي نذكر بعضها، علماً بأن الإسلام هو الذي يبين فضل حقوق الإنسان وضمنها له.

1. سهولة الاتصالات والارتباطات وسرعة تناقل الأخبار والمعلومات، بحيث أصبحت الكرة الأرضية على أثرها كقرية صغيرة، وأسرة واحدة، فإن في وصل أخبار الانتهاكات وهدر الكرامات. وبسرعة فائقة من أدنى الأرض إلى أقصاها عبر الإنترنت والأقمار الصناعية جعلت كل الناس في الأرض يعيشون في رؤية وعلى مسمع من الجميع وهو نوع انتصار للإنسان ولحقوقه الضائعة، وأن كان الانتصار الحقيقي والكامل لا يتحقق إلا في ظل الإسلام وعولمته العادلة التي تجمع بين النمو والازدهار والعدل والأخلاق.

بعد هذا التقدم الكبير في الارتباطات أصبح من الصعب إخفاء الانتهاكات التي يمارسه الحكام ضد الشعوب بالنسبة إلى حقوق الإنسان ومثال ذلك انهيار جبل

المقطم في مصر عام 2008 وحرج الحكومة المصرية من ذلك واكتشاف مدى الظلم الذي يعيشه الشعب المصري.

هذا يعتبر تطوراً مهماً يؤدي إلى تحقيق الحريات الإنسانية ورعاية حقوق الإنسان مستقبلاً، ويؤدي إلى صعوبة إقامة الأسوار الحديدية مرة أخرى ومن جديد حول أي مجتمع من المجتمعات، وذلك بعد هذه الثورة من الاتصال والقفزة في المعلومات.

2. حدوث منظمات وجمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان، فإن المنظمات الدولية وجمعيات حقوق الإنسان في العالم بما فيها منظمات وجمعيات العالم الثالث. استطاعت ولو بقدر من أن توصل صوت الإنسان إلى أخيه ومن إيجاد بعض الضغوط الدولية على من لا يحترم حقوق الإنسان، علماً بأن من اللازم استقلالية هذه الجمعيات اقتصادياً وإعلامياً وسياسياً، حتى لا تخضع في عملها للدول الكبرى.

وعند ذلك يكون من السهل اليسير التحرك دولياً في مواجهة الانتهاكات المحلية كما ويمكن خارجياً أن تجعل صوتاً عالمياً لمن يحرم من صوته، وفي هذا السبيل يمكن تجنيد جميع منظمات حقوق الإنسان في العالم كله للوقوف ضد هذه الانتهاكات ومساندة نشطاء حقوق الإنسان والدفاع عنهم.

ويمكن أن تصبح هذه المنظمات والجمعيات الحقوقية المنتشرة بالأرض بذرة صالحة لشجرة مثمرة، تثمر مجتمعاً مدنياً على مستوى العالم.

ولقد أدت شركات الانترنت ووسائل الاتصال الحديثة والجوال دوراً مهماً في إقامة هذه المنظمات والجمعيات واستمرارها.

نعم إن هناك تباطؤ في تحقيق أهداف هذه المنظمات والجمعيات ناتجة عند عدم استقلالية بعض هذه المنظمات ونفوذ بعض الدول الكبرى منها. ورفض بعض الحكومات المعاصرة لمنظمات حقوق الإنسان وملاحقتها باستمرار لكن مع كل

ذلك فقد حققت هذه المنظمات والجمعيات على إثر الضغط الإنساني الموجود نجاحاً نسبياً، لكنه ليس بالمستوى المطلوب، الذي يطالب به الإسلام من حقوق الإنسان بما هو إنسان لكي يستطيع التقدم في مختلف مجالات الحياة خاصة مما يرتبط بالانفتاح في الحكم، ورعاية حقوق المعارضة والتعددية السياسي ونفي الاستبداد عن الحكام واحترام حقوق الإنسان لدى الجميع.

3. حصول ثورة تجارية عالمية ذات كرامة اقتصادية والكرامة الاقتصادية تأتي بالكرامة الإنسانية، فإن التوسع المثير في حقل التجارة العالمية والثورة التجارية هذه قد ضاعفت فرص الاتصال بين المجتمعات المنفتحة والمجتمعات المنغلقة بهدف التعارف، والتقدم في مجال الوعي بالحريات ونفي الاستبداد علماً بأن الدول الأوروبية الغربية والشرقية مهتمة بعمليات التحول إلى اقتصاد السوق وصناديق التنمية، تتظاهر بالربط بين المساعدات التي تقدمها للدول النامية، وبين سجل حقوق الإنسان والتحولات السياسية، من نفس الاستبداد ودعم الانفتاح.

ومن الواضح أن ازدهار الحريات يؤثر إيجاباً على حقوق الإنسان.

32-1 مستويات العولمة

يمكن اعتبار العولمة هي التتويج التاريخ لسادة العولمة على ثلاث مستويات مترابطة

1. المستوى الاقتصادي

قامت العولمة بتكثيف الهجوم على المكاسب التاريخية الاجتماعية والاقتصادية للعمال والشعوب وتكريس السيطرة على الأسواق المالية وعلى دواليب الاقتصاد والمجتمع.

2. المستوى السياسي الاستراتيجي

العولمة تكريس لانتصار النظام الرأسمالي العالمي بقيادة الولايات المتحدة

الأمريكية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينات وإعادة الرأسمالية إليه بشكل نهائي، كما أنها تعبير عن النظام العالمي الجديد الذي روحت له الدوائر الإمبريالية بعد حرب الخليج الثانية.

3. المستوى الأيدلوجي

العولمة تكريس لتفوق الإيديولوجية الليبرالية على باقي الأيديولوجيات العالمية ويقوم هذا التفوق على الترويج لمدة الاشتراكية ونهاية التاريخ وعهد الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وفي الوقت الذي كانت قطاعات واسعة من المعارضة السابقة للنظام الرأسمالي كما هو حال منظور الرأسمال العالمي.

تعتقد أن العولمة ستفتح المجال أمام تقدم الشعوب وازدهارها. وأنها قدر محتوم لا مفر منه. وأن لا خيار للتنمية البشرية.

أما التقنية في إطار الرأسمالية، وتطبيق مبادئ اقتصاد السوق، لقد جاءت أحداث المكسيك، والإضراب العام في فرنسا عام 1995، وأزمة بلدان شرق آسيا والأزمة الكورية، لتكشف عن تناقضات العولمة، وعن وجهها المعادي لحقوق الإنسان وفي هذا الإطار اعتبار مختلف التحركات المناهضة للعولمة والاضطرابات والاحتجاجات التي شهدها العالم خلال فترة التسعينات بمثابة ودود على إدعاءات الرأسمال العالمي.

وتعتبر صرخة العالم ليس سلعة الذي وقعها المتظاهرون خلال قمة سياتل بالولايات المتحدة في سنة 1999 بمثابة تعبير عن احتجاج مكثف على العولمة الرأسمالية الجديدة.

وتعني هذه الصرخة أن العولمة تقوم على إخضاع مقومات الحياة الإنسانية لمقتضيات السوق، وأن كل شيء في الحياة أصبح سلعة تباع وتشتري، وتتجلى مظاهر التسليع في جميع المجالات:

أ. جميع الخدمات العمومية (التعليم، الصحة، النقل) أصبحت سلعاً.

ب. المواد الطبيعية وتمليكها للخواص، (الماء، الطاقة، الكهرباء) أصبحت سلعاً.

1-33 أزمة الإنسان والعولمة

لقد صار السؤال على كل شفة ولسان هل الإنسان في هذا العالم المسمى العالم الثالث هو إنسان؟ أم أن هناك اختلافاً في المراتب بين الإنسان الأمريكي واليهودي، وبين الإنسان العربي أو الأفريقي أو المسلم؟

فالإنسان الأمريكي يفعل ما يشاء ولا يحق لأحد أن يعترض عليه، حتى في الدفاع عن النفس في مواجهته، فقد حصل على حصانة دولية يفعل ما يريد، يذبح يقتل ينتهك الأعراض دون رقيب أو سؤال (والعراق خير شاهد على ذلك).

والإنسان اليهودي كما يدعون فهم شعب الله المختار، فهم السادة بحسب رأيهم وبقية البشر عبيد وخدهم لهم.

على كل حال موضوع حقوق الإنسان ودور الدولة في إنقاذ هذه الحقوق واجب دراسته من أجل مواجهة الحرب الأمريكية على الإنسانية.

ومن أجل ذلك نؤكد أن شعار العولمة، هذا الشعار الذي يحمل السم للإنسانية، وللعلاقات بين الإنسان والإنسان ويهدف أولاً وأخيراً إلى تعبين البشرية جمعاء لإله مزيف اسمه (الدولار) وهو فخ كما وصفه كل من "هانتس بيتر مارتين وهارالد شومان).

ومما لا شك فيه أن أمريكما بواسطة أدواتها لقوية ومنها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تدفع الحكومات في مختلف العالم الثالث إلى التخلص من الأعباء المترتبة عليها بسبب تأمين بعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للطبقات الشعبية الفقيرة وتشبع أنه لا حل لمشاكل هذه الدولة إلا بالابتعاد عن تحمل تبعات المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للشعب، إن الهدف من وراء ذلك هو العمل

على أن تصل الأمور بين الشعوب والحكومات في العالم الثالث إلى حالة الكفر المتبادل كل بالآخر.

إن العولمة هي الانقلاب الأمريكي على حقوق الإنسان وحرياته في العالم. وهذا الانقلاب ينفذ لمصلحة الشركات العالمية الكبرى التي تتحكم باقتصاد العالم وبالسياسات الاقتصادية للحكومات عبر إرغامها على إتباع إرشادات ونصائح البنك الدول وصندوق النقد الدولي، هذه الإرشادات والنصائح التي تتضمن غالباً تخفيض قيمة العملة، وتخفيض مربع النفقات العامة وبصورة خاصة على المستوى الاجتماعي. وتقليص اعتمادات التعليم والصحة والسكن وإلغاء المعونات المتعلقة بالمواد الاستهلاكية بما فيها المواد الغذائية ورفع الدعم عنها، وخصخصة المؤسسات العامة، وزيادة تعرفة الكهرباء والمياه والنقل ووضع حدٍ أعلى للأجور والرواتب.

وهذه السياسات تؤدي حقاً إلى فتن داخلية حيث يصطدم الجائعون بالسلطة كما حصل في مراكش عامي 1981 و1984 وفي كاركاس عامي 1985 و1989 وفي الجزائر عام 1988 ثورة الرغيف.

وهذه السياسة هي سياسة ضرب حقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

إن الإنسان هو الهم الأول لكل حركة سياسية، وأن الحقوق التي يتم الانقلاب عليها تحت عناوين براقة هي بالنسبة لنا نحن المسلمين ثابتة ديني ملازم للعقيدة ورديف للعبادة ولنبين دور الدولة في الإسلام هو خدمة الإنسان وليس خدمة المال والشركات والثروة، من أجل أن يكون الإنسان لائقاً بمنصبه زو خليفة الله في أرضه.

إن الإنسان في العالم الإسلامي قد عاني الكثير جراء التسلط الأجنبي وقد آن الأوان ليستعيد هذا الإنسان كرامته وحقوقه وحرياته ويستعيد عزته التي جعلها الله له ليتبوأ على المكانة التي تليق بخير أمة أخرجت للناس في هذا القرن الحادي والعشرين.

أن تطور التنظيم القانوني الإقليمي لفكرة حقوق الإنسان في أوربا وأمريكا لا

يعني أن كل أجزاء العالم تتمتع بنفس القدر من الحماية، فيما يخص حقوق الإنسان فيها، ومع وجود بدايات تنظيم دولي للحقوق والحريات في القارة الأفريقية فإن القارة الأسيوية تعد من أكثر قارات العالم افتقاداً لمثل هذا التنظيم بسبب سعة جغرافيتها وكثافة عدد سكانها مما قاد إلى اختلاف الثقافات والنظم القانونية حيث هناك شعوباً وأديان وأجناس ولغات وقوميات عادات وتقاليد وأعراق متباينة إلى حد كبير كما يوجد رفض نسبي للعمل على تطوير أفكار حول حقوق الإنسان بين الحكومات في أسيا.

تعتبر فلسطين أحدى الدول الأسيوية التي لا يوجد فيها ضمان لحقوق مواطنيها. حيث أن المحتل الذي يطبق حقوق الإنسان في وطنه لا يطبقها في فلسطين حيث أن سكانها لا يحق لهم تقرير مصيرهم والتعبير عن آرائهم، حتى أنه لا يحق لهم العيش بأمان في أوطانهم، وأطفالهم الذين نراهم كل يوم يقتلون ويدمرون، والعالم سكان لا يتكلم. وإن اليهود نراهم يعذبون الفلسطينيين ويضربون النساء على الحواجز والأطفال يولدون على أصوات القنابل، وهؤلاء الأطفال لا يعلمون إلا مفاهيم النار والرشاش والشهداء والحجارة.

إن المحتل لم يرحم طفلاً ولا شيخاً ولا دمعة، فيجب على الأمة الإسلامية والعربية التضامن مع الشعب الفلسطيني وعدم التخلي عنه، لأن الدائرة ستدور.

34-1 سلام العالم أم قمع العالم

إن الحرية والطمأنينة تضمنها لجميع الناس التجارة العولمة والمحررة من كل قيد كما يزعم سادة العولمة لكن التجارة العالمية تنمو بسرعة مذهلة، وتحدثت منظمة التجارة العالمية عن تفجر الطلب، نعم التجارة تنمو نمواً كبيراً على مستوى العالم، وأوروبا وحدها تسطير على 40٪ من التدفقات التجارية، ويزعم سادة العولمة أن أي دكتاتورية مهما كانت متوحشة لا تستطيع مقاومة حرية التجارة والمصيبة أنه لا يمكن أن تعيش إلا في نظام الاكتفاء الذاتي والعزلة، وعاصفة الحرية كفيلة بتدمير القلعة،

وبالمنطق نفسه لا تستطيع الحروب الاستمرار إلا إذا كانت نار الكراهية بين الأعداء غير قابلة للانطفاء، والمعادلات التجارية تحدث بطبيعتها حالة من المصالح المشتركة أما التجار أنفسهم فهم حسب سادة العولمة أمراء السلام إذا لنطر سؤالاً هل الاقتصاد المعولم وحرية التجارة وإقامة سوق عالمية واحدة تؤدي إلى إسقاط الحكام المستدين؟ هل تمنع الحروب؟

الواقع إن النقيض هو الذي يحدث وهناك بعض الشواهد الواقعة:

1. لنظر بإمعان إلى ناحية الحكام المستبدين، بسبب أملاكها مناجم الألمنيوم تعتبر جمهورية غينا- كوناكري من أكثر بلاد العالم الثالث اندماجاً في التجارة المعولمة في هذا البلد جنرال باهت اسمه (لانسانا كونتي) يضطهد الشعب ويبدي كراهية لمتطلبات حقوق الإنسان، وهو يعلن قائلاً: "حقوق الإنسان لا أدري ما يعني ذلك".
2. في تشاد- تجامينا يعذب الرئيس الحالي السجناء حتى الموت والسجينات والسجناء السياسيين يعذبهم في سراديب قصره، إنه (إدريس ديبي) وهو يسير على نهج الرئيس الذي سبقه (حسن هيري) الذي أتهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية من قبل قاضي التحقيق في داكار ثم توقفت إجراءات الملاحقة القضائية أما أدريس ديبي فهو تلميذ نموذجي لسادة العولمة أن يطبق بذمة برامج التكييف البنيوي لصندوق النقد الدولي وبدفع أقساط وفوائد الدين، لقد أصدر قانوناً لتشجيع الاستثمار برضى عامّ للرأسماليين الأجانب، ولقد كافأه البنك الدولي بسخاء فوز البنك أن ينفذ أكبر مشروع استثماري في أفريقيا عن طريق تمويل استغلال حقول النفط في دوبا، وبناء خط أنابيب نقل النفط (1000) كيلو متر.
3. وفي توغو بأمر الرئيس الجنرال أياديما بقذف الطلاب الموثوقي الأيدي من طائرات الهليكوبتر فوق بحيرة (بي) في العاصمة لومي وبفصل جيشه القبلي المكون معظمه من رجال ينتمون إلى قبيلة كابيس استطاع البقاء في السلطة منذ عام 1967 إلى الآن.

4. وفي البلاد العربية يجوع شعب ويعطش حتى تظهر على شاشات التلفاز الصراع على لقمة الخبز وشربة الماء، وتمارس ديمقراطية الانتخاب المحسوم النتائج وتقمع المعارضة، وتسجل التهم لكل من يعارض الحكم لتوصله إلى الإعدام وحصل كثر من قتل وتشريد وإعدام ولكن بسرية وكتمان، وهناك في البلاد العربية دول تنتج للنفط غنية وبجوارها دول فقيرة تعني فأين حقوق الجوار ومساعدة هذه الدول بعد معاناة الشعوب من ارتفاع الأسعار، أن الدول الغنية في عالمنا العربي تنظر إلى الفقراء في الدول المجاورة نظرة الإنسان الأجنبي الذي يريد أن يسرق مقدرات البلاد.

في البلاد العربية لو أخرجت الدول الغنية زكاة أموالها لما كان هناك فقير على وجه الأرض ولكن حسبنا الله ونعم الوكيل.

5. وفي الكاميرون أحدث الرئيس بول بيا عام (2000) قيادة علمانية للقوات الخاصة بالأمن، وقتلت هذه القيادة في عام واحد أكثر من (500) شاب قاموا بمعارضة النظام.

6. في الصين يوجد حزب وحيد فاسد شمولي يضطهد الشعب وفي الوقت نفسه حرر بيروقراطيو السلطة الاقتصاد الكامل وبددوا الثروات وأحدثوا مناطق الإنتاج الحر، وقلصوا الأجور ووضعوا نظاماً ضريبياً هلل له رأس المال الأجنبي.

إن المضاربة العقارية المتوحشة تضرب بكين وكانتون وشانغهاي وفي الحقول مئات الملايين من الأسر تعاني نقص التغذية في حين أن الزعماء الحمر يكدسون ثروات شخصية ضخمة، في الصين كان معدل النمو الاقتصادي 6٪ عام (2000) وفي عام (2001) قبلت الصين عضواً في منظمة التجارة العالمية في عام (2008) بلغ عملاق الصناعة الصينية كل أرجاء المعمور.

7. لقد استخلص تقرير نشرته لجنة دولية للتحقيق من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأمريكية بتاريخ 22/ 2/ 2001 أنه توجد في كونغو حالة اختراقات منهجية لحقوق

الإنسان ويشهر التقرير بجرائم التعذيب والاغتصاب والقتل، ويلاحظ حالات عديدة للاختفاء والتوقيف والاحتجاز التعسفي ضمن ظروف غير إنسانية لبعض الموقوفين.

8. وفي السودان تتهم الحكومة السودانية ظلماً ذلك لأنها ضمن (محور الشر) بحسب سادة العولمة بانتهاك وقتل الناس في دارفور، والحقيقة أن دارفور منطقة غنية بالنفط وبعض المعادن، فلا بد من إيجاد صراع حتى تدخل يد السادة إلى تلك المنطقة. واستقلالها واستغلال أهلها، أنها سياسة شريعة الغاب ولكن ضمن عقلانية صارمة وتابعين لتلك العولمة لا يهمهم إلا مصالحهم الشخصية، فأين حقوق الإنسان؟

إن قائمة الأنظمة القاتلة التي تدمر كوكبنا، الذي يزعم أنه قد توحد وصلحت أحواله بتأثير الخصخصة وحرية انتقال الرأس المال والبالغ طويلة جداً في معظم الدول التابعة لإمبراطورية العولمة يزدهر الحكام الاستبداديون.

وماذا عن المذابح واقتتال الأخوة في القارات التي حظيت بنعمة الخصخصة وتحرير الأسواق؟ يتخذ في هذا المجال شعار (السلام العالمي بواسطة التجارة العالمية) مثلاً من تهدئة النزعة الحربية أدت خصخصة وظائف الدولة ومؤسساتها وتحرير التجارة إلى الهيجان وولدت الاندفاع نحو الجريمة.

ولولا النفط الذي يباع حرية في السوق الحر في روتردام والنزع بين شركات النفط حول مخطط أنابيب النقل لما وقعت الحروب التي تمزق الآن ازبكستان وأفغانستان والشيشان، والعراق الذي تفقد منه (مئات الألوف) البراميل من النفط يومياً فأين تذهب؟؟؟

وعام 2008 دمرت أكثر من عشرين حرباً دولية أو نزاعات مسلحة داخلية العالم والنتيجة لكل ما سبق، علمياً كل البيانات التي تؤسس للعولمة في حال تناقض صارخ مع الواقع.

إن العولمة ليست سوى عملية واسعة من الخداع، أن ترويج موقف السادة يولد

سيلاً متواصلاً من الأكاذيب، ومع ذلك، فإن العولمة واحتكار رأس المال يتولدان ويتطوران ويزدهران في مجتمعات ما تزال متأثرة بعمق تراثها الإسلامي والمسيحي واليهودي واللاديني أو بكل بساطة الإنساني، هذه المجتمعات مسكونة بقيم العدل واحترام الآخر والاستقامة وإنقاذ روح الإنسان هي لا تسمح بالقتل ولا بسحق الضعيف من دون تعويض والخطيئة تبحث فيها الكراهية.

هذا التراث المعقد ما زال يكمن بدرجات متفاوتة في أعماق وعي أو لا وعي بعض رجال المصارف والشركات العابرة للقارات أو المضاربين في البورصة، إنه يعرقل أعمالهم ويمارس نوعاً من الرقابة مع أحلامهم.

إن تراكم الثروة في أيدي أشخاص معدومين تزيد عن تلبية حاجاتهم فالأغنياء لا يستطيعون الاستفادة من ثرواتهم بعد إشباع الحد الأقصى من احتياجاتهم مهما تكن مكلفة وغريبة لذلك فأنهم يعمدون إلى توزيع جزء منها.

أن الجوع والأوبئة والعطش والنزاعات المحلية التي يثيرها الفقر يدمر كل سنة تقريباً بقدر ما يعرفه الحرب العالمية الثانية خلال ست سنوات من شعوب العالم الثالث، وها نحن الآن في خضم الحرب العالمية الثالثة بالفعل؟ فمتى ستنتهي وكيف؟

35-1 العولمة والإسلام

من الواضح أن هناك خلافاً عميقاً بيننا وبين إشكالية العلاقة بين الثقافة والعمولة عموماً، وفي العالم العربي خصوصاً.

أن جوره الإشكالية يمكن في مواجهة الإسلام للتحديات العولمة، ومسعى العولمة المخفي أو الظاهر الذي يجرد الشعوب من ثقافاتهم والهيمنة الثقافية الغربية التي يفرضها على الشعوب المقهورة قصراً، والظاهر من العولمة اقتراح يقدمونه للعرب والمسلمين تبني الحداثة ولكن الحداثة الجاهزة والناجزة أنها حداثة الرأسمالية.

إن الحركات الإسلامية تطرح موضوع صلاح النعم الاجتماعية والسياسية في البلاد العربية، فهي تطرح مشروعاً إسلامياً ينظم الشؤون الاجتماعية والسياسية، لكن

المبالغة في التركيز على الحركات الإسلامية وتضخيم حجمها وموقعها في الثقافة العربية، إن سادة العولمة يدعون أن هروب الشعوب من العولمة نحو الماضي، فلا يعقل أن يقدم تقنية السيف على تقنية الصواريخ، وقبل ما يقارب القرنين حسم المسلمون ثم تبعهم العرب بسرعة عجيبة هذه المسألة واكتشفوا أن مقاومة الموجه الاستعمارية غير ممكنة دون الأخذ بوسائل والطرق الحديثة في القتال، فقد تبنى محمد علي برنامجاً تحديثياً طموحاً في مصر القرن التاسع عشر، ولم يمنع التصوف الديني الأمير عبد القادر الجزائري عندما وضع نفسه على رأس حركة المقاومة الجزائرية في النص الأول من القرن ذاته، من إدراك بناء جيش عصري للرد على الغز الفرنسي، ولم يشذ عن هذا الطريق حاكم من حكام العرب من قبل ذلك الوقت بما فيهم ملوك العربية السعودية الذين انطلقوا من دعوة وهابية دنية مغرقة في التمحور حول الذات ليتبنوا نموذج الحداثة، كما اكتشف ذلك أيضاً المكون الإصلاحيون منذ جمال الدين الأفغاني الذي وجه أول نقد عقلي للفكر التقليدي ولحامليه من العلماء ولم يخالف ذلك المثقفون المحدثون الذي جاؤوا بعده في العالمين العربي والإسلامي وحتى الإمام الخميني الذي عبأ شعباً كاملاً وراء مشروع إقامة جمهورية إسلامية وقد اعتمد على الاستخدام الخلاق ر شرطة الكاسيت المسجلة التي كان يسير بها الاعتصامات والإضرابات والمسيرات اليومية وهو يعيد عن مركز الأحداث فكان ذلك من أهم الوسائل التكتيكية الحديثة التي نجح في تجييرها لصالح ثورة شعبية.

ولا اعتقد أن هناك أحد من الإسلاميين في فلسطين أو العراق أو إيران أو أفغانستان، يعتقد أن مواجهة الهيمنة الأمريكية لا تكون إلا برفض التقنية الحديثة العسكرية والاقتصادية والإعلامية والتركيز على هذه القضية يعطي الانطباع بخلع أبواب مفتوحة أكثر مما ينبه إلى مخاطر وعقبات حقيقية.

والواقع أن النظم الاجتماعية والسياسية الواردة من الغرب قائمة على الفساد والجور والطغيان والتعسف، بينما يقدم لنا الإسلام مبادئ أرقى لبناء نظام اجتماعي سياحي قائم على الحرية والمساواة والعدالة وأن الإسلام لا يتعارض مع الحداثة

والتطور بل يدعو إليه، وتاريخ المسلمين في العصور السالفة يشهد على هذه الحقيقة، ولكن هذا التطور وهذه الحداثة تكون ضمن ضوابط الشرع الإسلامي، فلا يعقل أن نستخدم الربا واحتكار الأموال، والخداع والكذب والمقامرة أساساً في الحداثة المزعومة.

إن الإسلاميين وإن تأثروا بالحداثة فإن ما يقبلونه منها هو التقنيات ويرفضون القيم السياسية والاجتماعية والثقافية الغازية لثقافة الإسلام.

وأمام هذه الخطر المحدق بالثقافة الإسلامية تتحكم ضرورة النهوض للدفاع عن قيمنا وأخلاقنا وهذا يستدعي ما يلي:

1. إبراز حقيقة الإسلام وتميزه، وبيان قيمة الكريمة التي تمثل في السماحة والرحمة واليسر.
2. تحصين النشء بالثقافة الإسلامية حتى تشكل سداً منيعاً أمام جميع الثقافات الغازية وحتى تكون الشخصية الإسلامية معتزة بأصالتها، نرى في الثقافات الوافدة شكلاً من أشكال الاحتلال الثقافي.
3. ضرورة نهوض المثقفين والأكاديميين لكشف الزيت الذي تكتنف فكرة العولمة، وإظهار النوايا الاستعمارية التي تكمن خلفها جميع الأوساط على خطرها على الثقافة حاضراً ومستقبلاً.
4. التأكيد على رحابة الإسلام وقبوله مبدأ حوار الحضارات، وقدرته على الانفتاح والتفاعل مع الثقافات الأخرى، وإقامة جسور المودة والتعرف مع الأمم الأخرى والشعوب، مصداقاً لقوله تعالى ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَـٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَـٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ﴾ [الحجرات: 13].

5. التركيز على القيم الأصلية في ثقافتنا الإسلامية من التمييز وميثاق وإظهار أثر هذه الخصائص في رفض أي ثقافة غربية تستهدف تحطيم ثوابتنا الحضارية.

6. إيجاد مجتمع عالمي جديد مركب من حركات اجتماعية ومنظمات غير حكومية ونقابات محددة له طريق تنظيمية وذهنية خاصة وطرق نضال لم يسبقها مثيل.

7. إيجاد مجتمع مدني أخوي، متضامن، أكثر حرية، وأكثر عدلاً الذي يولد متحرراً من السادة النهابين، هو في سبيله إلى الولادة، لكن الأمل يقف هنا.

الفصل الثاني

الأزمـــة الاقتصاديـــة

وبداية الانهيار

الفصل الثاني

الأزمة الاقتصادية

وبداية الانهيار

2-1 الأزمة الاقتصادية

الأزمات الاقتصادية (Economic Crises) هي: اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في قطر ما أو عدة أقطار، وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطراب الناشئ عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك. ويستعمل الاقتصاديون الغربيون اصطلاح الدورة (Cycle) بدلاً من كلمة (Crise) والتي تدل على الأزمة، بينما يلاحظ أن هناك فرق بين التعبيرين.

فالأزمة: تدل على اختلال أو اضطراب.

والدورة: تدل على انتظام في التعاقب الذي تخضع له الظواهر الطبيعية.

2-2 الدورات الاقتصادية

يتعرض الاقتصاد الرأسمالي لحدوث دورات اقتصادية، وتسمى دورات (كنداريتف) نسبة إلى العالم كنداريتف وهناك ثلاثة أنواع من الدورات الاقتصادية، وتتراوح أعراضها ما بين الكساد الاقتصادي والركود، وهي:

أ- دورة قصيرة الأجل

وهي تتراوح ما بين (10-15) عاماً ومن أعراضها:

الركود الاقتصادي.

ب- دورة متوسطة الأجل

وهي تتراوح ما بين (25- 30) عاماً وتتسبب في:

الركود الاقتصادي

ج- دورة طويلة الأجل

وهي تتراوح ما بين (60-70) عاماً وتتسبب فيما يلي:

الكساد الاقتصادي

حيث أن الطلب الكلي أو الفعال لا يستطيع مجابهة العرض مثل الكساد العالمي الكبير عام (1929)م. والذي أصاب المؤسسات الاقتصادية وأسواق المال العالمية في أوروبا أو في الولايات المتحدة الأمريكية ولم يرجع النظام المالي الاقتصادي إلى ما كان عليه لعدة سنوات.

2-3 الاقتصاد الأمريكي

دعونا أولا نحاول فهم ما حدث مؤخرا.. الذي حدث هو أن "وول ستريت" أو مركز صناعة المال والأعمال في الولايات المتحدة قد تحول إلى فقاعة في السنوات الأخيرة، بسبب الزيادة الكبيرة في السيولة، وبسبب الشيء الذي يعتبر أكبر صانع للفقاعات في التاريخ الا وهو: الطمع.. وفي غمار ذلك نسي بعض من أذكى الناس واحدةً من أقدم القواعد المعمول بها في مجال الاستثمار وهي أنه: لا يوجد شيء اسمه عائد بدون مخاطرة.

وظيفة الحكومة هي حراسة الخط الدقيق الفاصل بين الحد الضروري من المخاطرة الذي يقود الاقتصاد الخلاق والمقامرة المجنونة بمدخرات الناس بطرائق تعرضنا جميعا للخطر.

في حقبة التسعينيات من القرن الماضي كانت الأسهم الخالية من المخاطر وغير

القابلة للخسارة والمرتفعة العائد هي أسهم شركات تقنية المعلومات، أو ما كان يطلق عليها أسهم الـدوت كوم.

النسخة المعادلة لذلك في عقدنا الحالي هي القروض العقارية المتدنية الفوائد والمخاطرة، والسندات المالية.. فكما حدث بالنسبة لأسهم وسندات "الدوت كوم" في تسعينيات القرن الماضي، حيث تضخمت قيمة الأسهم المالية إلى مستويات غير معقولة، حدث أيضا لرواتب المديرين التنفيذيين في "وول ستريت".

والسوق بشكله الحالي يساعد على ذلك، حيث نرى القوي يأكل الضعيف، ويفرض عليه شروطه المالية.

ولكي تكتمل الصورة علينا أيضا فهم سبب "استثنائية" الفقاعة الحالية كي نعرف بالضبط أين تحتاج الحكومات الذكية للتدخل.. فإذا ما افترضت أنك وجارك قد ذهبتما إلى أحد البنوك، وحصلتما على رهن عقاري، مثلكما في ذلك مثل غيركما من الناس الذين لجئوا إلى تلك الوسيلة، وأصبحوا من أصحاب العقارات.

افترض أيضا أن شركتكما المالية أو مصرفكما الذي قدم لكما الرهن، قام بعد ذلك ببيع المنزلين لأحد الوسطاء الذي قام بوضعهما ضمن إطار حزمة أكبر من المرهونات العقارية المماثلة، ثم عمد بعد ذلك إلى تقسيم تلك الحزم من القروض إلى أجزاء صغيرة، أو أسهم وسندات مؤسسية، وبيعها لكافة المؤسسات والشركات التي تبحث عن عائد إضافي.

إن معنى ذلك أن الأقساط التي تدفعانها أنت وجارك سدادا للرهن العقاري، تذهب لسداد فوائد الأسهم والسندات.

4-2 الانهيار

ولكن ما حدث عندما انهار السوق العقاري دون أن يتمكن الناس من تغطية قيمة الرهن أو بيع منازلهم، هو أن تلك الأسهم فقدت قيمتها، وهو ما كان يعني أن

البنوك التي تحتفظ بتلك الأسهم قد خسرت جزءا كبيرا من رأسمالها، وأن الهرم كله بدأ يتداعى.

وأصيب هذا السوق العقاري برمته بالعدوى، بحيث لم تعد البنوك تعرف بالضبط قيمة أصولها المدعمة بالرهونات العقارية، فماذا كانت النتيجة؟.. كانت النتيجة أن تلك البنوك توقفت عن الدفع، وهو ما أدى بدوره إلى نشوء أزمة الائتمان الحالية.

وأزمة الائتمان تلك هي في الحقيقة التي جعلت الأزمة الحالية مدمرة على النحو الذي نراه عليها؛ فنحن في النهاية لا نستطيع تحمل الاستمرار فترة طويلة على وضع تمتنع فيه البنوك عن تقديم القروض للشركات الجيدة العاملة في السوق.

هذا هو السبب الذي يجعل الكونجرس بحاجة إلى إنشاء "مؤسسة للحلول الائتمانية" على غرار تلك المؤسسة التي استخدمناها للخروج من أزمات المدخرات والقروض في ثمانينيات القرن الماضي، فنحن نحتاج الآن- كما كنا نحتاج في الثمانينيات- إلى وكالة حكومية تتولى شراء قروض الرهن العقاري الرديئة، والاحتفاظ بها مؤقتا، ثم إعادة بيعها بعد ذلك بطريقة منظمة، لأن ذلك سوف يحول دون بيع المنازل التي لم يتمكن أصحابها من تغطية قيمة الرهن بثمن بخس، وهو ما سيساعد البنوك في النهاية على استعادة الثقة المفقودة، والبدء في منح القروض للراغبين من جديد.

بالإضافة لذلك، تحتاج الجهات التنظيمية- على المدى الطويل- إلى طرائق تتمكن بها من الحد من مبالغ (الرفع المالي) أي القروض الاستثمارية التي تستطيع بنوك الاستثمار أو شركات التأمين منحها في وقت واحد، لأننا لو وضعنا في اعتبارنا درجة التداخل والارتباط بين تلك البنوك والشركات في الاقتصاد المعولم، فإننا سندرك أن انفجار بنك أو شركة يمكن أن يجر وراءه العديد من البنوك والشركات الأخرى.

يقول "ديفيد روثكوف" المسؤول السابق في وزارة التجارة بإدارة الرئيس السابق

"بل كلينتون" ومؤلف كتاب "طبقة السوبر.. نخبة القوة العولمية والعالم الذين يحاولون صنعه": "نحن الآن في نهاية العهد الذي سادت فيه مقولة "اترك كل شيء للسوق" ومقولة "كلما قللت الحكومات من درجة تدخلها كان ذلك أفضل" ... "بيد أنني أعتقد مع ذلك أنه من المهم التأكيد على الفارق بين الحكومات الذكية والحكومات التي تبالغ في التدخل في كل صغيرة وكبيرة".

ويشير "روثكوف" أيضا إلى أننا "لسنا بحاجة إلى زيادة كبيرة ومفاجئة في كمية الضوابط في وول ستريت ... بل كل ما نحتاجه هو عملية إعادة تفكير شاملة في الكيفية التي يمكننا بها أن نجعل المؤسسات المالية العالمية أكثر شفافية، ونضمن بها كذلك أن المخاطر الموجودة في تلك المؤسسات- الكثير منها جديد، والكثير منها غير مفهوم حتى من قبل الخبراء- سوف تُدار وتُراقب بشكل سليم".

خلاصة القول: إن وظيفة الحكومة هي حراسة ذلك الخط الدقيق الفاصل بين الحد الضروري من المخاطرة الذي يقود الاقتصاد الخلاق والمقامرة المجنونة بمدخرات الناس بطرائق تعرضنا جميعا للخطر.. نعم، نحن بحاجة للتأكد أن ما يحدث في "لاس فيجاس" يجب أن يظل هناك، ولا ينال مناخ الاستثمار، بمعنى آخر: نحن في حاجة إلى العودة للاستثمار في المستقبل وليس المراهنة عليه.

2-5 الكارثة في الاقتصاد الأمريكي

يوجد أخطاء كبيرة وفادحة في حل الأزمة المالية والاستمرار فيها يعني أن العالم مقبل على كارثة حقيقية سوف تحدث في الأشهر القادمة.

الخطط المطروحة حاليا هي ضخ الأموال في الشركات لإنقاذها من الإفلاس والمرحلة الأخرى لإنعاش الاقتصاد وبالفعل تم ضخ مليارات في أسواق العالم بدون دراسة متأنية لما سيحدث لاحقا .

في بعض الشركات قد تنجح هذه الخطط إنما في معظمها سوف تحدث كارثة

كبيرة بالاقتصاد الاخطاء هي المحافظة على الشركات بهيكلتها الحالية وسط ديون كبيرة وصرف تشغيلي ورواتب شهرية وركود اقتصادي وضخ الأموال بها بدون إصلاح لوضع الشركات حسب مايحتاجة السوق من توقع شراء ما تنتجه هذه الشركة ووضع الشركات بهذا الحجم حاليا إلى بمعني الاستغناء عن عدد كبير من الوظائف وإغلاق بعض مرافق الشركة والاستمرار حسب احتياجات السوق حاليا فقط .

الآن لدينا شركة جنيرال موتور على وشك الإفلاس ونحن الآن في مرحلة ركود اقتصادي بمعني عدم وجود قوة شرائية لدى المستهلكين ولن تكون موجودة على المدى القصير.

الخطط المطروحة ضخ مبلغ سبعة وعشرين مليار دولار في هذه الشركة لمساعدتها على تخطي مشاكلها.

الشركة الآن تعاني من شح السيولة وانخفاض مبيعاتها في الأشهر الماضية وتحقيق خسائر كبيرة دفع هذا المبلغ للشركة ببقاء الهيكل الكبير للشركة من مصانع وعمال وغيرها يعني إن هذا المبلغ وهو سبعة وعشرين مليار دولار سوف تذهب رواتب للعمال والموظفين بالشركة بدون مردود مالي بتحقيق مبيعات كبيرة تعوض هذه المبالغ إذا النتيجة خسائر اكبر ولو حدث هذا الوضع مع عدد من الشركات يعني أن الحكومة الأمريكية خسرت المليارات بدون تحقيق شيء وعندها ستكون فقدت الحلول لصرفها ما بحوزتها من مبالغ في حلول عقيمة وعندها سوف تحدث الكارثة الحقيقية.

إذا الحلول المطروحة الآن ستؤدي إلى هذا الوضع والحلول الصحيحة لابد أن يكون فيها ضحايا.

وفي شركة جنرال موتور للسيارات من المفترض قبل صرف المبلغ إصلاح وضع الشركة بحجم ما لديها من مبيعات متوقعة وهذا يعني الاستغناء عن عدد كبير من العمال والموظفين وتركيز العمل على الإنتاج بقدر المتوقع من مبيعات فقط عندها

سيكون مبلغ السبعة وعشرين مليار مؤثر لتصحيح وضع الشركة إنفاق الشركة متوازن والمبيعات موجودة والشركة مستمرة والسيولة متوفرة ويمكنها العودة مع الوقت لرفع الإنتاج في حالة تحسن الاقتصاد هذه الحلول الصحيحة لمشاكل الشركات قد لايعرف البعض حجم العمال في شركات السيارات وأتذكر إن إحدى الشركات الأوروبية عندما استخدمت التكنولوجيا في أعمالها استغنت عن خمسمائة ألف عامل فما هو حجم العمال في شركة جنرال موتور اكبر الشركات الأمريكية في هذا المجال.

في شركات السيارات الهدف المبيعات وفي شركات التأمين الهدف الثقة وفي شركات أخرى أهداف أخرى لذلك الأمر ينطبق على جميع أرجاء الأسواق من بنوك وشركات وغيرها.

فشركات التأمين تم ضخ مبالغ كبيرة فيها إلا أنها قد تذهب هذه الأموال مصروفات شهرية بدون عوائد لعدم وجود ثقة في شركات التأمين وهذا الوضع سوف يستمر عدة أشهر وقد يستمر سنوات لذلك الاستمرار في ضخ الأموال بهذه الطريقة العقيمة سوف تكون نتيجته كارثة كبيرة بعد نفاذ كل هذه المبالغ وصرفها على موظفين وعمال وخطوط إنتاج غير مثمرة وشركات تأمين فقدت الثقة ولن تحقق إلا بعد سنوات لوجود خسائر فادحة بالمليارات يصعب تعويضها بسهولة إذا الاستمرار في صرف العلاج الخاطئ سوف يكون نهايته موت المريض والأموال وحدها لن تكون العلاج للاقتصاد بدون إصلاحات أخرى وأهمها تقليص حجم الشركات وهذا الأمر مع رئيس صرح بإحداث مزيد من الوظائف للشعب الأمريكي في وعود انتخابية مغلفة وسط اقتصاد سيئ يحتاج إلى شجاعة كبيرة وإنقاذ الكيان ولو على حساب تضحيات كبيرة أهم من الوعود الانتخابية واكبر هموم المنزل أن يكون لديك أبناء غير منتجين وتجلب لهم الأموال ليصرفونها فقط فهم عبئ على ميزانية المنزل وهكذا هي الوظائف في الاقتصاد الأمريكي الآن وحجم الشركات الهائل بدون مبيعات يعني أنها جمعيات خيرية تصرف مرتبات مجانية.

2-6 الأزمة الاقتصادية العالمية

قد نتفق أو نختلف في حجم الصدمة التي أحدثتها أزمة الرهن العقاري على الاقتصاد الأمريكي والأوربي، وكذلك على الدول المرتبطة بهما اقتصاديا، ولكن ما لا يختلف عليه الجميع أن هذه الصدمة خلفت مجموعة من الدروس المستفادة يمكن الخروج بها من أسباب وقوعها، وكذلك كيفية التعامل معها.

أما عن أسباب الوقوع فقد كشفت عن فقاعتين يحكمان الاقتصاد العالمي ما لبثا أن انفجرا ليحدثا الأزمة الأولى: فقاعة الربا، والثانية: فقاعة بيع الديون، وكل منهما يرتبط بالآخر.

فبوادر الأزمة ارتبطت بصورة أساسية بالارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ عام 2004، وهو ما شكل زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد أقساطها، خاصة في ظل التغاضي عن السجل الائتماني للعملاء وقدرتهم على السداد حتى بلغت تلك القروض نحو 1.3 تريليون دولار في مارس 2007م، وتفاقمت تلك الأزمة مع حلول النصف الثاني من عام إلى 2007، حيث توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم، وكان من نتيجة ذلك تكبد أكبر مؤسستين للرهن العقاري في أمريكا وهما "فاني ماي" و"فريدي ماك" خسائر بالغة حيث تتعاملان بمبلغ ستة تريليونات دولار، وهو مبلغ يعادل ستة أمثال حجم اقتصاديات الدول العربية مجتمعة.

أما فقاعة بيع الديون فجاءت من خلال" توريق" أو "تسنيد" تلك الديون العقارية وذلك بتجميع الديون العقارية الأمريكية وتحويلها إلى سندات وتسويقها من خلال الأسواق المالية العالمية. وقد نتج عن عمليات التوريق زيادة في معدلات عدم الوفاء بالديون لرداءة العديد من تلك الديون، مما أدى إلى انخفاض قيمة هذه السندات المدعمة بالأصول العقارية في السوق الأمريكية بأكثر من 70 في المائة.

7-2 العلاج الحكومي

وجاء تعامل الحكومة الأمريكية مع الأزمة ليكشف عن درس آخر وهو أهمية التدخل الحكومي، فرغم أن النظام الاقتصادي العالمي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية قائم على الاقتصاد الحر أو نظام اقتصاد السوق ورفعه شعار (الدولة تحكم ولا تملك)، فقد ظهر بوضوح دور التدخل الحكومي للمساهمة في علاج أزمة الرهن العقاري والحيلولة دون انهيار النظام الاقتصاد العالمي، وأكد وزير الخزانة الأمريكية "هنري بولسون" ذلك بقوله إن التدخل غير المسبوق والشامل للحكومة يعتبر الوسيلة الوحيدة للحيلولة دون انهيار الاقتصاد الأمريكي بشكل أكبر، وقال رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي "بين بيرنانك" تعليقا على التدخلات الحكومية إنها ضرورية لضمان ألا تؤدي الديون المعدومة إلى انهيار النظام المالي والاقتصاد. حتى أن الرئيس الأمريكي (جورج بوش) نفسه صرح في خطاب له بالبيت الأبيض بأن الوقت الراهن حاسم لمواجهة الأزمة المالية، مشيرا إلى غياب الثقة والمخاطر المحدقة بالاستهلاك والنشاط الاقتصادي، وطالب بالتحرك الفوري للحفاظ على صحة اقتصاد بلاده من مخاطر كبيرة.

وبناء على ذلك اقترحت وزارة الخزانة الأمريكية برنامجا حكوميا تتراوح تكاليفه بين خمسمائة إلى ثمانمائة مليار دولار، لشطب الأصول الفاسدة المرتبطة بالقروض العقارية من سجلات الشركات المالية الأمريكية. وفي خطوة عملية أعلنت الخزانة الأمريكية أنها ستدعم بخمسين مليار دولار صناديق الاستثمار التي تتعامل في سوق النقد وانخفضت قيمة أسهمها عن دولار واحد، في محاولة لاحتواء الاضطرابات في أسواق المال. كما كشف البنك المركزي الأمريكي تنسيقه مع كل من: البنك المركزي الأوروبي، والبنك الوطني السويسري، وبنك إنجلترا، وبنك اليابان، وبنك كندا، لدعم القطاع المالي العالمي، حيث قاموا جميعا بضخ مليارات الدولارات في أسواقهم المالية.

وكل هذه الخطوات تبرز أن التاريخ يعيد نفسه فقد نشأت المدرسة الكلاسيكية

التي يسير على نهجها نظام اقتصاد السوق أو النظام الاقتصادي الحر باعتباره وريثا أو امتدادا للنظام الرأسمالي على يد عالم الاقتصاد الاسكتلندي آدم سميث في القرن التاسع عشر الذي نظر للنظام الرأسمالي في كتابه (ثروة الأمم)، وأكد الحرية الاقتصادية (دعه يعمل دعه يمر)، وعارض تدخل الدولة في الاقتصاد عملا بفكرة اليد الخفية التي رأى من خلالها أن البحث عن المصلحة الخاصة يحقق المصلحة العامة تلقائيا.

ومع ظهور أزمة الكساد العالمي العظيم (1933-1929) كشفت هذه الأزمة عن عجز المدرسة الكلاسيكية، وفي الوقت نفسه برز على السطح الفكر الكينزي من خلال كتاب جون مينارد كينز (1936) الذي دحض فيه النظرية الكلاسيكية وأثبت خرافة اليد الخفية، ودحض الادعاء بأن الأسواق تتمتع بالقدرة على إصلاح عدم توازنها، ورأى أن أحوال الكساد والتضخم تحتاج إلى تدخل مباشر من قبل الدولة لإصلاحها، وكانت الدعوة لتدخل الدولة قوية خاصة بعد تعطل قوى الإنتاج وخروج ما يزيد على ربع القوى العاملة الصناعية إلى البطالة. وبالفعل استخدمت الدول الغربية سياسة الإدارة الاقتصادية- في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية- لإعادة البناء الاقتصادي وفي التخطيط والنمو المستقبلي. وتمكنت النظرية الكينزية من تحقيق الازدهار الاقتصادي في الخمسينيات والستينيات حيث أقدمت الدول الغربية على تأميم بعض الصناعات والأنشطة المهمة بالنسبة للاقتصاد ككل مثل الحديد والصلب والكهرباء والسكك الحديدية، كما أصبحت المشروعات الخاصة خاضعة لتوجيه الدولة بشكل عام، وانتصرت في تلك الفترة المدرسة الكينزية على غيرها من المدارس الاقتصادية.

ولكن في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات خاصة مع انهيار الشيوعية وبزوغ القطب الواحد حدث ارتداد فكري بالنسبة لدور الدولة حيث اتجهت نحو خصخصة المشروعات العامة وإعطاء المزيد من الحرية في التصرفات مرة أخرى للمشروعات الخاصة وتقلص وسائل الرقابة عليها.

ومع أزمة الرهن العقاري عادت الدولة مرة أخرى للمدرسة "الكينزية"، وعززت من دورها ولجأت إلى شراء مؤسسات خاصة منعا لانهيارها واستخدمت السياسة النقدية والمالية للحيلولة دون انهيار النظام الاقتصادي العالمي.

8-2 الاقتصاد الإسلامي

ويبدو من خلال ما سبق أن فكرة الطريق الثالث التي ظهرت لأول مرة عام 1936 على يد الكاتب السويدي "arquis Child" هي الحل، فهي تجمع بين مفهومي الرأسمالية الغربية والاشتراكية الماركسية، ولا تتبنَّى السقف الأعلى أو الحد الأقصى لكل نظرية.

ولعل الطريق الأول الذي طرحه النظام الاقتصادي الإسلامي قبل ظهر منظرو النظامين الرأسمالي والاشتراكي هو خير ترجمة لفكرة "arquis Child"، فهو ينظر للفرد والجماعة معا، ولا ينتظر وقوع الأزمات حتى تتدخل الحكومات بل يقي أصلا من وقوعها، كما أنه يحترم الملكية الفردية ولا يكبتها كما في النظام الاشتراكي، ويؤهلها لتنمو في حضن القيم الإيمانية فلا غش ولا تدليس ولا احتكار ولا ربا ولا مقامرة ولا غبن ولا استغلال كما هو عليه نظام اقتصاد السوق، وفي الوقت نفسه لا يهمل دور الدولة كشريك للتنمية مع القطاع الخاص من خلال اضطلاعها بمشروعات المنافع العامة التي تقوم عليها حياة الناس من خلال أفضل استخدام للموارد المائية والرعوية ومصادر الطاقة والثروة المعدنية.

والحقيقة أن العقل والمنطق يقول إن هذا النظام هو الحل، فالواقع يؤكد أنه لا يوجد شيء اسمه حرية مطلقة، فالكون ليس آلة خلقها الله ثم تركها تدور بدون تدخل كما ترى المدرسة الغربية، وبالتالي فإن تدخل الدولة ضروري، ولكن يجب التفرقة بين تدخل إيجابي لا تحكمه أهواء أو اعتبارات سياسية بقصد تسييس الاقتصاد وخضوعه للاعتبارات الشخصية لا القواعد العلمية، وبين التدخل السلبي الذي تعكسه قرارات العديد من الأنظمة العربية.

9-2 الأزمة الاقتصادية.. نتاج (انعدام الرؤية بعيدة المدى)

"ثمة ظاهرة تشير إلى تحوّل مراكز القوى والى التبدلات التدريجية في الأنظمة العالمية: من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادئ".. هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق.

"انتهى عصر الدولار، وان الاقتصاديين: الأمريكي والبريطاني لن يستطيعا تجنب ركود محتم".. جورج سوروس الملياردير العالمي المعروف.

وقد طرحت هذه الأفكار والكلمات في بداية افتتاح منتدى دافوس الاقتصادي يوم الأربعاء الماضي.. وهذا المنتدى إنما هو كذلك- أي اقتصادي عالمي-: باسمه ومضمونه وطبيعته وسوابقه وتمثيله المتنوع الضخم، فقد شارك فيه 2500 من النخب الاقتصادية والمالية والسياسية وصناع القرار وفدوا إليه من العالم كله. وقد تزامن انعقاده في هذا العام مع (الأزمة الاقتصادية) التي تواجهها دول عديدة، ولا سيما دولة أكبر اقتصاد في العالم، وهي الولايات المتحدة الأمريكية التي يتأثر بحركة اقتصادها: كل اقتصاديات العالم تقريبا: نظرا لضخامة الاقتصاد الأمريكي، وتشابكه الرصيد والوظيفي مع الحركة المالية والتجارية والاستثمارية والاقتصادية- بوجه عام- التي تتحرك عبر قارات الكوكب.

العالم- من ثم- أمام أزمة.. ولقد ذهب الخبراء مذاهب شتى في تحليلها وتفسيرها. فهناك من ردها إلى بطء النمو في الاقتصاد الأمريكي وضعف الدولار.. ومنهم من ردها إلى (الغرق) في السياسة والحروب التي صرفت التفكير عن الاستغراق في الشأن الاقتصادي استغراقا يستنبط الحلول والبدائل في وقت مبكر، أي قبل أن تتراكم الأزمة وتتعقد.. ومنهم.. ومنهم.

وقد تصح هذه الأسباب، وتصح عشرات مثلها. لكن أزمة الأزمات- في

تقديرنا- هي أن تفكير القادة والمخططين (صغير) صغرا مركبا: صغير لذاته، وصغير لأنه (غارق) في الفرعيات والتفاصيل، أو هو (تفكير ذري) وفق تعبير المستشرق (جب)، بمعنى انه مفتت، أو ذرات مفردة لا يربطها سياق منهجي كلي.. والعجيب أن هذا التفكير الصغير أو الذري يسود في حقبة من الزمن شهدت أعلى رقم في ترديد كلمة (إستراتيجية)، فهي تتردد ملايين المرات على ألسنة سكان الكوكب، ومنهم من يرددها، ولا يعرف معناها إلا كما تعرف السلحفاة- مثلا- سرعة السنة الضوئية!. أن التفكير الذري أو الصغير أو المحدود والمفتت حمل أقواما، بل حمل نفرا من العلماء في أواخر الأربعينات من القرن الميلادي الماضي وهم قلة لحسن الحظ- بأن يجزموا بأن التقدم العلمي قد بلغ سقفه الأعلى الخاتم!! وان انتقال (الصورة التلفزيونية) عبر الأجواء أمر مستحيل. فمكث العلم غير بعيد فجعل ما لم يكن يُتصور وقوعه: واقعا علميا حيا: يلمس ويرى.

ما سبب هذه (الورطات التطوعية)؟!

هناك سببان مركبان:

أ- (فقدان الرؤية الفكرية والعلمية الواضحة وبعيدة المدى).

ب- النفي الجريء- والوهمي- لاحتمالات تعززها القرائن، أو- على الأقل-، ليس هناك ما يضطر المرء العاقل لاستبعادها.

ويمكن أن يكتنف خطأ (نفي التوقعات القوية القرائن) تصورات ومفاهيم السياسيين والاستراتيجيين- في عصرنا وعالمنا- فتنزلق البشرية- من ثم- إلى مستقبل مرعب ومثقل بمتاعب وأزمات وزلازل: أكثر عتيا، وأشد وطأة، وأفدح آلاما: مما تعانيه اليوم. ويستطيع- من هو غير قادر على الرؤية البعيدة المدى للمستقبل-: أن يعتبر بما وقع في التاريخ الكئيب القريب، أي في النصف الأول من القرن العشرين الميلادي فلم يكن متوقعا: أن تنفجر الحرب العالمية الأولى، وأن يكون من آثارها:

ملايين القتلى. ودمار رهيب في العمران. وتبدل عميق في موازين القوى.. ولكن الحرب انفجرت.

ولم يكن متوقعا: أن تظهر الشيوعية بهذا الحجم والوزن والهيمنة.. ولكنها ظهرت وتمكنت. ولم يكن متوقعا: أن تتكهرب أوربا وتموج أرضها بالنازية والفاشية على النحو الذي كان.. ولكن ذلك حصل. ولم يكن متوقعا: أن تندلع الحرب العالمية الثانية في تلك الصورة البائسة الرجيمة التي لم يشهد لها التاريخ مثيلا. ما سبب هذا الانزلاق الخطر إلى المصائر البائسة؟

نعيد التوكيد على أن وراء ذلك سببين رئيسين:

1. فقدان (الرؤية الواضحة بعيدة المدى).
2. استبعاد ما يمكن أن يقع، أو ضعف الإحساس بما يمكن أن يقع، وهو ضعف يؤدي إلى عدم الاستعداد في التخطيط والعمل، والتكاسل عن التأهب الواجب المفضي إلى استنباط الحلول والتفنن في البدائل.

وإذا كانت البشرية تريد أن تحيا ولا تهلك، وان تأمن ولا تخاف، وان تسعد ولا تشقى، وان تتيح للأجيال القادمة فرصا في الحياة أفضل وأرطب وأوضأ. فان عليها:

أ- أن تكبّر مخها وتفكيرها، وان تمد رؤاها إلى أبعد مدى مستطاع.. ولئن تعذر ذلك على مجموعها، فلا أقل من أن ينهض بهذه المهمة المخططون الإستراتيجيون فيها من الساسة وخبراء الاقتصاد والمال والتعليم والاجتماع والبيئة والأمن.. إلى آخر التخصصات التي لا تتكون رؤية صحيحة وموثوقة بدونها.

ب- ثم على هذه النخب: إحصاء الأزمات في أجندة: إحصاء يرتبها وفق أولوياتها ومخاطرها. وإذا مارسنا حقنا في رصد هذه الأزمات وترتيبها- وفق المعيارين الأنفين- قلنا: أن اعتاها وأولها وأشدها خطرا: (أزمات أربع) هي: الأزمة الاقتصادية.. وأزمة البطالة (وهي نتاج للازمة الاقتصادية وقد افردناها في بند خاص لخطورتها وفداحة آثارها).. والأزمة الثالثة هي أزمة أمنية.. أما الأزمة

الرابعة فهي أزمة المناخ الذي منه نستمد أوكسجين الحياة، وفيه نتنفس، ومن أطعمته نأكل. ولنضرب مثلا- الآن- بالأزمة الاقتصادية. والأزمة- في حقيقتها- هي أزمة الرأسمالية. ومن هنا عجبنا أشد العجب من مفكر في حجم فرانسيس فوكوياما الذي اصدر كتابا: موضوعه وعنوانه (نهاية التاريخ). فخلاصة الكتاب هي: أن البشرية قد بلغت السقف النهائي الخاتم في الرقي، وهو سقف الديمقراطية و(الرأسمالية). وان كان الرجل قد تراجع- بشجاعة محمودة- عن الكثير من أفكاره.

نعم.. نعم، الأزمة الاقتصادية الراهنة (نتاج) الأزمة الرأسمالية الكلية ونسارع فنقول- بيقين -: إننا من أنصار (الاقتصاد الحر)، بيد أن الاقتصاد الحر شيء مختلف عن سفه الرأسمالية المتوحشة وعن غباوتها وقصر نظرها. لماذا نشأت الشيوعية؟.. يمكن إجمال أسباب نشأتها- فكرا وتطبيقا- في سببين اثنين: استبداد الرأسمالية استبدادا أشاع المظالم وركامها.. والسبب الثاني (تعفن الضمير الديني)، يضم إلى ذلك: انسداد أفق الخيارات الأخرى. خيارات مثل: تعقل الرأسمالية.. وصحوة الضمير الديني وتحرره من خطايا ممالأة الظلم والظالمين: من الرأسماليين والإقطاعيين المسعورين. ومن خصائص تكوين (الرؤية السديدة المنقذة) في هذا الشأن: المزج المنهجي بين عبرة التاريخ، وبين الوقائع الراهنة. ثمة حقيقة موضوعية- ها هنا- يجب الاعتراف بها حتى من قبل الكارهين ـ بإطلاق ـ لأمريكا. والحقيقة هي: أن الاقتصاد الأمريكي (قائد) للاقتصاد العالمي: بهذه الصورة أو تلك، فإذا ضعف هذا الاقتصاد أو اضطرب، انعكس ذلك على اقتصاد دول العالم، بطريق مباشر أو غير مباشر.. وهذا الأمر ليس جديدا، بل إن واقع تشابك اقتصاد العالم بالاقتصاد الأمريكي: لم يزده إلا قوة وسعة وتجديدا. ففي عام 1929 تزلزل اقتصاد العالم بزلزال هد عافيته هدا شديدا.. ولنصغ- بانتباه- إلى المؤرخ الانجليزي الفطن والأمين (هربرت فيشر) لكي نتعلم منه حقيقة اقتصادية تاريخية تنفعنا نحن البشر في حاضرنا ومستقبلنا. فقد قال في كتابه النفيس- تاريخ أوربا في الحديث- تحت عنوان: نكبة 1929 الاقتصادية: «وفي الوقت

عينه ألمت بجمهورية ألمانيا نكبة اقتصادية قوضت أركانها. وكان فعلها شديدا نظرا لأنها طرأت عقب نزول نوائب قاسية بألمانيا.. وتلى هذه الأزمة صدمة مالية عنيفة في نيويورك عام 1929 فسحبت على الفور الأموال الأمريكية من ألمانيا، فجرّ هذا الأمر أكبر النكبات على الاقتصاد الألماني.. وعندئذ اكتسحت البلاد دعاية بارعة باهرة أخذت تفصح عن ضرورة زعيم منقذ للبلاد. وكان أدولف هتلر يبدو على صفحات هذه الدعاية البارعة كمجاهد مناضل وجندي مقاتل، والمنظم الملهم للحزب النازي المنقذ».. ومن الدروس الواجب تعلمها وهضمها من هذا التاريخ الاقتصادي السياسي المر:

أ- إن الاقتصاد العالمي- وفي طليعته الاقتصاد الألماني- قد تأثر، بعمق فادح- بما جرى في بورصة نيويورك عام 1929.

ب- ليس الاقتصاد وحده هو الذي تأثر. فقد امتد هذا الأثر الشديد الوقع والضغط إلى السياسة لينتهي بتقويض النظام السياسي القائم في ألمانيا تقويضا أدى إلى تمكن النازيين- بزعامة هتلر- من السيطرة على الحكم وسائر مقومات ألمانيا ومصائرها.

ج- إن هذا التبذل الجذري في النظام السياسي الألماني قد قاد إلى الحرب العالمية الثانية التي هي- بشهادة المؤرخين كافة- أسوأ وأقبح في التاريخ البشري كله: المكتوب منه وغير المكتوب.

الأزمة المالية في ما وراء بعدها المالي

10-2 الأزمة المالية

كتبت إحدى الصحف الاسبانية اليمينية معلقة على خطة الرئيس الأمريكي بوش لإنقاذ النظام المالي المنهار في بلاده "البولشفيك يجتاحون وول ستريت"، معتبرة أن

ماركس يضحك في قبره وهو يرى أعتى عتاة الرأسمالية، يؤممون المصارف، ويتدخلون بقوة في إدارة عجلة الاقتصاد.

وجاءت المفاجأة الكبرى في الأسبوع ذاته، عندما منحت جائزة نوبل للاقتصادي والمعلق السياسي الأمريكي بول كروغمان، الذي اشتهر بنقده الجذري لتجربة الرئيس بوش التي اعتبر أنها تعيد الولايات المتحدة لعهد التمييز الطبقي والغيتوهات المغلقة في مطلع القرن العشرين.

وكروغمان كما هو معروف اقتصادي لامع اشتهر بنظريته في التجارة الدولية، التي انتقد فيها نظرية التوازن التلقائي في التبادل التي تقوم عليها الأطروحة الليبرالية التقليدية، موجها النظر إلى بعدي المردودية المتزايدة والتنافس المختل في العلاقات الاقتصادية الدولية.

وبدون الخوض في تفصيلات هذه النظرية التي تهم المختصين وحدهم، نكتفي بالإشارة إلى إن أهمية أعمال كروغمان تنبع في إن الرجل، على عكس الاقتصاديين الأمريكيين الكبار، الذين يصدرون في الغالب عن النموذجات الشكلية الرياضية في نظرياتهم، يتبنى التحليل السياسي- الاستراتيجي في معالجة الموضوعات الاقتصادية، ويبين إن العولمة ليست ظاهرة مالية أو اقتصادية صرفة، بل هي أيضا ديناميكية جيوسياسية معقدة، تدخلها كل دولة من بوابة مصالحها الحيوية وخياراتها الذاتية.

والتحدي الكبير المطروح اليوم على المنظومة الرأسمالية هو القدرة على العودة للنسق الإنتاجي التقليدي، الذي كان قائما على فائض القيمة المتولد عن العمل ضمن قواعد اللعبة الإنتاجية للمصنع، بعد إن تغيرت طبيعة العمل نفسه وأصبح يطغى عليه العنصر غير المادي، حيث المجتمع كله منتج، وحيث أدوات الإنتاج توسعت لتركز على الآليات الثقافية والسلوكية (ما أطلق عليه الفيلسوفان الفرنسي ميشال فوكو والايطالي جورجيو اغامبن، عبارة النسق السياسي الحيوي).

أما العودة للسياسة فتبدو في شكل التدخل المباشر والكثيف لحكومات الدول

الصناعية الغربية في الأزمة الحالية، التي لم تتردد في تأميم المصارف وتحمل ديونها، وبدأت بالفعل التفكير في آليات دقيقة ومنتظمة لرقابة السيولة المالية والتحكم فيها. وكما يبين الاقتصادي الفرنسي جاك جنرو فإن دور الدولة مرشح للتزايد، ليس بالعودة لدولة الرفاهية الراعية الموزعة وإنما الدولة المخصخصة الخادمة للأسواق التي لا تتردد في التدخل المباشر لحمايتها. انه تدخل بدون أهداف اجتماعية، وإنما لإنقاذ المنظومة الرأسمالية من مأزقها الذاتي.

فالرأسمالية التي قامت في نشأتها على خلفيات أخلاقية مستمدة من المرجعية البروتستانتية (قيم الثقة والتعارف والعمل) لم تعد النظام الذي درسه ماكس فيبر في كتابه المشهور حول «الأخلاقية البروتستانتية وظهور الرأسمالية»، وانتهت إلى ماكينة مضاربة كونية، مما يفرض على السلطات العمومية التدخل المباشر لانتشالها من مكر اليد الخفية، التي طالما راهنت على توازناتها التلقائية.

أما الجانب الاستراتيجي، فيبدو في التحول الجلي الذي بدا في الخارطة الجيوسياسية للرأسمالية، التي انتقل قلبها تدريجيا منذ القرن السابع عشر من الحوض المتوسطي إلى الشاطئ الأطلسي، ثم من لندن في القرن التاسع عشر إلى نيويورك بعد أزمة 1929، وهو مرشح إلى الانتقال اليوم حسب الكثير من الباحثين إلى المجال الآسيوي، الذي تغلب على الأزمة المالية الطاحنة التي عصفت به في نهاية التسعينيات. وإذا كان البعض يتحدث ببعض التبسيط والتسرع عن عودة الحرب الباردة، اثر تصاعد الخلاف الروسي- الأمريكي حول الموضوع الجورجي، إلا إن الحقيقة التي لا مراء فيها هي إن الولايات المتحدة نفسها أصبحت واعية بأن حل الأزمة المالية يقتضي بلورة وتفعيل اطر الشراكة الدولية، التي تنكرت لها في السنوات الأخيرة، ودفعت غاليا ثمن التحرك خارجها.

وبالإضافة إلى المعادلة الجديدة في أمريكا الجنوبية التي قامت فيها نماذج جديدة من الأنظمة الشعبوية اليسارية التي تدعي طرح خيار تنموي جديد، وبدأت تشكل نواة

تكتل إقليمية مهمة على حدود الولايات المتحدة، فإن التجارب الجديدة في روسيا والصين، حيث قامت رأسماليات قومية خارج القيم الليبرالية، تطرح تحديات جديدة على التفوق الاقتصادي الأمريكي، الذي أعلن نهايته وزير المالية استيفن ستينبورك، ونبهت إليه صحيفة الليبرالية الانغليزية العريقة «ايكونوميست» معترفة بأن عصر التحكم الغربي في الرأسمالية قد ولى.. وذلك هو الدرس العميق من الأزمة المالية الحالية.

خطورة الأزمة المالية الأميركية على العالم

إن العجز في الميزانية واختلال الميزان التجاري وتفاقم المديونية الخاصة والعامة إضافة إلى الارتفاع المستمر لمؤشرات البطالة والتضخم والفقر من أعظم المشاكل الخطيرة، وفي يناير/ كانون الثاني من العام الحالي خسر مؤشرات الأسهم الأميركية داو جونز 4.6٪ وناسداك 9.9٪ لكن ارتفاع هذه النسبة أو تلك لا تعكس بالضرورة درجة خطورة الوضع الاقتصادي والمالي الأميركي الحالي. ففي أكتوبر / تشرين الأول عام 1987 سجل داو جونز هبوطاً هائلاً قدره 22.6٪ أي بنسبة تفوق بكثير النسبة الحالية ومع ذلك فأن الأزمة الراهنة اخطر لأنها نجمت عن تراجع الاستهلاك الفردي في حين كان ارتفاع أسعار الفائدة السبب الأساس في أزمة 1987.

2-11 انهيار قيم العقارات

ما أن انفجرت فقاعة الإنترنت في عام 2000 حتى ظهرت فقاعة أخرى ترتبط بالقطاع العقاري. ومنذ ذلك العام أخذت قيم العقارات وبالتالي أسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصة بالارتفاع بصورة مستمرة في جميع أنحاء العالم خاصة في الولايات المتحدة حتى بات شراء العقار أفضل أنواع الاستثمار في حين أن الأنشطة الأخرى بما فيها التكنولوجيا الحديثة معرضة للخسارة.

وأقبل الأميركيون أفراداً وشركات على شراء العقارات بهدف السكن أو الاستثمار الطويل الأجل أو المضاربة. واتسعت التسهيلات العقارية إلى درجة أن

المصارف منحت قروضاً حتى للأفراد غير القادرين على سداد ديونهم بسبب دخولهم الضعيفة.

وانتفخت الفقاعة العقارية حتى وصلت إلى ذروتها فانفجرت في صيف عام 2007 حيث هبطت قيمة العقارات ولم يعد الأفراد قادرين على سداد ديونهم حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة. وفقد أكثر من مليوني أميركي ملكيتهم العقارية وأصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية طيلة حياتهم. ونتيجة لتضرر المصارف الدائنة نتيجة عدم سداد المقترضين لقروضهم هبطت قيم أسهمها في البورصة وأعلنت شركات عقارية عديدة عن إفلاسها.

ولكن انهيار القيم لم يتوقف عند العقارات بل امتد إلى أسواق المالية وجميع القطاعات. في عام 2000 لم يقد انفجار فقاعة الإنترنت بعد انتفاخ دام نحو عشر سنوات إلى أزمة مالية شاملة أو إلى تخوف من حدوث كساد اقتصادي لأن من يشتري جهاز الكمبيوتر لا يهدف عادة الاستثمار أو المضاربة ولا يحتاج إلى الاقتراض بينما انفق الأفراد جميع مدخراتهم واقترضوا لشراء العقارات. وبناء على ذلك تختلف الآثار المالية والاقتصادية المترتبة عن هبوط أسعار العقار عن تلك المترتبة عن هبوط أسعار الكمبيوتر اختلافا كثيرا. وأدى انفجار الفقاعة العقارية إلى تراجع الاستهلاك اليومي وبالتالي إلى ظهور ملامح الكساد .

12-2 المعالجة وحدودها

قررت الإدارة الأميركية تخصيص نحو 150 مليار دولار من خلال خطة حوافز مالية تتضمن إعفاءات ضريبية مدتها سنتين منها 100 مليار للأفراد و 50 مليار للشركات. يهدف هذا الإجراء إلى زيادة الاستهلاك لتنشيط الاقتصاد.

ولكن هذا المبلغ لا يغطي سوى 1.5٪ من الديون الفردية العقارية و 0.3٪ من ديون الشركات وبالتالي لا يكفي لمعالجة الأزمة مما يفسر استمرار هبوط المؤشر العام في البوصات العالمية بعد إعلان هذه الحوافز المالية.

كما أجرى مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) تعديلاً على أسعار الفائدة قدره 0.50 نقطة مئوية لتصل النسبة إلى 3٪. ويهدف هذا الإجراء إلى تسهيل اللجوء إلى القروض المصرفية للاستثمار وحث الأفراد على زيادة الإنفاق.

ودخلت الولايات المتحدة في دوامة الأزمات المالية التي تستوجب في كل مرة تقليص سعر الفائدة وسيفقد البنك المركزي أحد أهم أدواته لمعالجة هبوط قيم الأسهم عندما يصل سعر الفائدة إلى الصفر كما هو الحال في اليابان .

وكان سعر الفائدة الأميركية في عام 2007 بمقدار 4.2٪ ونسبة التضخم 3.2٪ أي أن السعر الحقيقي للفائدة (السعر الاسمي بعد طرح نسبة التضخم) إيجابي قدره 1٪. وفي مطلع عام 2008 وبسبب الأزمة المالية الأخيرة انخفض سعر الفائدة إلى 3٪ وارتفع معدل التضخم إلى 4.1٪ ليصبح سعر الفائدة الحقيقي سلبياً قدره- 1.1 .%

قد يتصور البعض بأن طائرات آسيوية وخليجية ستحوم فوق ول ستريت لتقذف أطناناً من الدولارات على السوق بهدف تهدئته. والواقع لا يخلو هذا التصور من الصحة. وهكذا تستفيد الولايات المتحدة من ارتفاع أسعار النفط الذي أدى إلى ظهور فوائض مالية لا تستوعبها أسواق الخليج. ولكن على افتراض كون الأزمة الأميركية مالية فقط فأنها تستوجب رصد مبالغ طائلة لمواجهتها .

فعلى سبيل المثال الديون الفردية الأميركية الناجمة عن الأزمة العقارية تمثل 6.6 تريليونات دولار أي ما يعادل إيرادات النفط السعودية لمدة 55 سنة. وبالتالي فأن قدرة الخليجيين وكذلك الآسيويين على مواجهة الأزمة الأمريكية محدودة جداً.

بالنتيجة النهائية فإن الاحتلال العسكري للبلدان يصبح حلاً إضافياً لتحريك الاقتصاد الأميركي من زاويتين الأولى الإنفاق العسكري والاستفادة من قدرات البلد المحتل لتحسين الوضع الاقتصادي الأميركي كاستغلال النفط العراقي وفق عقود مشاركة الإنتاج.

2-13 انتقال العدوى

على إثر هبوط قيم الأسهم في ول ستريت انخفض المؤشر العام للقيم بنسبة 7.1٪ في فرانكفورت و6.8٪ في باريس و5.4٪ في لندن و7.5٪ في مدريد و3.8٪ في طوكيو و5.1٪ في شنغهاي و6٪ في ساوباولو و9.8٪ في الرياض و9.4٪ في دبي و3٪ في بيروت و4.2٪ في القاهرة.

وانتقلت عدوى الأزمة الأميركية إلى جميع أنحاء العالم مع ملاحظة أن نسبة التراجع لم تكن على وتيرة واحدة. وهبط المؤشر العام حتى في دول لا توجد فيها استثمارات أميركية في البورصة كالسعودية بنسبة تفوق هبوط المؤشر العام في بلدان أخرى لا تضع قيوداً على الاستثمارات الأجنبية ومن بينها الأميركية كأوروبا.

كان انفجار الفقاعة العقارية الأميركية عاملاً مهماً لهبوط أسهم الشركات الأخرى غير العاملة في القطاع العقاري. في حين لا وجود لمثل هذا العامل في دول أخرى ومع ذلك هبطت أسهم شركاتها العقارية وغير العقارية. الأسهم التي أصابها تدهور شديد في الخليج لا علاقة لها بالأنشطة العقارية بل بالاستثمارات البتروكيمياوية أي بسلع التجارة الخارجية. وحتى على افتراض معاناة القطاع العقاري من مشاكل مالية على الصعيد العالمي فمن غير المعقول أن تستفحل الأزمة وتنهار الأسهم في العالم في نفس اليوم إذ أن الأسواق المالية في المدن المذكورة أعلاه ليست فروعاً لوول ستريت.

وانطلاقاً من هذه الملاحظات العامة يمكن تحليل عالمية الأزمة المالية بالاعتماد على ثلاثة عوامل يتعلق العاملان الأول والثاني بمختلف بلدان العالم ويرتبط العامل الثالث بالدول التي تتبع سياستها النقدية نظام الصرف الثابت مقابل الدولار. وتصب جميع العوامل في محور واحد وهو فقدان الثقة بالسياسة الاقتصادية الأميركية.

العامل الأول والأساس هو ظهور بوادر الكساد الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمر الذي ينعكس على صادرات البلدان الأخرى وعلى أسواقها المالية.

فالولايات المتحدة اكبر مستورد في العالم حيث بلغت وارداتها السلعية 1919 مليار دولار أي 15.5٪ من الواردات العالمية (إحصاءات التجارة الخارجية لعام 2006 الصادرة عن منظمة التجارة العالمية).

أما العامل الثاني فهو تعويض الخسارة حيث اعتاد بعض أصحاب رؤوس الأموال الاستثمار في عدة أسواق مالية في آن واحد. فإذا تعرضت أسهمهم في دولة ما للخسارة فأن أسهمهم في دولة أخرى قد لا تصيبها خسارة.

وفي حالات معينة عندما تهبط أسهمهم في دولة ما فسوف يسحبون أموالهم المستثمرة في دولة أخرى لتعويض الخسارة أو لتفادي خسارة ثانية. وتتم عمليات السحب الجماعي في الساعات الأولى من اليوم الأول لخسارتهم.

في بعض البلدان العربية كمصر والسعودية هبط المؤشر العام بسبب هذه العمليات التي قام بها مستثمرون في هذين البلدين نتيجة خسارتهم في ول ستريت.

وفيما يتعلق بالعامل الثالث فيتمثل بالخوف من هبوط جديد وحاد لسعر صرف الدولار الأميركي مقابل العملات الرئيسة الأخرى. وهبطت قيم الأسهم بين مطلع عام 1987 ومطلع عام 2008 في الولايات المتحدة سبع مرات بنسب عالية.

وفي كل مرة يتراجع سعر صرف الدولار مقابل العملات الأوروبية بسبب لجوء البنك المركزي الأميركي إلى تخفيض أسعار الفائدة.

وهذا التراجع يعني خسارة نقدية للاستثمارات بالدولار سواء في الولايات المتحدة أم خارجها. وتحدث هذه الخسارة أيضاً وبنفس النسبة في البلدان التي تعتمد عملاتها المحلية على سعر صرف ثابت أمام الدولار كما هو حال غالبية أقطار مجلس التعاون الخليجي. وعلى هذا الأساس فأن أية أزمة مالية في الولايات المتحدة تقود إلى سحب استثمارات من هذه الأقطار لتتوطن في دول أخرى ذات عملات معومة كأوروبا وبلدان جنوب شرق آسيا.

2-14 الأزمة الحقيقية

لا تقتصر الأزمة في الولايات المتحدة على قيم الأسهم بل تشمل الاقتصاد الحقيقي برمته فهي أزمة اقتصادية بدأت منذ عدة سنوات ولا تزال في طور الاستفحال. أنها ليست حكومية فقط بل تمتد لتشمل الشركات والأفراد. يمكن إبراز معالمها في النقاط التالية:

1- العجز التجاري: منذ عام 1971 لم يسجل الميزان التجاري أي فائض بل عجز يزداد سنوياً وصل في عام 2006 إلى 758 مليار دولار. ويعود السبب الأساس إلى عدم قدرة الجهاز الإنتاجي خاصة السلعي على تلبية الاستهلاك.

2- عجز الميزانية: لا يزال العجز المالي مرتفعاً حيث قدر في ميزانية عام 2008 بمبلغ 410 مليار دولار أي 2.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي. بلا شك يتعين الاهتمام بالتوازنات الاقتصادية وليس بالتوازنات المالية.

في الولايات المتحدة يغلب الطابع العسكري على النفقات العامة والطابع السياسي على الضرائب. لا يهدف الإنفاق العام إلى التشغيل بقدر ما يهدف إلى تمويل العمليات الحربية الخارجية. كما أن الضرائب تستخدم كوسيلة للحصول على أصوات الناخبين بدلاً من الحصول على إيرادات لتمويل العجز المالي.

3- المديونية: أظهرت إحصاءات وزارة الخزانة الأميركية ارتفاع الديون الحكومية (الإدارة المركزية والإدارات المحلية) من 4.3 تريليونات دولار في عام 1990 إلى 8.4 تريليونات دولار في عام 2003 وإلى 8.9 تريليونات دولار في عام 2007. وأصبحت هذه الديون العامة تشكل 64٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وبذلك يمكن تصنيف الولايات المتحدة ضمن الدول التي تعاني بشدة من ديونها العامة. يعادل حجم هذه الديون عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول العربية ويعادل ثلاثة أضعاف الديون الخارجية للدول النامية.

ولا يتوقف ثقل المديونية الأمريكية على الإدارات الحكومية بل يشمل الأفراد

والشركات أيضاً. فقد بلغت الديون الفردية 9.2 تريليونات دولار منها ديون عقارية سبقت الإشارة إليها بمبلغ 6.6 تريليونات دولار. أن هذه الديون العقارية التي ساهمت مساهمة فاعلة في الأزمة المالية الحالية وتشكل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي. أما ديون الشركات فتحتل المرتبة الأولى من حيث حجمها البالغ 18.4 تريليون دولار. وبذلك يكون المجموع الكلي 36 تريليون دولار أي ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي. هذه الديون بذاتها أزمة اقتصادية خطيرة.

كما تعاني الولايات المتحدة من مشاكل اقتصادية أخرى في مقدمتها التضخم الذي تجاوز 4٪ والبطالة التي تشكل 5٪ والصناعة التي تتراجع أهميتها والفقر وسوء الخدمات التعليمية .

لا تقتصر خطورة الأزمات المالية الأميركية على إفقار الملايين من الأميركيين بل تمتد لتشمل التأثير السلبي على الوضع الاقتصادي العالمي وقد يصل الأمر إلى الاحتلال العسكري .

أما هذا الوضع المالي والاقتصادي الأميركي المتأزم يتعين على العرب أفراداً وشركات وحكومات اتخاذ إجراءات سريعة للحفاظ على مصالحهم الحيوية في مقدمتها سحب استثماراتهم من الولايات المتحدة .

وأوضحت أرقام أداء الاقتصاد الأمريكي في شهر تشرين ثاني للعام 2008 أن نسبة البطالة لا تزال مرتفعة، وأسهمت أرقام ارتفاع البطالة في الولايات المتحدة في انخفاض سعر الصرف للدولار تجاه اليورو في الأسواق الدولية.

كما أن المسؤولون الأمريكيون يأملون أن تنخفض نسبة البطالة بشكل واضح بعد أن أظهرت الأرقام ارتفاع نسبة النمو في الناتج المحلي الأمريكي وبشكل عام من المفترض أن تصاحب زيادة النمو ارتفاع في مستوى التوظيف إلا أن هذا لم يحدث في الولايات المتحدة. ويطلق الاقتصاديون على هذه الظاهرة (النمو بلا توظف) وهي تمثل وضعاً استثنائياً للوضع المعتاد.

ويرى المراقبون أن استمرار ارتفاع نسبة البطالة سيدفع بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى البقاء على سعر الفائدة منخفضاً للتشجيع على الاقتراض والاستثمار.

15- 2 بداية النهاية (الانهيار) للعولمة:

قال تعالى ﴿ فَأَمَّا عَادٌ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَقَالُوا مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ ﴾

وقال تعالى ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ مِدْرَارًا وَجَعَلْنَا الْأَنْهَارَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَأَنْشَأْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ قَرْنًا آخَرِينَ ﴾ الأنعام: 6

في هذه الآيات يهدينا ربنا لسنته التي لا تختلف في إهلاك الظالمين في كل مكان وزمان ومهما ملكوا من أسباب القوة المادة.

وإن الانهيار الذي بدا يزلزل الإمبراطورية الأمريكية الظالمة وأصحابها في نظامها المصرفي ومؤسساتها المالية ليكشف لنا فساد هذا النظام عقيدة وخلقا وقيما ويحسن في أن نقف عند النقاط التالية.

1- فساد عقيدته وفلسفته للحياة القائمة على عدم الإيمان بالآخرة. وحصر هموم الناس في الحياة والدنيا وزينتها، والكفر بالله ووحدانيته. وعبادة المال والقوة المادية ومظاهرها.

2- قامت هذه العقيدة الفاسدة على قوانين وتشريعات ربوية ظالمة. يحصل المال أمنا بيد طبقة واحدة هم أصحاب رأس المال والبنوك، ويجعل العمال وأهل الصناعة والتجارة يتعرضون وحدهم للخسارة، وكان نتيجة ذلك تكديس الأموال بيد طبقة

واحد هم أصحاب رؤوس الأموال، وأما بقية الشعب فيعجز عن الوفاء بالتزاماته وسداد ديونه ليكون فريسة سهلة للإفلاس والانهيار.

3- وأما الفساد الأخلاقي ولقيمي فيظهر فيما يلي:

أ- جعلوا الغاية من الحياة أن تأكل وتشرب وتتمتع لأنك غدا ستموت تتحول حياتهم تحت هذا الشعار إلى ملاهي ومطاعم وأندية وصالات لعب واختلاط وإباحية وشذوذ.

ب- إغراء المواطن بالإنفاق على حاجاته وملذاته، وتخفيض عنه الضريبة بمقدار ما أنفق، دون أن تدعو إلى الإدخال للأيام القادمة.

ج- تشجعه على أن يستدين ويتحمل الأعباء المالية فوق دخله في سبيل الإنفاق الاستهلاكي، وإشباع شهواته ومتعه وملذاته.

كل ذلك من اجل أصحاب المصانع والمؤسسات المالية بأن يشغلوا مصانعهم ومتاجرهم ليزداد الأغنياء غنى على حساب خديعة المواطنين وإغرائهم بالإنفاق الزائد.

4- استباحة العدوان على الشعوب والدول الأخرى من أجل نهب ثرواتهم ونفطهم وفرض الهيمنة العسكرية والاقتصادية عليها لتحولها سوقا لمنتجاتها وأسلحتها وما فعلته أمريكا في أفغانستان والعراق والصومال من احتلال وتدمير، وما أصابها من خسارة بمئات المليارات بعد ذلك وخسارة عسكرية وأمنية زلزلت بنيانها واقتصادها.

5- السياسية الداعمة للعدو الصهيوني لاحتلال فلسطين وتشريد شعب وحصار أهلها وسعيها لتهويد القدس الشريف، وإعلان الرئيس الجديد (باراك أوباما) دعمه لدولة البغي والعدوان في تحويل القدس عاصمة يهودية وما يتبع ذلك من هدم المسجد الأقصى وبناء الهيكل المزعوم على أنقاضه.

إن الزلزال الذي أصاب النظام الأمريكي هو زلزال الأقصى والشعوب المظلومة هو زلزال عاقبة البغي والاستكبار الأمريكي المؤذن بهلاك الظالمين.

مقومات الاقتصاد الإسلامي المنقذ للبشرية:

يقرر الإسلام جملة من الأحكام الشرعية والقيم الأخلاقية التي تحقق العدل وتقيم التوازن في المجتمع لكن أيها المسلمون. الإسلام لا يمشي بنفسه ولا يصنع نفسه الإسلام يحتاج إلى من يحمله إلى العالم ويقنع به الناس الإسلام يحتاج إلى من يمثله ويطبقه بكل ايجابياته ومزاياه والنتيجة تكون مضمونة بأذن الله تعالى بنصر جنده ولا نخذلهم، ولان الله مع الذين امنوا ومع المحسنين والله ليس مع الضعفاء المثبطين والمتخاذلين حتى وإن احتموا بدعوات الدين.

ومن هذه الأحكام والقيم الإسلامية:

1- المال مال الله والإنسان مستخلف فيه لإقامة أحكامه.

2- تحريم الربا والاحتكار، وهما دعامتا النظام الرأسمالي.

3- فتح الباب لشركات المضاربة والأعمال الصناعية والتجارية التي سيشارك فيها رأس المال بالربح والخسارة ويتحقق العدل والتوازن.

4- التربية الإيمانية والأخلاقية ومنها:

أ- المال وسيلة لرضوان الله لا غاية للحياة، قال تعالى ﴿ وَٱبۡتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلۡأٓخِرَةَۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنۡيَاۖ وَأَحۡسِن كَمَآ أَحۡسَنَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَۖ وَلَا تَبۡغِ ٱلۡفَسَادَ فِي ٱلۡأَرۡضِۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُفۡسِدِينَ ﴾ القصص: 77

وفي الصورة المقابلة يبرز الله من جعلوا الدنيا أيدهم ومبلغ علمهم بقوله ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ لِقَآءَنَا وَرَضُواْ بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَٱطۡمَأَنُّواْ بِهَا وَٱلَّذِينَ هُمۡ عَنۡ ءَايَٰتِنَا غَٰفِلُونَ ﴿٧﴾ أُوْلَٰٓئِكَ مَأۡوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ﴾ يونس 7-8

ب- وفي التربية الإسلامية غنى الإنسان ليس بكثرة ما يملك من متاع الدنيا وعرضها وإنما بما يملك من غنى في نفسه أورثه أخلاقا زكية وأعمالا صالحة ومشاركة في أعمال البر جهادا وعلما ودعوة،ة قال رسول الله (ﷺ) ((ليس الغني عن كثرة العرض وإنما الغني غنى النفس)) وقد تسابق الصحابة والتابعون بالإنفاق في سبيل الله وكان للمال عند أصحابه وظيفة اجتماعية للجهاد ونشر العلم وسد حاجات المحتاجين

ج- التوازن في الإنفاق، قال تعالى ((والذي أذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما)) **الفرقان 67** وقال تعالى ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴾ **الإسراء 29.**

وإذا كانت الحضارة الغربية المنهارة قائمة على المبالغة في التوازن، لان الإسراف يعني حرمان أصحاب الحاجات في المجتمع، وهذا ما نبه إليه القران الكريم بقوله ﴿ وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا ﴿٢٦﴾ إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓا۟ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِ ۖ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورًا ﴾ **الإسراء 26-27**

فهؤلاء الذين أسرفوا في بناء قصورهم وأثاثهم وسياراتهم وملابسهم لو وقفوا عند الحاجة والاعتدال وأنفقوا على أقارب وفقراء لا يجدون ثمن الطعام ولا الكساء ولا أجرة السكن.

وحتى يتحرر الإنسان من سلطان شهواته وخيلائه في المسكن والسيارة والطعام والملبس لابد أن يؤمن بالله حقا ويعرف أن الله يوما يخسر فيه المبطلون والمتفاخرون، ولا يثقل ميزانه إلا العمل الصالح والرحمة بعباد الله وفي الحديث ((الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء)) ((يقول الإنسان: مالي مالي، وليس لك من مالك إلا ما أكلت فأمنيت، وما لبست فأبليت، وما تصدقت فأبقيت))

((اتق النار ولو لشق تمرة)) قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ التوبة 34.

ويحذر الإنسان أن ينسى فضل الله عليه وعهدة، قال تعالى ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُم مِّن فَضْلِهِۦ بَخِلُوا۟ بِهِۦ وَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٧٦﴾ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُۥ بِمَآ أَخْلَفُوا۟ ٱللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ﴾ التوبة 75– 77

وفي هذه الآية الكريمة درس للذين لا يذكرون بداية حياتهم، وكيف كانوا في حاجة وفقر ثم أعطاهم الله ووسع عليهم ليبتليهم. فما نجحوا في الامتحان، وتجلوا فأطفأ الله نور الإيمان في قلوبهم، وفقدوا إنسانيتهم وكرامتهم ورجعوا بغضب الله عليهم.

والدارس لكتاب الله تعالى يجد معالم مضيئة تهدي المملمين حتى لا ينخدعوا بالكثرة القائمة على الظلم والبغي والحرام، وأن عاقبتها إلى هلاك وخسارة.

قال تعالى ﴿فَلَمَّا نَسُوا۟ مَا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَىْءٍ حَتَّىٰٓ إِذَا فَرِحُوا۟ بِمَآ أُوتُوٓا۟ أَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ﴾ الأنعام 44

إننا نجد تصديرا معجزا للحضارة المادية القائمة على الكثرة والتباهي بكل أسباب زينة الحياة الدنيا ومباهجها وزخرفتها وقوتها المادية (حتى إذا فرحوا بما أوتوا) والفرح البطر والكبرياء والطغيان ((أخذناهم بغتة)) وزلزل الله الأرض من تحت أقدامهم، ورأوا نظامهم المالي ومصارفهم القائمة عليه تنهار فجأة دون مقدمات يحتسبونها ويعدون لها العدة. ((فإذا هم مبلسون)) يائسون متحسرون، ولا يعرفون سنة الله في القوم الظالمين وبأسه الذي لا يتخلف.

وهناك لابد من التذكير بأمرين:

مقاومة السياسة الأمريكية التي تعودت إن تحول خسائرها علينا، بفرض صفقات أسلحة لا نحتاجها، وفرض تحويل أموال البترول إلى خزائنها، هذا عدا الخسائر التي أصابت المستثمرين العربي في شركاتهم وأسهمها وبورصاتها إن المسلمين شعوبا ومحكومين عليهم أن يحملوا مسؤولية رسالة الإنقاذ للبشرية بمنهج الله وكتابه، بعد أن تجرروا بلادهم من النفوذ الأجنبي ويوحدوا أمرهم في مواجهة أعظم كارثة مالية وإنسانية وحضارية يسعى اليهود من خلالها لضرب حصون المقاومة في بلاد العرب والمسلمين في العراق وفلسطين ولبنان.

إن الطغيان الأمريكي والصهيوني الذي دمر العراق وفلسطين وأفغانستان لا تواجهه إلا أمة معتصم بحبل اله حكاما وشعوبا. وتعرف كيف توظف أموالها في معركة القدس الشريف لتجد البركة في المال والرزق والحياة التي وعدا الله بها بقوله تعالى ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَـٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَـٰكِن كَذَّبُوا۟ فَأَخَذْنَـٰهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴾ الأعراف 96

وقد نبهنا القرآن إلى أمرين:

الكثرة المنزوعة البركة، حيث لا يلتزم الناس بهداية الله.

البركة المقرونة بالتقوى، حيث يلتقي المسلمون على إقامة منهج القرآن في سياستهم واقتصادهم وبيعهم وشرائهم وأسلوب ثقافتهم ومنهج حياتهم وما أجدر المسلمين وقد أفلست البشرية ونظامها الرأسمالي (العولمة) أن يقودوا سفينة الهداية والإنقاذ للبشرية ﴿ إِنَّ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ ﴾ الإسراء 9

الرأسمالية ونهاية الهيمنة على العالم:

لم تواجه القيادة الأمريكية للعالم مأزقا حقيقيا منذ انتهاء الحرب الباردة مثلما هو حادث اليوم، فادعاءات الإدارة الأمريكية حول قيادتها العالمية في عالم أحادي القطبية

كان مبالغا فيها، وألان فان قدرتها على قيادة العالم والتعامل مع أزماته المختلفة قد انحسرت تدريجيا بصورة واضحة. ولاسيما مع تفاقم أزماتها المالية والسياسية بشكل جعل كثيرا من المحللين، يتحدثون منذ وقت عن بداية تشكيل نظام عالمي جديد لا يخضع لتوجيه القطب الأمريكي وسيطرته كقوة عظمى وحيدة في العالم.

لقد حملت تطورات الأحداث أشارات تقود للإفراد بما عرف بـ(عصر السلام الأمريكي) قد أشرف على الزوال، وأن الأقدار لم تعطه سوىّ ل من عقدين من الزمن وأكثر الملاحظات جرأة حول ذلك تكمن في المخاطر التي نجمت عن غياب قيادة عالمية مشتركة لمواجهة الأزمات بعد أن تم تغييب الدول الكبرى عنها، وعجزت الأمم المتحدة عن طرح مبادرتها. وكان البديل هو دولة كبرى تمسك بخيوط اللعبة لا يشارك معها أحد متقوقعة على ذاتها.

وفي هذا الصدر يقول المفكر الأوربي (بيتر بيندر) في كتابه ((أمريكا الإمبراطورية الرومانية الجديدة)) انه عندما عقد مقارنة أمريكا الجديدة بروما القديمة لاحظ أن القوى العالمية التي لا يوجد لها منافسون هي فئة متعلقة على نفسها فهي لا تقبل أن نكون متساوية مع الآخرين، وهي سريعة في نداء الأصدقاء ومتابعين المخلصين، وهي لا تعرف خصوما ولكن تعرف متمرنين وحسب وهي تحارب بل تكتفي بإنزال العقاب (من ليس معنا فهو ضدنا).

ونجد أن الكثير من الكلمات التي ألقيت أمام الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة مؤخرا ذهبت هذا المذهب. في كلمة الأمين العام للأمم المتحدة (بان كي مون) نفسه عندما أكد أن القيادة الأمريكية للأمم المتحدة وللعالم بلغت بالتأكيد نهايتها المنطقية ليعلن الحقيقة الجديدة، وهي أن ثمة مراكز جديدة للسلطة والقيادة في كل من أسيا وأمريكا اللاتينية وعبر العالم النامي الجديد وفي كلمة شديدة اللهجة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة وصف وزير الخارجية الروسي (سيرغي لافروف) السياسة الخارجية الأمريكية بأنها ((أحادية القطب)) مما يعني أن (واشنطن)

تعتبر نفسها القوة العظمى الوحيدة في العالم والقادرة على التصرف دون الاهتمام بآراء الآخرين.

وقال: آن وهم العالم الأحادي القطب أربك الكثيرين إنهم يتوقعون أن يحصلوا على تفويض مطلق لحل كل مشكلاتهم مقابل الإخلاص الكامل ولعل المثير في ملامح الانهيار السريع الذي بدأ بضرب (عصر السلام الأمريكي) هو اعتراف اليمين الأمريكي وأبواق المحافظين الجدد أنفسهم بحقيقة ما يجري وهنا يلزم التوقف مع بعض القراءات التي كتبت، لعل أهمها تلك القراءة التي قدمها (ريتسارد هاس) رئيس مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك، وأحد من كبار المنظرين الذي سبق أصدر منذ نحو عامين تقريبا ورقة بحثية أشار فيها إلى نهاية عصر السيطرة الأمريكية على (الشرق الأوسط) وكتب مؤخرا من خلال دورية (فورين إميرز) عما يسمى (عصر اللاأقطاب) مؤكدا أن السمة الرئيسية لعلاقات القرن الواحد والعشرين الدولية تتحول لتصبح (لا قطبية) أي عالما لا تهيمن عله دولة أو اثنتان أو حتى عدة دول وإنما فاعلون يمثلون ويمارسون أنواعا مختلفة من علاقات القوة، وهو ما يمثل تحولا بنيويا.

هناك العديد من المؤشرات الدالة على هذا المأزق، والتي تكشف إلى حد كبير صدود العجز الأمريكي في مواجهة مشكلات العالم والتعاطي معها وعلى سبيل المثال.

أ- حرب جورجيا الأخيرة، فالقوة العظمى الوحيدة بالعالم لم تستطع درع قوة أقل منها كثيرا مثل روسيا عن شن حرب مدمرة على دولة حليفة لها. بل صعدت روسيا من تحديها للغرب وللولايات المتحدة عبر 'لان اعترافها باستقلال إقليمي لـ (ابخازيا) و(اوسيتيا الجنوبية)

ب- التهديد باستهداف الدرع الصاروخية الأمريكية في حال تم نشرها في بولندا أو التشيك

ج- إعلان روسيا رفضها القاطع للهيمنة الأمريكية في العالم، حيث أكد الرئيس الروسي (ديمتري ميدفيديف) أن لأده لا يمكنها القبول بنظام عالمي تقتصر فيه

سلطة اتخاذ القرارات على دولة واحدة حتى وإن كانت الولايات المتحدة، قائلا (العالم يجب أن يكـون متعـدد الأقطـاب، وأن عالمـا أحـادي القطـب هـو عـالم مرفوض.

د- أثارت روسيا غضب أمريكا برفضها الموافقة على زيـادة الضـغط علـى إيـران بشان برنامجها النووي وتقاربها مـع الـرئيس الفنزويلـي (تشـافيز) فقـد قـررت تطـوير درعهـا النـووي بنظـام دفـاعي فضـائي جديـد، وأسـطول غواصـات، وأرسلت طائرتين إلى فنزويلا فيما وصفه محللون بأنه استعراض للقوة في المنطقة الخلفية لواشنطن، وإجراء مناورات مشتركة بين روسيا وفنزويلا.

ما يجري الآن هو تحد وصمود دول أخرى تسعى لتسجيل مواقفها مستفيدة من لحظة التراجع الأمريكي في صياغة نظام عالمي جديد متعـدد الأقطـاب. لا تكـون فيـه الولايات المتحدة اللاعب الوحيد الذي يتحكم في العالم وفي أصول اللعبة ومخرجاتهـا ونتائجها والتي بدا خطابها حاليا هزيلا وأكثر تواضعا وهـي المحاصـرة بثلاثـة حـروب خارج حدودها وفي الداخل تعاني بألم من أكبر أزمة اقتصادية تعصف بها منذ الكسـاد الكبير في نهاية العشرينيات من القرن الماضي، وسط انقسامات وخلافـات حزبيـة، في سنة انتخابات رئاسية حاسمة ستترك أرث (بـوش) أثـرا ومـع أن الولايـات المتحـدة ستحاول منع أي دولة أو مجموعة دول من تشكيل محـور أقـوى منهـا، فإنهـا سـتكون عاجزة عن كبح حركة التاريخ. فرغم أن الدفاع والأفـق مـع تكـاليف حربـي العـراق وأفغانستان والحرب على الإرهاب تتجاوز (700 مليار) دولار أي أكثر مما ينفقه العالم بأسره، ويصل الدخل القومي إلى (14) تريليون دولار أو ربع الـدخل العـالمي، إلا أن أمريكا تبدو في تراجع، ولحظتها التاريخية تبدو وكما لو كانت قد أنتها، وهذا التراجـع يشمل قطاعات شتى تبدأ من عدم القدرة على حسم الحروب وهزيمة (القاعـدة). إلى الإخفاق في العراق وأفغانسـتان وفشـلها في عمليـة السـلام بـين العـرب والصـهاينة، وفشلها في الملف النووي الإيراني.

وفي الجانب الأخلاقي لم يعد النموذج الأمريكي قنعا في مجال الحريات المدنية والدستورية وفقدت بريقها في قوتها الناعمة كمدافع عن حقوق الإنسان (سجون اغوانتنامو) وفي الجانب الاقتصادي ازداد عدد التاركين لعقاراتهم بسبب الرهون العقارية وازداد عدد الفقراء بمقدار (10) مليون مواطن أمريكي، وازدادت البطالة والاستغناء عن العمالة حيث فقدت في شهر تشرين الثاني من عام 2008 أكثر من نصف مليون وظيفة عمل في شهر فقط وربما سيكون أكثر فيما بعد.

هذه المؤشرات قد تحقق تكهنات المؤرخ (بول كينيدي) قبل عقدين عن صعود وسقوط القوى العظمى، والعديد من الدراسات التي ظهرت خلال الفترة الماضية والتي تناولت التراجع الأمريكي بين القوى الصاعدة وفي مقدمتها الهند والصين والبرازيل وقوى غير حكومية.

2-16 نهاية العولمة:

مسار العولمة يشكل ظاهرة الرجوع عنها غالبا ما يعتقد أن هذا المسار الجديد وغيره يملي علينا ضرورة من إطلاق مثل هذا التعميم إلا وهو أنها الطريق الوحيد للمستقبل.

مثل ما ورد في كتاب هارولد جيمس (نهاية العولمة)

حيث أن التجارب التاريخية للعولمة أو أشباهها تشير إلى أن لكل عولمة في التاريخ لها خصوصيتها كما يرى جيمس وبالتالي فلا نستطيع أن نقول بأن ما حصل في الماضي سوف يحصل في المستقبل بالضرورة فالتاريخ لا يكرر نفسه بنفس الطريقة ولكننا لا نستطيع أن نهمل دروس التاريخ.

إن المقصود بتوقعات نهاية العولمة ليس العولمة المتمثلة في القرية الكونية العالمية التي اتخمت بثورة المعلومات وتقنيات الاتصالات وشاعت ملكيتها واستخداماتها على أطراف المعمورة وإنما المقصود هو نهاية عولمة الرأسمالية الأمريكية المتوحشة التي لا يقف في طريق تحقيق مقاصدها الاستغلالية أي حائل فوسيلتها الاختراق بالقوى

العسكرية إن ضاقت عليها السبل ولم تستطع تنفيذها بالطرق السلمية التي هي في الأصل طرق ملتوية تختبئ وراء عباءة السلام.

ستختلف الحجج والبراهين بالنسبة لاحتمالات نهاية العولمة الجديدة إنها الكفة راجحة ألان إزاء مؤشرات زوال العولمة الرأسمالية الأمريكية الجشعة، فربما كانت بداية القرن الواحد والعشرين فالمظاهرات الضخمة التي حصلت ضد النظام الاقتصادي العالمي الذي تحاول أمريكا ترسيخه كانت تعني أن المعركة أصبحت مفتوحة بين الطرفين وربما كان ذلك هو بداية نهاية العولمة وبخاصة أن معظم المتظاهرين في المظاهرات التي اجتاحت كثيرا من المدن وأهمها سياتل كانوا من أبناء الدول الغنية لا الفقيرة. ومهما يكن من الأمر فان العولمة الحالية سوف تنهار وتنتهي أذا ما استمرت على هذا النحو من احتقار ملايين الفقراء في العالم فهذه العولمة التي بدأت في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين كانت قد انهارت سابقتها بحلول الانهيار الاقتصادي العالمي في مطلع الثلاثينيات ونشوب الحرب العالمية الثانية في نهايتها حتى منتصف الأربعينيات ومن ثم فكل نظام مهدد بالانهيار قربت ساعته أم بعدت .

- العولمة قد تكون تغيرا اجتماعيا، وهو زادة الترابط بين المجتمعات وعناصرها بسبب ازدياد التبادل الثقافي، فالتطور الهائل في المواصلات والاتصالات وتقنياتها الذي ارتبط بالتبادل الثقافي والاقتصادي كان له دورا أساسيا في نشأتها والمصطلح يستخدم الإشارة إلى شتى المجالات الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية، .وتستخدم العولمة الإشارة إلى تحول العالم إلى ما يشبه القرية لتقارب الصلات بين الأجزاء المختلفة و تكوين القرية العالمية.
- والعولمة كظاهرة ليست بالجديدة بل هي توسعي قديم قدم التجمعات البشرية. حيث كانت العولمة تتم في الأزمنة الغابرة بالتوحيد والضم العسكري وبناء الإمبراطوريات والاستعمار الاستيطاني، وقد جاء ديننا الإسلامي الحنيف

بعولمة واضحة الهدف منها هداية البشرية إلى منهج الله عز وجل ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ (وما أرسلناك إلا كافة للناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون) ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾ وبالعولمة انتشر الإسلام وبانفتاحيات العولمة الحديثة يمكن تكثيف نشره في العالم في الوقت الراهن، وتختلف العولمة الإسلامية الفارسية، اليونانية ، الرومانية، البريطانية، الغربية بأنها تقوم على قيم نبيلة ومثل سامية ومبادئ عادلة ولنسعى لاستغلال مقدرات الأمم.

2-17 انفجار الأزمة :

يمكن القول إن منتصف شهر أيلول شهد كفجر الأزمة المالية في الولايات المتحدة لدرجة إن المحللين الاقتصاديين والسياسيين اعتبروا بداية الأسبوع الثالث في هذا الشهر (أسبوعا داميا) وتاريخيا للاقتصاد الأميركي انهارت فيه مؤسسات مالية ضخمة، بعد سنوات طويلة من النجاح، واضطرت مؤسسات أخرى للاندماج خشية السقوط، في حين تواصل المد الزلزالي الاقتصادي ليطال مؤسسات مالية كبرى في أوربا وأسيا باعتباره نتيجة محتومة لارتباطها الاستثماري بالسوق المالية الأميركية.

أبرز الضحايا :

1- بيعت مؤسسة واشنطن ميوتشوال للخدمات المالية- اكبر الصناديق الأمريكية العملة في مجال الادخار والإقراض- لمجموعة جي بي مورغان المصرفية العملاقة بـ 1.9 مليار دولار.

2- بنك الاستثمار الأميركي (ليمان برذارز) يعلن عن إفلاسه بعد فشل جهود المسئولين الأميركيين في وزارة الخزانة والاحتياطي الاتحادي الأميركي لإنقاذ البنك.

3- بنك ميريل لينش أحد البنوط الاستثمارية الكبرى في الولايات المتحدة يضطر لقبول عرض شراء من (بنك أوف أميركا) خشية تعرضه للإفلاس.

4- الحكومة الأميركية تعمل على تأميم الجزء الأكبر من نشاط شركة (أي أي جي) العملاقة وأكبر شركة تأمين في العالم، وذك بعد شرائها ديون الشركة المتعثرة بمبلغ 85 مليار دولار.

5- انخفاض حاد في الأسواق المالية العالمية.

6- الحكومة البريطانية تضطر للتدخل لإنقاذ بنك (اتش بي او أس) عن طريق قيام بنك لويدز بشرائه بمبلغ 12 مليار جينيه استرليني.

7- عشرات الآلاف من موظفي البنوك والمؤسسات المالية في أميركا وبريطانية يفقدون وظائفهم.

8- انهيار سعر المجموعة المصرفية والتامين البلجيكية الهولندية (فورتيس) في البورصة بسبب شكوى بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

9- بنك واكوفيا- رابع أكبر مصرف في الولايات المتحدة- بيع لمؤسسة سيتي غروب المصرفية الأميركية ضمن موجة الاندماجات في السوق الأميركية لمواجهة تبعات الأزمة المالية.

حلول عاجلة:

1- البنوك المركزية في مجموعة الاقتصاديات الرئيسية في العالم، ومنها البنك المركزي الأوربي وبنك اليابان، تنفق على ضخ 180 مليار دولار في الأسواق عن طريق زيادة مشترياتها من سندات الخزانة الأميركية.

2- عشرة مصرف دولية توافق على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحا، كما تعلن المصاريف المركزية موافقتها على فتح مجالات التسليف.

3- المسئولون عن الأسواق المالية يقررون يوم 20 سبتمبر/ أيلول 2008 وقف المضاربات القصيرة الأجل مؤقتا.

18- 2 تعددت الأسباب والأزمة واحدة:

بداية .... لابد من الفهم أن النظام الاقتصادي الحر المسمى بالرأسمالية يشتمل على عدة أشكال من الرأسمالية، إذ ثمة رأسمالية تجارية، وأخرى صناعية وثالثة مالية ورابعة خدماتي ... وهكذا.

أما محور الأزمة الراهنة فقد وقع في إطار الرأسمالية المالية، وعلى وجه الخصوص في شركات الرهن العقاري التي تسببت ديونها فقط في ضرب كافة منتجات الرأسمالية المالية من بورصة وأسهم وسندات وبنوك ومصاريف وشركات تأمين وصناديق ادخار وإقراض وصناديق سيادية وغيرها، وعبر هذا الشكل من الرأسمالية تعرضت باقي الأشكال إلى أضرار فادحة لتلقي بتداعياتها على الاقتصاد العالمي. ولو فتشنا عن أسباب انهيار سوق الرهن العقاري لاختلفت التحليلات والتفسيرات وتباينت، فثمة من يعيدها إلى فوضى السوق بلا أية ضوابط، وآخر يعيدها إلى سقم المنظومات القانونية التي تحكم حركة السوق الحرة، وثالث يعيدها إلى الرغبة في تحقيق أرباح سريعة، ورابع يردها إلى خداع العملاء من العامة الذين رغبوا في امتلاك بيوت بسرعة قياسية بخلاف الأنظمة التقليدية التي تسمح للفرد بتملك البيت.

والحقيقة أن الأسباب كثيرة وكلها نسبيا تعبر عن جزء من الحقيقة، لكنها حتى لو اجتمعت بكاملها، فلن تعبر عن إجمالي الحقيقة في تفسير الأزمة.

لذا ليس مهما ما حدث ومازال يحدث بقدر ما ينبغي الاهتمام بالمعاني التي أفرزتها الأزمة ووجوب التنبه لما يمكن أن يحدث مستقبلا، إذ إن أزمات النظام الرأسمالي أخذة بالتفجير الواحدة تلو الأخرى، ولا مناص.

19- 2 ملخص أسباب الانهيار:

1- الاعتداءات وأشكال العدوان على الدول الضعيفة.

2- الإطاحة بهيبة أمريكا حادثة ضربات 11/ سبتمبر 2001

3- التداعيات الاجتماعية وإهمال الملف الداخلي للولايات المتحدة

4- الديمقراطية المصطنعة كقلعة للحريات والتعايش العريقي والديني.

5- الغزو للعراق وأفغانستان والنزيف الهادر من الأموال والجنود.

6- تبني الولايات المتحدة للكيان الصهيوني.

7- الهيمنة العسكرية والاقتصادية وخسارة السيطرة على قرارات الأمم.

8- تنازل أمريكا عن قوانيني الحريات الشخصية وتشريع قوانين تجيز التعذيب والتجسس على الآخرين.

9- الهيمنة على هيئة الأمم المتحدة وإجبارها على تنفيذ سياساتها العدوانية.

10- كثرة الفساد الداخلي وانتشار الجريمة، وشيوع الفاحشة واستمرارها كما وأسهمت في نشر الفواحش والرذائل في العالم.

11- الطغيان وممارسة الظلم علنا وذلك بالتصويت الجائر بجانب الكيان الصهيوني

12- التسلط على العباد والخلق

13- الاعتداء على البيئة وعدم توقيعها على الاتفاقيات التي تنص على حماية البيئة.

14- محاربة أولياء الله والاعتداء على المسلمين حيث كانوا.

15- ممارسة الربا الفاحش في اقتصادياتها المتنوعة.

16- البورصة وقرصنة الأسواق.

17- إفلاس السياسة الخارجية للولايات المتحدة وعدم مصداقيتها.

18- بروز قوى منافسة عسكريا واقتصاديا (الصين- فنزويلا- الهند)

19- المنافسة القوية بين الصناعات بين أمريكا واليابان وكذلك مع الصين.

20- تغطية نفقات الحروب وتكلفتها الباهظة.

21- تهاوي سعر صرف الدولار وتراجعه أمام اليورو والين.

22- رحيل المستثمرين من قطاع إلى قطاع بعد أن يتهاوى.

23- أزمة رهن العقارات.

24- إلغاء عدد كبير من الوظائف. وازدياد حجم البطالة.

25- انحسار قطاع السياحة والإلحاق الخسائر في هذا القطاع.

26- ازدياد العجز التجاري بين أمريكا والعالم بصورة ملحوظة.

27- انتشار وباء الجمرة الخبيثة مما أسهم في إلغاء صفقات تجارية كبيرة

28- تهاوي سوق الأسهم والسندات.

29- راجع الاستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة.

30- تراجع في الإنفاق يجسد الضعف المستمر في الولايات المتحدة.

31- كثرة الاندماج بين المؤسسات والشركات تلافيا للإفلاس

32- إفلاس أكبر البنوك وأعرقها وكذلك بعض شركات التامين.

33- عدم تحقيق أهداف الحروب الخارجية ووقوعها في مستنقع جعلها من الصعب إن تخرج منه.

34- فتح الباب أمام فوضى التصنيع ولاستخدام المفرط للطاقة.

35- تتابع انهيار الشركات العملاقة.

36- عدم فهمها لحضارات الآخرين وعقائدهم ومبادئهم وعاداتهم أغرقها في الوهم.

37- الادعاء بالديمقراطية والسلام العالمي وحقوق الإنسان وممارسته لها (سجن اغوانتينامو) (سجن أبو غريب)

38- وحشية الجندي الأمريكي وقتله الشيوخ والأطفال بدم بارد.

39- التضييق على العرب، وتشديد الرقابة، وزرع الفتن ضد العرب والمسلمين

40- الازدواجية في معالجة الملف النووي (الإيراني- الإسرائيلي)

41- تشريع قانون محاربة الإرهاب، دون تعريف ماهية الإرهاب.

42- التفويض المطلق من الكونجرس للرئيس الأمريكي بوش.

43- ارتفاع معدل جرائم العنف والاعتداء على الممتلكات.

44- السيطرة على العالم (الشرطي) دون استخدام العدالة (القوة المفرطة)

45- خداع الحكومة الأمريكية شعبها (عدد القتلى في الحروب) (أسباب الحرب)

46- التنصل من المسؤولية وتحميلها للآخرين. ومضغ بعض الإسرار وكشفها.

47- ازدياد حجم مديونية الولايات المتحدة ليصل إلى 60 تريليون دولار.

48- الكراهية المتزايدة من الأمم في العالم للسياسات الولايات المتحدة

49- التدخل المباشر في شؤون الدول التابعة للولايات المتحدة.

50- انفراد أمريكا والتركيز على قوة دون استخدام من الحوار الذبلوماسية الحرة وإشعال حرب حضارية دينية.

2-20 النظام الإسلامي البديل الناجح:

أعرب علماء مسلمون عن قناعتهم بان النظام العالمي الإسلامي يمكن أن يشكل بديلا عن النمط المصرفي السائد في العالم والذي يبدو مترنحا بسبب الأزمة المالية الحالية.

وقال أستاذ الاقتصاد والتمويل وعميد كلية الدراسات الإسلامية في قطر حاتم النقر شاوي أن (هناك إدراكا متزايدا للحاجة إلى أجراء جذري يتعلق بهيكلة النظام المالي العالمي).

وأضاف النقر شاوي في تصريحات صحافية أن (النظام المالي الاقتصادي المبني على المفاهيم الإسلامية يقدم بديلا يؤدي إلى تضاؤل احتمالات حدوث مثل هذه الأزمات الحاصلة).

ورأى أستاذ الاقتصاد أن الظروف الحالية يؤمن (فرصة ضخمة لإبراز النظام الإسلامي) في وقت (تزداد فيه علامات الاستفهام حول الممارسات التي تفشت في النظام المصرفي وحول ما يعرف بالرأسمالية المتوحشة)

ولا يقوم النظام المصرفي الإسلامي الذي يشهد ازدهارا مستمرا منذ سنوات على مبدأ الفائدة بل على مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر مع المودعين، كما تميل المصارف لإسلامية إلى الاستثمار في أصول ملموسة ومضمونة. من جهته، قال مدير عام بنك قطر الدولي الإسلامي عبد الباسط الشيبي أن (البنوك الإسلامية لا تتعامل مع بيع الديون وهي تتعامل مع الأصول الملموسة وهذا هو أصل التعامل والاقتصاد)

وأضاف في تصريحات للصحافة (لهذا السبب نلاحظ إن البنوك الإسلامية في منأى من المشاكل المصرفية التي تتعرض لها حاليا البنوك الأميركية والأوربية) معتبرا أن (الضمان الحقيقي للتمويل هو النشاط الذي سيتم تمويله أو السلعة التي يقوم البنك أو شركة التمويل ببيعها عن طريق التقسيط).

ويوافقه النقرشاوي في هذه الرؤية ويعتبر أن (العائد على التمويل سيرتبط بإنتاجية النشاط أو المشروع وليس بمجرد مرور الفترة الزمنية بين توفي التمويل واسترجاع التمويل).

من جهته دعا رجل الدين السعودي سليمان العودة إلى (ضرورة التداعي لعقد مؤتمر إسلامي دولي لبلورة أسس ومراحل الحل الاقتصادي الإسلامي البديل)

وقال العودة لوكالة فرنس برس (من الناحية النظرية إن النظام الاقتصادي الإسلامي يكون منومة متكاملة ومتينة وقادرة على إقامة اقتصاد قوي وفي مأمن من الهزات)

لكن الداعية السعودي اقر بأنه (من الناحية العملية، اعتقد أن التجربة المصرفية الإسلامية لازالت غير مكتملة لأنها تتعامل فقط مع منتجات محدودة مثل بيع المرابحة)

وكان الداعية الإسلامي يوسف القرضاوي حث المسلمين في جميع أنحاء العالم على (التقاط خيط) الأزمة الاقتصادية العالمية لتحقيق نظام بديل عن النظام الرأسمالي.

وقال القرضاوي لدى افتتاحية (مؤتمر القدس السادس) الأحد الماضي في العاصمة القطرية أن (انهيار النظام الرأسمالي القائم على الربا وعلى الأوراق وليس على السلع في الأسواق يبين أزمته ويبين تكامل الفلسفة الاقتصادية الإسلامية).

وتابع القرضاوي أن (النظام الغربي انهار ونحن عندنا فلسفة اقتصادية متكاملة الثروات كلها عندنا والبترول تكاد تكون جنسيته إسلامية ولدينا فلسفة اقتصادية لا توجد عند غيرنا)

واعتبر القرضاوي انه يمكن للمسلمين (التقاط خيط الأزمة لتحقيق نصر الأمة التي فيها من الإمكانيات المادية والروحية ما يجعلها تحقق النصر).

لكن المفكر الإسلامي المصري فهمي هويدي أعرب عن رأي أكثر حذرا إزاء إمكانية النظام المصرفي الإسلامي على إيجاد حلول سحرية لإمراض النظام المالي العالمي.

وقال هويدي في تصريحات لوكالة فرانس أنه (لا يمكن الحديث عن نظام اقتصادي إسلامي دين بلا مشاكل).

وأضاف (قد تكون لدى هذا النظام حلول لبعض المشاكل المصرفية لكنه لا يمكن أن يمثل حلا سحريا للعالم).

لكنه أوضح أنه (أذا كان ما يقال بان الفوائد الربوية هي سبب الأزمة المالية العالمية الحالية فان إنشاء البنوك غير الربوية قد يشكل احد أوجه الحل)

ومن المتوقع أن تنظيم كلية الدراسات الإسلامية في قطر أواخر تشرين الأول

الجاري ندوة حول (الأصول الفقهية للمنتجات المالية الإسلامية) وذلك بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية وبحضور عدد من العلماء.

2-21 النظام المصرفي الإسلامي وأراء الدول الغربية فيه :

صدر عن مجلس الشيوخ الفرنسي تقرير يتناول النظام المصرفي الإسلامي، كانت لجنة المالية ومراقبة الميزانية والحسابات الاقتصادية للدولة بالمجلس قد أعدته. وقد نظمت اللجنة المذكورة طاولتين مستديرتين كان موضوعهما النظام المصرفي الإسلامي لتقيم الفرص والوسائل التي تسمح لفرنسا بولوج هذا النظام الذي يعيش ازدهارا واضحا.

إن النظام المصرفي الإسلامي لم يكن معروفا من قبل ضمن النظام المالي العالمي لكنه بدأ يثير الانتباه بل المنافسة في عدة أماكن ومن ضمنها أوربا التي أصبح الكثير من دونها يتساءل عن كيفية دمج هذا النظام البديل إلى جانب الأنشطة المالية المتعارف عليها. وقد أعطت الطاولة المستديرة الأولى صدره عن أنشطة الصناعية المالية الفرنسية في سوق مازال متمركزا في (الشرق الأوسط) وجنوب شرق أسيا والأهمية المتزايدة بالنسبة لفرنسا في إن تعتني بهذا المجال المالي المعتمد على الشريعة الإسلامية.

وبينت بعض المداخلات أن هذا النظام مربح للجميع المسلمين وغير المسلمين ويمكن تطبيقه في جميع البلاد فضلا عن كونه يلبي رغبات كونية.

كما ركزت الطاولة المستديرة الثانية على العوائق التشريعية والضريبية المحتمل إن تكون دون تطوير هذا النظام في فرنسا، ومع ذلك مثلا فتح مصاريف إسلامية بفرنسا أو إقامة نظم تشريعية وضريبة تراعي قواعد الشريعة الإسلامية، كما استمرت للطاولة الاطلاع على التجربة البريطانية في هذا المجال وما يمكن استخلاصه منها.

وتظهر منافسة النظام المصرفي الإسلامي للنظام المصرفي الغربي في كون معدل النمو السنوي للأنشطة الإسلامية يتراوح مابين (10٪) إلى (15٪) كما يبلغ مجموع الأنشطة المسيرة من قبل المصارف ومؤسسات التامين الإسلامية (500) مليار دولار

نهاية عام (2007) وتبلغ قيمة الأصول المتداولة التي تراعي إحكام الشريعة حدود (700) مليار دولار في الوقت الراهن.

أكد خبراء اقتصاديون ان عمليات الصيارفة الإسلامية التي تسيطر على حركة المصارف السعودية، شكلت ما يشبه الحجاب الواقي لهذا القطاع من الأزمة المالية العالمية الراهنة التي انفجرت بسبب سياسات الاقتصاد الرأسمالي الذي يقوم على الربا.

ومنذ سنوات والشهادات تتوالى من عقلاء الغرب ورجالات الاقتصاد تنبه إلى خطورة الأوضاع التي تعود إليها الرأسمالي الليبرالي على صعيد واسع، وضرورة البحث عن خيارات بديله تصب في مجملها في خانة البديل الإسلامي.

صدر كتاب مؤخرا للباحثة الايطالية (لوورنيا نابليوني) بعنوان (اقتصاد ابن أوى) أشارت فيه إلى أهميته التمويل الإسلامي ودور في إنقاذ الاقتصاد الغربي.

وذكرت أن (التوازن في الأسواق المالية يمكن التوصل إليه بفضل التمويل الإسلامي بعد تحطيم التصنيف الغربي الذي يشبه الاقتصاد الإسلامي بالإرهاب ورأت نابليوني أن التمويل الإسلامي هو القطاع الأكثر ديناميكية في عالم المال الكوني)

واعتبرت أن المصاريف الإسلامية يمكن أن تصبح البديل المناسب للبنوك الغربية، فمع انهيار البورصات في هذه الأيام وأزمة القروض في الولايات المتحدة فإن النظام المصرفي التقليدي بدأ يظهر تصدعا ويحتاج إلى حلول جذرية عميقة.

ومنذ عقدين من الزمن تطرق الاقتصادي الفرنسي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد (موريس آلي) إلى الأزمة الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد العالمي بقيادة الليبرالية المتوحشة معتبرا أن الوضع على حافة بركان، ويهدد بالانهيار تحت وطأة الأزمة المضاعفة المديونية والبطالة.

واقترح للخروج من الأزمة وإعادة التوازن شرطين هما:

1- تعديل معدل الفائدة إلى حدود الصفر

2- مراجعة معدل الضريبة إلى ما يقارب (2٪) وهو ما يتطابق تماما مع إلغاء الربا ونسبة الشركاء في النظام الإسلامي (2.5٪).

والوقائية بقمار الكازينو مضيف أن كثيرا من الكوريين يستغربون كيف بدت الولايات المتحدة هشة لهذا الحد.

ولو استثنينا عددا قليلا من رؤساء الدول وبعض العناوين الدونكيشوتية لما عثرنا على أحد يتحدث عن موت الرأسمالية، فتطبيق نظريات السوق الحرة ساعد في العقود الأخيرة على انتشال مئات الملايين من الناس، خاصة في أسيا من بين براثين الفقر.

يتزايد الامتعاض والاستيلاء من النموذج الرأسمالي الأمريكية في مقابل النموذج الألماني لازدراء الأول بالأنظمة وتمجيده للمخاطرة

ويتزايد الامتعاض والاستياء من النموذج الرأسمالي الأميركي، في مقابل النموذج الألماني مثلا، لازدرائه بالأنظمة وتمجيده للمخاطرة.

ففي كوريا الجنوبية أدى تزايد انتقاد التصاق الحكومة بالنموذج الأميركي إلى زيادة المعارضة لخصخصة بنك التنمية الكوري الضخم تمتلكه الحكومة.

وكوريا الجنوبية عي أحي الدول التي استفادت أكثر من غيرها من مزايا السوق الحرة، حيث استطاعت أن تخرج نفسها من رماد الحرب الكورية وتصبح إحدى اكبر اقتصاديات العالم، واستطاعت أن تميز نفسها عن كوريا الشمالية التي بقيت دولة فقيرة في قبضة نظام شيوعي بال وقيادة استبدادية.

لكن تداعيات الأزمة الماليةِ التي بدأت في الولايات المتحدة أصبحت دولية ففي بريطانية- التي انضمت رئيسة وزرائها مارغريت تاتشر في ثمانينيات القرن الماضي إلى

الرئيس الأميركي آنذاك رونالد ريغان للدعاية لمزايا الرأسمالية- اتخذت الحكومة هذا الأسبوع خطوات للتأميم الجزئي لنظام البلاد البنكي المترنح.

وفي الجانب الآخر من بحر المانش بدأ الزعماء الأوربيون، وبزعامة الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي يطالبون بقانون دولي واسع جديد لفرض الرقابة على الأسواق المالية العامة.

هذه الدعوات وجدت صداها حتى عند صندوق النقد الدولي كان يتصدر المروجين للسوق الحرة في ما وراء البحار، والذي كان يؤكد خلال أزمة الأسواق الأسيوية والأمريكية اللاتينية في تسعينيات القرن الماضي " أن التقليل من تدخل الإدارة في الأسواق هو ذاته الإدارة الجيدة " وها هو ألان نفس الصندوق يتحدث عن الحاجة إلى التنظيم والمراقبة.

وهذا ما عكسه قول مديره العام دومنيك ستراوس كان قبل يومين "من البديهي إن الأزمة الحالية ناتجة عن فشل ذريع في التنظيم والإشراف في الدول المتقدمة .... وفشل في آليات انضباط السوق"

ففي عرض قدمه أول أمس قال ستراوس كان إن دولا في أفريقيا وأكثرها من التي لديها أخفض نسب اندماج وانفتاح مالي، يتوقع أن تشهد أقل قدر من التأثر بالزعزعة المالية الحالية.

وبعد كلام ستراوس كان بقليل وجه صحفيون سؤال لرئيس البنك الدولي روبرت زوليك حول "الإرباك" الذي ينتاب العالم المتطور فيما يتعلق بالاستمرار في تطبيق نموذج السوق الحرة أو التخلي عنه.

زوليك رد بالقول "أعتقد إن الناس في الدول السائرة في طريق النمو وكذلك تلك المتقدمة مرتبكون بسبب الإحداث الحالية المروعة".

ففي غالبية الدول النامية لا تزال الأنظمة المالية تدار بشكل شبه كلي من طرف الحكومات، رغم الضغوط التي مارستها واشنطن على تلك الدول لحملها على تحويل

النفوذ إلى القطاع الخاص وخلق أسواق مالية أكثر حرية وقد يستمر هذا الوضع لفترة في المستقبل.

وقد قومت الصين دعوات واشنطن وول ستريت لإدخال سلسلة واسعة من الاستثمارات الغربية، تشمل عددا كبيرا من المنتجات المشتقة التي كانت جذابة آنذاك وهي الان التي يلقى عليها اللوم في تضخيم الأزمة في الغرب وفي الأسابيع الأخيرة أوضحت ذلك الموقف قائلة إن ذلك سيمنع أدواتها المالية المعقدة من التوسع.

ومع دفع الحكومة الأميركية حاليا نحو التدخل في الأسواق وبحثها عن دور في تحديد الآليات والنظم الكفيلة بالتصدي للازمة، يبدو المسرح مؤقتا على الأقل، مرشحا لأنموذج أكثر تقييدا من التجارة الحرة، خاصة في الأسواق المالية.

"من ينظر إلى العالم حاليا يجد أن الصين تتقدم بشكل جيد على عكس الولايات المتحدة" كما يقول مدير معهد بيترسون للاقتصاد الدولي سي فريد بيرغستن، ويضيف أننا قد "نشهد تراجعا عن العولمة في الأسواق المالية".

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

1- إبراهيم درويش، النظام السياسي، دراسة تحليلية، ج1، ج2، 1969.

2- اندرية هوريو، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ترجمة علي مقلده، بيروت، ط 2. 1977.

3- ايفو دوتشاسيك، الحريات في العالم اليوم، سانتا بربارا، كاليفورنيا، أ، ب، ج، كليو، 1973.

4- باسل البستاني، النظام الدولي الجديد، أراء ومواقف، بغداد، 1992.

5- جان زيغلر، سادة العالم الجدد، لبنان، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2003.

6- زكي احمد، النظام العالمي الجديد، المستقبل العربي، العدد،157، آذار، 1992

7- سلوى عبد اللطيف، المستجدات والتحديات التي تواجهها المنطقة العربية، السياسة الدولية، العدد 107، يناير 1992.

8- ج، تيمور روبيرتس، من الحداثة إلى العولمة، ترجمة سمير الشيشكلي، الكويت، المجلس الوطني للثقافة، 2004

9- جوزيف ستكلتز، العولمة ومساؤها/ ترجمة فالح حلمي، بغداد، بيت الحكمة، 2003.

10- السيد ياسين، العالمية والعولمة، القاهرة، دار النهضة، مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.

11- سيار الجمل، العولمة والمستقبل، إستراتيجية تفكير من اجل العرب المسلمين، ق 21، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع. 2000.

12- صالح جواد الكاظم، الأنظمة السياسية، منشورات جامعة بغداد، كلية القـانون، 1990.

13- عبد المنعم سعيد، العرب والنظـام العـالمي الجديـد، القـاهرة، مركـز الدراسـات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1991.

14- عبد الفتاح شعيب، مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي، السياسية الدولية، العدد 106 أكتوبر 1991.

15- فهد زايد، نظرات في الثقافة الإسلامية، عمان، دار يافا 2007.

16- محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقـوق الإنسـان، بـيروت، مركـز الدراسـات الوحدة العربية 1994.

17- مكي شبيكة، العرب والسياسية البريطانية في الحرب العالمية الأولى، بـيروت، دار لبنان 1970

18- محمد حسين هيكل، حرب الخليج وأوهام القوة والنصر، القاهرة، مركز الأهـرام للترجمة والنشر، 1992.

19- مصـطفى كامـل السـيد، الـدول الصـناعية الجديـدة والنظـام الـدولي، الفكـر الاستراتيجي العربي، العدد 36، نيسان، 1991.

20- مصطفى العدوان، الدين والديمقراطية في الحياة السياسية، مجلة آفاق إسـتراتيجية، العدد 2 نيسان 2001.

21- هنري كيسنجر، النظام العالمي الجديد، الشروق الأوسط، 1991.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1- aguiton- christophe- le mondenous appar tient (paris) plon 2001

2- arruda- marcos- external debt and the international financial crisos- transtated by peter lenny- London- Pluto press: transational institute 2000

3- association pour la taxation des transaetions financiers powr I,aide aux citoyens (attac)- tout sy attac 2002.

4- aubent- Laurent (dir) lemonade et son double: ethnographie tresors d, un muse reve- paris: a. biro- museed- ethnographie de geueve 2000

5- bassand- michel (ef al) vivre et creer public. avec la partici pafion de peter guller. lousanne, presses polytechniques et universit aives romandes (Paris) diff, geolif 2001

6- blay, leon. le sang des pauures: arlea. 1995

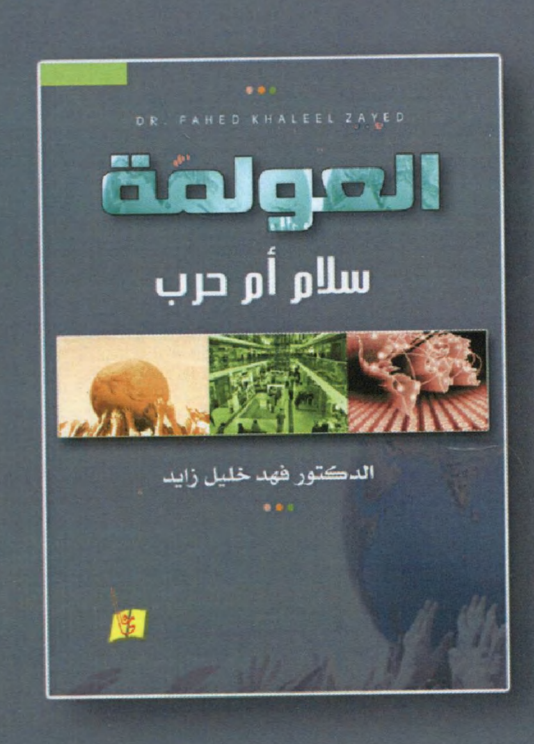
7- baurdeiu, Pierre. contue- feux 2: pour un mouuement social europeen. paris raisons d,agir 2001. vols.

8- brunel, sylvie, eamines et politique. Presses des sciences politiques 2002

9- cherki, alice. frantz fanou: portrait. paris: sewl. 2000

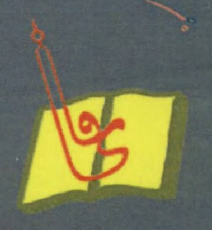
العولمة

سلام أم حرب






ISBN 9957-580-58-2
9 789957 580582



دار يافا العلمية للنشر والتوزيع
الأردن – عمان – الأشرفية
تلفاكس : 0096264778770
ص.ب 520651 – عمان 11152 الأردن
Email:dar_yafa@yahoo.com